عن مجلة البدايات – مقابلة صحفية اجرتها الصحفيتان ليزا ودين

ا

النشأة والتعليم

ثورة 26 سبتمبر

البدايات السياسية

النشاط الحزبي

ثورة 14 اكتوبر

حصار صنعاء

اغتيال الحمدي

مقتل سالمين

الحروب الشطريه

لكفاح المسلح في الشمال

ماساة 13 يناير

ومواضيع اخرى

المقدمة والاعداد احمد صالح الفقيه

مسيرة تاريخية واحداث مفصلية تحتويها المذكرات

YCDF

YEMEN 2030

المؤسسة اليمنية للتنمية الثقافية

yemen cultural devlopement foundation

من مذكرات جار الله عمر

المقدمة والاعداد احمد صالح الفقيه

المقدمة

المصالحة في فكر جار الله عمر
بقلم /أحمد صالح غالب الفقيه
الجمعة 25 مايو 2007 06:51 ص

يعتقد ليوستراوس "أن الفكر السياسي الحديث ليس نظرية خاطئة، بل أنه نظرية تحمل على الخطأ وبصفتها تلك فإن فيها انحرافاً، ذلك أن الفكر الحديث منذ هوبز يجعل القدرة، أو إرادة الإرادة، شرطاً للسلطة المطلقة. فالإرادة فيما يتعلق بها هو تأمين أمنها المطلق". يقول هوبز "تسعى السلطة بوسائلها الحاضرة إلى الحصول على خير ظاهري ومستقبلي ما، وهي بذلك تسعى لخير ما موجود في خارجها، ومن ثم فإنها إرادة لا تتطلع إلا لذاتها. فهدف السلطة من الخير يبقى في داخل السلطة، ويمثل بالنسبة لنفسه غايته الخاصة. ولكن السلطة تسعى إلى الصراعات حيث تجرب نفسها وتضعها على المحك، محك التجربة. إن القول بالدولة المتجانسة والسعي نحو القدرة، هو استبعاد لكل فكر، وإلغاء لكل فرق بين الكائنات، ولا يبقى في السباق نحو السلطة المطلقة إلا إرادات متشابهة تتصارع من أجل السيطرة، ويشكل فيها كل شخص عقبة في وجه كل شخص آخر" وهو ما أظهرته حرب العام 1994 بكل جلاء .

إن تركيبة النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية عشية حدث الوحدة تضع الشهيد جار الله عمر في موضع المفكر وليس في موضع صاحب السلطة، فإلى أي حد كان هذا المفكر السياسي قادراً على استشراف المستقبل، مع تراجع الفلسفة السائدة التي تبرر الشمولية؟ وإلى أي حد كان قادراً على استشراف مستقبل العملية الوحدوية؟ ثم إلى أي حد تمكن المفكر جار الله عمر من الاستفادة من التجارب الماضية في آفاق ما بعد حرب العام 1994؟ .

إن فحص هذه الأسئلة الثلاثة ومحاولة الإجابة عليها ترتبط بعنوان هذه الورقة برباط وثيق وهو ما سنراه لاحقاً .وسأعتمد في ذلك على ثلاثة موضوعات للشهيد جار الله عمر نشرت في كتاب (وطن أو لا وطن) الذي حمل الرقم واحد في

سلسلة كتاب الثوري، والصادر عن صحيفة الثوري عام 2003 .

في مقالته تعددية سياسية -دعوة مبكرة كتب جار الله عمر يقول :

"لا يليق أن يكون الحديث عن التعددية السياسية الثورية في اليمن الديمقراطية مقترناً بالحديث عن تأثير البيروسترويكا في الاتحاد السوفيتي حينها كما لو كنا ننقل التجربة السوفيتية على أي اتجاه تسير عليه.. نقلناها في عهد الحزب الواحد.. وننقلها في عهد العلانية وإشاعة الديمقراطية والسماح بالرأي الآخر كما يحدث الآن في البيروسترويكا.. بل ينبغي أن ننظر إلى مسألة التعددية كما تقتضيها ظروف النضال في بلادنا كما سبق ان أشرنا، أما البيروسترويكا فإنها جاءت في معظمها لحل معضلات التطور في الاتحاد السوفيتي، بخصوصية تجربته وظروفه.. وهي تأتي كمحاولة لحل المعضلات التي خلفتها مرحلة الستالينية.. ولهذا لا يجب أخذها حرفياً.. مع أن ذلك لا يعني نفي عالميتها، فهي إن نجحت، وحققت نتائج إيجابية، فإنها ستصبح ماركسية العصر الراهن.. وهي من هذه الناحية تكتسب صبغة عالمية ."

تدرجية دعوة جار الله عمر نحو التعددية السياسية واقتصار هذه الدعوة في البداية على ما أسماه بالتعددية السياسية الثورية تدل على مقدار الممانعة لدى حراس الدوغما والصيغة الجامدة. ذلك أن رفض التعددية الثورية هي في الاصل صيغة استالينية وليست لينينية كما يدل عليها تاريخ التجربة السوفييتية، ويفترض بكل حزب لينيني أن يدينها طبقا لما تمخض عنه المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي .

وسترينا المقتطفات اللاحقة من كتابات جار الله عمر أن فكرة المصالحة تحتل مكان حجر الزاوية من تفكيره، فهو سينتقل من الدعوة إلى التعددية الثورية إلى الدعوة إلى تعددية سياسية واسعة كشرط لقيام دولة الوحدة .

ولابد أن جار الله عمر قد أدرك أن السلطة المطلقة عدمية بطبيعتها لأنها تلغي المجتمع كهيئة خارجية بالنسبة لها. وهي لذلك تدمر السلطة بالمعنى السياسي للكلمة. ولا شك أن أحداث يناير قد رسخت لديه هذا المفهوم. فالسلطة تكون سياسية فقط عندما تستمد معناها من علاقتها بشيء مغاير لها، وعندما لا يكون شكلها مشابهاً لمضمونها، وعندما تتطلع إلى غاية خارجية تستخدمها كمقياس. إن السلطة في فحواها السياسي هي قرار، وهي بطبيعتها قابلة للتداول، الأمر الذي

يفترض علاقة في الواقع بمواضيع سياسية متمايزة وبذلك لا تكون استبعاداً أو تدميراً للآخر وإنما علاقة بالآخر ولو منفعية. إن دعوته إلى التعددية السياسية الثورية كانت محاولة مبكرة لإخراج الحزب الاشتراكي من عقلية التخندق التي ترفض حتى الشريك الثوري، كالأحزاب القومية الناصرية والبعثية، إلى إطار من التحالفات يقوم على وحدة الهدف ولو مرحلياً بدلاً من الاقتصار على التحالف مع الآخر الذي يكاد يكون نسخة من الذات فقط. ففي مقالته المعنونة (في جدلية الوحدة والديمقراطية) يقول جار الله عمر :

"إن الخطوات الرئيسية العملية للشروع في عمل وحدوي ملموس يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية :

1- إصدار إعلان مشترك من قيادتي الشطرين يسمح بحق القوى الوطنية والديمقراطية التي دافعت عن ثورتي 26 سبتمبر و14 اكتوبر بالوجود والتنظيم وإلغاء كافة القوانين والنصوص التشريعية المقيدة لحرية النشاط السياسي والجماهيري .

2- إشراك القوى الوطنية والديمقراطية في المحادثات حول التنظيم السياسي الموحد بشكل مباشر، وفي ظل أجواء طبيعية من الممارسات الديمقراطية .

3- إشراك الأحزاب والمنظمات والشخصيات الحية والديمقراطية في عملية المحادثات حول الوحدة إلى جانب الحزب الاشتراكي اليمني والجناح الوطني والليبرالي في المؤتمر الشعبي العام، واستبعاد القوى السلفية المتطرفة منه، لأن منهجها وسياساتها تتناقضان جذرياً مع مبادئ وأهداف ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر ولأنها تمثل القوى والمصالح السابقة لقيام الثورة اليمنية. ويمكن لهذه الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والإبداعية في الشطرين، ان تشكل لجنة تحضيرية وطنية تعد لعقد مؤتمر وطني عام حول الوحدة ..

4- اشراك ممثلي الرأسمال الوطني الخاص من رجال الأعمال والصناعيين والتجار في المؤتمر سواء عن طريق حزبهم السياسي إذا وجد، أو بأية طريقة أخرى، يقبلون بها لاختيار ممثليهم، واشراكهم في عملية التحضير لإقامة دولة الوحدة، خصوصاً وقد أفضى الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في الجنوب إلى تجاوز السياسات السابقة، حيال الرأسمال الوطني وصار مسموحاً له

المشاركة في العمل والاستثمار ".

وفي هذا النص لا يزال جار الله عمر يسلك طريقه التدرجي نحو الديمقراطية والقبول بالآخر بصورة تدرجية، فهو يستبعد القوى السلفية المتطرفة – حسب تعبيره – من الحوار لتشكيل لجنة تحضيرية وطنية تعد لعقد مؤتمر وطني عام حول الوحدة، ولكن بعد أن تزحزح خطابه إلى الأمام بدعوته إلى إشراك ممثلي البورجوازية في الحوار والمؤتمر. وسنرى لاحقاً كيف سيصبح المؤتمر القومي الإسلامي الذي يضم شخصيات قومية وإسلامية تشترك في قبولها بالتعددية في النظام السياسي وبالديمقراطية الليبرالية التمثيلية أسلوباً لممارسة الحكم وتداول السلطة، نموذج التحول الكبير في فكر جار الله عمر والذي سيتضح تماماً بعد حرب العام 1994.

وربما كان الفرق بين السلطتين في الشمال والجنوب هو ما ساعد جار الله عمر إلى أن يخطو الخطوة الأكبر نحو إشراك الآخر المختلف، أياً كان، في العملية السياسية وهو فرق بين السلطتين يتلخص في أن أن إحداها سلطة مطلقة تعي طبيعتها الشمولية، وأن الأخرى سلطة توتاليتارية تخبئ طبيعتها خلف عبارات مثل الجماهير والعمال والفلاحين والكادحين. ولكن وعلى الرغم من مناداة جار الله عمر بفترة انتقالية تصل إلى خمس سنوات قبل تحقيق الوحدة الاندماجية فإنه لم يحذر بما يكفي من طبيعة النظام في الشمال ومن ثم لم يطرح إمكانية إقامة وحدة كونفيديرالية كمرحلة أولى قبل الدخول إلى الوحدة الاندماجية .

لم أتمكن حتى الآن من الكف عن التساؤل عن الكيفية التي تم بها توليد – العملية الوحدوية – أثناء هزيمة الفلسفة السياسية الكلاسيكية للنظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بحيث تم إنجازها وفق شروط أشبه ما تكون بالمغامرة. وهي التي كان يفترض أن تكون مشروعاً عقلانياً ومعقولاً بدلاً من الطابع المغامر الذي اكتسته. فالفلسفة السياسية التي كانت سائدة حتى انكسار الاتحاد السوفييتي ومعه المعسكر الشرقي كانت قادرة على تحليل النظم المحيطة بها بصورة ناجحة. ومن الواضح أن التغيير لم يحدث في تلك النظم المحيطة، وإنما في النظام في الجنوب كنتيجة مباشرة لأحداث يناير المروعة. فهل كان التغيير من العمق والشدة بحيث أدى إلى تغيير القناعات التي ولدتها التحليلات الأقدم؟ أم أن – (المغامرة)

الوحدوية – كانت قفزة إلى الأمام، أو بالأحرى هروباً إلى الأمام كما وصفها الرئيس علي عبد الله صالح غير مرة؟ وفي هذا المجال يبدو الخيار الفلسطيني ومغامرته في أوسلو – التي كانت عملية هروب حقيقية إلى الأمام – في ظل المواقف العربية المعادية، مالكا لمبررات أكثر صدقية من الخيار الجنوبي اليمني. ووجه الشبه بين الحالتين أن التحليلات الكثيرة التي شخصت النظام الصهيوني قد تم القفز عليها مرة واحدة بنفس القدر الذي تم فيه القفز هنا على التحليلات السابقة لطبيعة النظام في الجمهورية العربية اليمنية .

إن هذا الانفصال بين الفكر والتطبيق ربما كان راجعاً إلى أن المفكرين يتناولون الشأن السياسي وفقاً لأسس معيارية، بينما يمارس السياسيون السياسة بشكل تجريبي، وغالباً ما ينزلقون إلى الذرائعية (البراجماتية). ويزداد هذا الافتراق بين النظرية أو الفكر}، وبين التطبيق، في الأنظمة السياسية التي لا ترتكز على الانفتاح على الآخر. وسيكون من المفيد أن تقوم قيادات الحزب الاشتراكي بشرح وافٍ وضاف للظروف التي صاحبت الاندفاع إلى تحقيق الوحدة الاندماجية – دون أن يأخذوا بالاعتبار تحليلاتهم السابقة والتي كانت لا تزال صحيحة عشية الوحدة – حول طبيعة النظام في الشمال .

في النص الثالث يطرح جار الله عمر، بعد المصاعب التي اعترت مسيرة الوحدة، وقبل أشهر قليلة من اندلاع حرب العام 1994، مخاوف كثيرة مما يحتمل أن تنجر إليه اليمن في حالة قيام الحرب، وهي مخاوف مبررة ومفهومة ولكنها من جهة أخرى تجاهلت سؤال "ما العمل؟" الشهير فيما إذا اندلعت الحرب. لقد أظهرت الحرب إلى أي حدٍ كانت فكرتها غائبة عن أذهان قادة الحزب الاشتراكي بحيث بدت جاهزيتهم لها معدومة تقريباً، ما عدا بعض الخطوات المتسرعة التي اتخذت على عجل بعد بداية الحرب فعلاً .

وعلى أي حال وكما يقول كارناب "لا يوجد في العالم إلا ظواهر تظهر بشكل مباشر أو غير مباشر للتجربة وعليه فإن الاقتراح العلمي لا يمكن أن يقبل، إلا إذا شرع بعلاقة دقيقة مع ملاحظات ممكنة ".

ولكن المعرفة من جهة أخرى تستعمل التعميمات والنظريات ولا تمتلك أبداً أشياء معادلة لها واقعية في العالم التجريبي. وإلى ذلك فإن الأحكام القيمية والمعيارية

ليس لها قيمة معرفية، فالاستنتاجات النظرية تحتاج دائماً إلى مجابهتها بالتجربة .

ويوجد خطأ كامن لدى الذين يرغبون في تصور النظام السياسي بشكل منعزل عن طبيعة القوى الاجتماعية وهو ما يقود إلى فشل النظرية والتطبيق معاً، فمهما بلغ المرء من عبقرية فلن يستطيع إلا قراءة المسارات والاتجاهات العامة للتطور التاريخي وبقدر قليل من التوفيق. وسيظل عاجزاً تماماً عن التحديد الملموس للأحداث المستقبلية. ففي مسار تطور الأحداث هناك دائماً عدد لا نهائي من الممكنات. فقد يؤدي نجاح أو فشل عملية اغتيال ضد رجل دولة إلى تغيير التاريخ. فلا صحة أبداً إذن للاعتقاد بإمكانية عقل أو إدراك تطور المجتمع من خلال صيرورة ضرورية تتجسد في التاريخ .

ومع ذلك كله، وافتراض صحته، فإنه لابد من التأكيد على أن التجربة الإنسانية كلها قائمة في الماضي، ذلك أن الحاضر لا يستمر إلا لحظة تكفي بالكاد للانتباه له. وحتى المعرفة التجريبية تتحول إلى ماض ما أن يتم إنجازها. ومن هذا الخزان المعرفي يستمد الإنسان عناصر تساعده على استشراف المستقبل. ولذلك فإن هناك إمكانية لا بأس بها لعقل وإدراك تطور المجتمع والأحداث إذا كانت العناصر التي صنعت نتيجة ما في الماضي ماثلة الآن ولها امتداداتها في المستقبل. إنها بمعنى من المعاني معرفة تجريبية .

يقول جار الله عمر في الوثيقة التي جاءت تحت عنوان (وطن أو لا وطن)

"بعض المقترحات في الجانب السياسي

أولاً: الموافقة على المقترحات التي تقدم بها الإخوان أبو بكر العطاس والدكتور ياسين سعيد نعمان، وتحويلها إلى برنامج عمل يومي، وأن يشتق من مجموع الأوراق المعروضة على المكتب السياسي جملة من المبادرات السياسية المحددة التي تغطي كل ما يتعلق بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق للأشهر الستة القادمة، وتتضمن بديلي الحد الأدنى والأعلى. والتأكيد من جديد على أهمية القبول بمقترحات الحل الوسط التي تتقدم بها المعارضة حينما تصعب المفاوضات ...

ثانياً: إعادة تصحيح الخلل الذي شاب خطابنا السياسي الإعلامي في الآونة الأخيرة بهدف تصليب وحدة الحزب الداخلية والحفاظ على تحالفاتنا السياسية، وتوسيعها، وضمان استمرارية التعاطف الخارجي الذي حظي به الحزب طوال

فترة الأزمة وذلك عن طريق إخراج قضية الوحدة ووثيقة العهد والاتفاق من منطقة الخلاف بيننا وبين المؤتمر، وحصر المعركة السياسية في القضايا الإجرائية والقانونية والإدارية التي تتعلق بتنفيذ الوثيقة بما في ذلك قضية الأمن التي يدرك الجميع بأن المؤتمر الشعبي لن يفي بها، إلا في حدود معينة.. كما يتعين علينا القبول مؤقتاً بخطوات التنفيذ الجزئية التي من شأنها ولا شك أن تفتح الأبواب للتنفيذ الكامل في نهاية المطاف، لان كل تنفيذ مهما كان محدوداً سيخلق ظروفاً تساعد على تحقيق خطوات أكثر جذرية وتكاملاً، والاستفادة من كل التباينات التي قد تنشأ في أوساط الطرف الآخر عن طريق إبداء قدر أكبر من التفاهم والمرونة مع عناصره .

ثالثاً: ولما كانت الخطوات الإعلامية والسياسية التي قام بها الطرف الآخر لاضعاف عملية الاعتصامات الشعبية بإنشاء لجان الدفاع عن الوحدة المقابلة لها، قد أفلحت بعض الشيء في إحداث انقسام بين صفوف المواطنين، فإن من المتوقع أن يواصل اتباع نفس الأساليب للتشويش على عملية تنفيذ الوثيقة، بهدف خلق حالة من التشويش الاضطراب في أذهان الناس حول الجانب الذي يتحمل مسؤولية عرقلة التنفيذ دون سواه.. ولذلك يتعين على الحزب أن يشرع من الآن في تنسيق خطواته مع المعارضة ولو في حدود معينة، بهدف الاتفاق على القيام بأعمال شعبية سلمية مشتركة في الأوساط الشعبية، والمنظمات الجماهيرية، والقبلية، وكذلك في البرلمان وبين أوساط علماء الدين بما في ذلك المبادرة إلى دعوة الشيخ سنان أبو لحوم العميد مجاهد أبو شوارب للعودة إلى العمل ضمن لجنة الحوار ".

ويختم جار الله عمر هذه البنود في الجانب السياسي ببعض المقترحات العملية التي تستهدف تقوية قدرات الحزب على مقاومة عمليات الاغتيال السياسي في المحافظات الشمالية ومحافظتي شبوة وأبين فيقول :

"ولا بد في نهاية المطاف من التوصل إلى حلول وسط في هذا الشأن بما في ذلك استصدار قرارات رسمية بإعادة تعيين بعض عناصر الحزب القيادية في المحافظات وإدارات الأمن على صعيد المحافظات الشمالية، والمشاركة في إدارة محافظة شبوة وقيادة الشرطة فيها وكذا في محافظة أبين ".

ثم يواصل قائلاً :

"سابعاً: مقابل اتباع الحزب للمرونة وسياسة النفس الطويل فيما يتعلق بالقضية الأمنية عن طريق القبول بالتدرج والحلول الوسط، والعودة المتدرجة للكادر إلى صنعاء والمشاركة في اجتماع الهيئات يتعين وضع قائمة من المطالب التي يتعين الحصول عليها من الطرف الآخر، كما سبق طرحها على المكتب السياسي.. بما في ذلك استصدار قرار جمهوري بجعل عدن عاصمة شتوية، وتكليف الحكومة بتوفير المستلزمات التي تجعلها صالحة لأداء دورها كعاصمة، ابتداءً من اكتوبر القادم، لما لذلك من أهمية وتأثير على التوازن السياسي والاجتماعي، وتكريماً لعدن وتشريفاً للدور الكفاحي لأبنائها ".

وفي مقترحاته في الجانب الحزبي في نفس المقالة نجد ما يؤيد بوضوح ما ذهبنا إليه من أن سؤال "ما العمل؟" لم يكن مطروحاً بصورة واضحة ففيما عدا الدعوة إلى تقوية صفوف الحزب وزيادة تماسكه وإعادة المفصولين منه إلى صفوفه، يظهر البند الخامس من المقترحات أن الحزب لم يكن مستعداً أبداً لما سيكون. يقول جار الله عمر :

"بعض المقترحات في الجانب الحزبي

1- لقد شكل القرار الذي اتخذه المكتب السياسي لإعادة بعض أعضائه القياديين وغيرهم، الذين انقطعوا عن ممارسة دورهم في صفوفه، وما سبقه من حوارات بناءة، شكل ذلك القرار خطوة عملية مهمة على طريق تنفيذ التوجهات الصائبة التي أقرتها اللجنة المركزية من قبل وسيسهم ذلك ولا ريب في تعزيز وحدة الحزب وزيادة فاعليته بين أوساط الجماهير .

ولكي تكتسب هذه الإجراءات طابع الاستمرارية والمنهجية، ينبغي أن يتواصل الحوار مع الآخرين بصرف النظر عن طبيعة العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام، وأن يُعلم بأن هذه السياسة ثابتة، ولم تملها الظروف الراهنة على الحزب، فنخرجها من نطاق الفعل ورد الفعل المتوقع من قبله ضد أعضاء الحزب في المحافظات الشمالية، والضغط عليهم لأخذ مواقف معينة .

2- يتوجب على المكتب السياسي أن يقدم إلى اللجنة المركزية مقترحاً بإلغاء قرارات الفصل والطرد السابقة، وأن يظل الباب مفتوحاً لكل من يريد استعادة وضعه السابق بصورة طوعية، ومواصلة التعامل الطبيعي مع أولئك الذين لا يرغبون في العودة إلى الحزب على اعتبار أن ذلك حق لهم، وأن العودة إلى

الحزب كالانتماء إليه، عملية حرة وطوعية ".

وفي البند الخامس من المقترحات حول الجانب الحزبي يشير جار الله عمر إلى انعدام خطة واضحة لمجابهة إمكانية إعلان الحرب فيقول :

5- "على صعيد عمل هيئات الحزب القيادية.. في ظل الأزمة الراهنة والسبل التنظيمية والإدارية التي يتعين على الحزب اتباعها لمواجهة الحالة الاستثنائية الراهنة التي فرضتها الضرورة الأمنية، والحاجة إلى اتخاذ قرارات سياسية سريعة من ناحية وإضفاء الطابع الشامل على عمل الحزب التنظيمي، وتوفير الديمقراطية والمشاركة في عل الهيئات من ناحية أخرى، نقترح دعوة اللجنة المركزية والهيئة البرلمانية وسكرتاريات منظمات الحزب لعقد دورة استثنائية لمناقشة الأوضاع السياسية الراهنة والقضايا التنظيمية العاجلة والخروج بموقف واضح وموحد تجاه جميع القضايا محل النقاش ويكون ذلك بمثابة تدشين العمل الحزبي السياسي في المرحلة الجديدة باستراتيجية وأفق واضحين "..

ثم يختم بإصرار على استبعاد الانجرار إلى الحرب بشكل يكاد يكون مطلقاً ليقول :

"أيها الأخوة ..

وفي الأخير على الحزب الاشتراكي اليمني أن يدرك أن الخيارات تضيق أكثر فأكثر والوقت يمضي بسرعة فائقة ..ودون شك فإن قسماً من الطرف الآخر غير مهتم بما سيكون عليه حال اليمن طالما وأنه يستطيع الإبقاء على مصالحه مهما كانت النتائج.. ولابد للحزب الاشتراكي اليمني أن يسمو فوق الجراح ويتجاوز بإصرار واعٍ جميع الاستفزازات والتخلي عن مجرد القيام بدور(الادعاء العام) حيال المشاكل التي يعاني منها الوطن والمسؤولين عنه، والانخراط مباشرة في الحل السياسي بصورة فاعلة وبمسؤولية كاملة تجاه مستقبل الشعب ومصير الوطن ".

أتاحت ظروف ما بعد الحرب لجار الله عمر الإفصاح عن موقفه كاملاً فيما يتعلق بطبيعة العمل السياسي والممارسة السياسية في مجتمع ديمقراطي تعددي وكانت بداية لمسيرةٍ مظفرة أدت إلى قيام اللقاء المشترك الذي يعتبر جار الله عمر مهندسه الحقيقي والذي قاد لأول مرة في العالم العربي إلى تحالف سياسي بين اليسار والحركتين القومية والإسلامية على قاعدة الديمقراطية والتداول السلمي

للسلطة. ويظهر ذلك بوضوح في نصه الرابع والأخير المعنون (المصالحة في سبيل الديمقراطية والبناء – الأبعاد والضرورات المحلية للمصالحة في اليمن) فيقول في بنود نرى اليوم تحققها على أرض الواقع بدءاً بالبرنامج الشامل للإصلاح السياسي الذي أصدره اللقاء المشترك :

"أولاً: الاتفاق على برنامج شامل وتفصيلي للإصلاح السياسي بما يكفل تطبيق المبادئ السابقة، وتطوير النظام السياسي على أسس جديدة، وإزالة جميع المعوقات التي برزت خلال تجربة الأعوام الماضية ،وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة كافة التفاصيل المتصلة بالتداول السلمي للسلطة والأسباب الحقيقية التي تعيق تطبيق ذلك الشعار الذي يتم ترديده من قبل الجميع باستمرار، فمن المستحيل تصديق أي ادعاء بوجود ديمقراطية حقيقية. دون التطبيق الفعلي لمبدأ التداول السلمي للسلطة. بيد أن تحقيق ذلك مرتبط أشد الارتباط بتوفير جملة من الشروط والإجراءات الأخرى أبرزها ما يلي :

أ- الفصل التام بين الدولة بوصفها كياناً وطنياً عاماً وبين المؤتمر الشعبي العام باعتباره حزباً سياسياً مثل سائر الأحزاب الأخرى له ما لها وعليه ما عليها.
ب- إبعاد القوات المسلحة عن الانشغال بالشئون الحزبية والسياسية وسائر القضايا المدنية بصورة تامة. وتحويلها إلى مؤسسات محترفة تؤدي مهماتها بناءً على الدستور والقانون .

ج- العمل على تحييد أجهزة الدولة المركزية والمحلية وتحريم استخدام المال العام والوظيفة العامة. والالتزامات الخدمية التي تقدمها الدولة للمواطنين لتحقيق مزايا سياسية لأي حزب كان ووضع نظام خاص لإدارة الإعلام الرسمي، وتوجيه سياساته العامة بما يضمن حياده الكلي بين مختلف القوى والتيارات السياسية والحزبية، خصوصاً أثناء المعارك الانتخابية باعتباره مؤسسة وطنية ممولة من المال العام .

د- إصدار القوانين اللازمة لإقامة منظمات المجتمع المدني بطريقة حرة ومستقلة. ومنع أي تدخل أو هيمنة عليها بأي شكل كان وتغيير القوانين الانتخابية وقانون شئون الأحزاب بما يلبي الحاجة إلى نظام حزبي متعدد غير مقيد. والحيلولة دون احتكار البرلمان من قبل اتجاهات سياسية بعينها .والأخذ بنظام القائمة النسبية الذي يتيح لكل التيارات السياسية والاجتماعية فرصة الوصول إلى

البرلمان، وبفتح الباب واسعاً للتنافس بين البرامج السياسية المختلفة بدلاً من الوجاهات وشراء الأصوات، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز التلاحم الوطني ويضعف الروح الكيانية الصغيرة، ويمهد الطريق لانتقال العمل السياسي في البلاد من الصراع إلى التنافس. ومن الاحتكار إلى التكافؤ والتواجد المشترك، وبلوغ الشرعية الكاملة التي يكون الشعب فيها هو الحكم، ومصدر السلطة ومالكها قولاً وفعلاً .

ه- إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة لإقامة نظام الحكم المحلي ذي الصلاحيات الواسعة .

و- إلغاء قانون الأحزاب وحل لجنة شئون الأحزاب والتوقف عن ممارسة تفريخ وصناعة الأحزاب لما في ذلك من تشويه وإفساد للحياة السياسية وإطلاق حرية إنشاء التنظيمات والأحزاب السياسية، وترك الشعب ليقرر بحرية مصير ومستقبل كل الأحزاب والتيارات السياسية ومن الذي يستحق البقاء من عدمه. وبدون إصلاح سياسي كهذا، فإن الديمقراطية في اليمن ستظل مظهرية وذات طابع إجرائي ليس إلاَّ، يقصد بها مخاطبة الغرب وليس ممارسة الشعب لحقه في اختيار من يحكمه .

ثانياً: يفترض في أي مصالحة قادمة أن تتوخى استنباط الحلول الملائمة للقضايا التالية :

(1) إعلان جميع القوى الأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية التزامها بتطبيق المبادئ الديمقراطية والتصدي لأي محاولة تستهدف العودة إلى الاستبداد ومعارضة كل الممارسات التي تنتقص من الحياة الديمقراطية وتؤجل تطبيقها في كافة جوانب حياتنا اليومية بما في ذلك الحياة الداخلية للأحزاب السياسية وفي المجتمع والأسرة والمدرسة وعدم الترويج لبعض المظاهر السلبية مثل ظاهرة السلاح، وإدانة استخدام القوة بين اليمنيين لأي غاية كانت أو تبرير ذلك بأي شكل.

(2) التوافق على الملامح الرئيسية لخطاب سياسي وإعلامي جديد، يتسم بالعقلانية والتسامح والموضوعية في التناول، والدعوة إلى إشاعة قيم الإخاء والتسامح وحب العمل والتخلي عن المفردات المعيبة التي سبقت الإشارة إليها، وتغيير الخطاب الإعلامي الرسمي والحزبي بما يجسد الوحدة الوطنية .

(3) العمل على إعادة النظر في مناهج التربية والتعليم بصورة شاملة وإعادة قراءة التاريخ اليمني وكتابته على قاعدة الموضوعية واحترام الحقيقة بما يلبي حاجة الأجيال الجديدة للتزود بالمعارف والقيم الخيرة، ونبذ الخرافات، وعدم تمجيد الحروب وأعمال الثأر وكل ماله صلة بثقافة الحرب الأهلية التي تتجلى مظاهرها الأكثر سوءً أثناء الأزمات والصراعات العنيفة. إذ لا يمكن ضمان التخلي عن عادة ممارسة العنف في حياتنا السياسية والاجتماعية بدون قطيعة عقلية ووجدانية كاملة مع تللك الثقافات التي تمخضت عن الحروب التي جرت قبل الآن .

(4) العمل على معالجة بعض الظواهر الاجتماعية بطريقة إيجابية كالمناطقية مثلاً التي تعد ظاهرة طبيعية متكررة في كل بلدان العالم من خلال استيعاب أسبابها الحقيقية ومعالجتها بصورة بناءة دون إهمال أو مبالغة. وعلى سبيل المثال هناك قدر من الحساسيات المكتومة بين بعض مناطق اليمن التي يقل فيها التعليم والانتاج، وتحترف حمل السلاح، وتقع في الشمال والوسط وبين بعض المناطق الأخرى التي ترتفع فيها نسبة التعليم والانتاج وتقل مشاركتها في المؤسسات الرسمية وتقع في السهول غالباً، ويمكن معالجة هذه الظاهرة عن طريق رفع مستوى التعليم وثقافة العمل في الأولى، زيادة مشاركة الثانية في المؤسسات الرسمية الحكومية، وتحويل الفوارق بين المنطقتين باتجاه إيجابي عن طريق خلق روح التنافس الطبيعي. من خلال الإشادة بالنموذج الأفضل ودفع المناطق الأخرى الأقل نمواً وتعليماً للاقتداء بالمثل الذي تقدمه المناطق الأكثر تقدماً وبدون أي حساسيات، فليس هناك ما يمنع أو يضر بوحدة الوطن إذا نحن تحدثنا عن مناطق مثل حضرموت والحجرية وعدن بطريقة متميزة وإبرازها بوصفها نموذجاً ومثلاً أعلى في مستوى التعليم والإنتاج وحب العمل والانصياع للقانون وفي النسبة المتدنية لأعمال العنف ومن خلال النجاحات البارزة لبعض رجال الأعمال من أبنائها .

(5) إعادة الكوادر المدنية والعسكرية والأمنية ما دون المناصب السياسية إلى وظائفها وفقاً للقانون وشروط الخدمة وتأكيداً لإبعاد الوظيفة العامة عن الاستخدام في الصراع السياسي وعدم توظيفها للتوسع الحزبي أو لإرغام الآخرين على التخلي عن قناعاتهم الفكرية واختياراتهم السياسية والحزبية .

(6) إلغاء جميع الاجراءات الاستثنائية التي ارتبطت بالحرب .

(7) الكف عن ممارسات الاعتقالات لأسباب سياسية وبدون أوامر قضائية تستند إلى الدستور والقوانين النافذة ومنع أعمال التعذيب التي تجري في المعتقلات بهدف الحصول على المال أو انتزاع الاعترافات ويجب إجراء تحقيق علني في صحة المعلومات عن الوفيات تحت التعذيب خصوصاً باكثير والزبيدي والشيباني ومحاكمة المتسببين في ذلك وتعويض الضحايا وأسرهم في حالة ثبوت ذلك .

(8) الالتزام بتطبيق قرار العفو العام .

(9) تعويض الممتلكات التي تضررت جراء الصراعات السابقة ووضع خطط عملية لإعادة بناء ما دمرته الحرب الأخيرة عام 1994م .

(10) الكف عن عسكرة المناطق وعدم تدخل القوات المسلحة في الشئون المدنية وفي صلاحيات المحافظين وبقية الإدارات المدنية، والشئون الداخلية للأحزاب والاهتمام بأسر الشهداء وجرحى الحرب. وصرف مرتباتهم وإحاطة أسرهم بالرعاية وفقاً للقانون .

(11) إيقاف أية ممارسات تحد من حرية النشاط السياسي والصحفي والنقابي والاجتماعي ورفع الحظر عن مقرات وممتلكات الأحزاب والنقابات وإعادة أرصدتها المالية .

(12) حل المشاكل المرتبطة بالمنازل في عدن والمحافظات الجنوبية والشرقية وإعادتها أو التعويض عنها بناءً على قرار مجلس الرئاسة رقم (382) لسنة 1991م بشأن الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الإسكان في المحافظات الجنوبية والشرقية .

(13) إلغاء الأحكام التي صدرت بحق قائمة الـ16 وتشجيع جميع اليمنيين الذين دفعت بهم الأحداث للنزوح إلى الخارج على العودة إلى بلادهم، بدون استثناء وإعادة ممتلكاتهم أو التعويض عنها .

ولا يكفي القول بأن الباب مفتوح لكل من يرغب بالعودة إذ لابد من إصدار توجيهات علنية من قبل أعلى المستويات وإلزام كل مؤسسات الدولة بتنفيذها ومنعها من ممارسة الازدواجية في التعامل مع العائدين كما حصل من قبل تجاه الذين سمح بعودتهم ثم احيطوا بسلسلة من الاجراءات والوسائل التي استهدفت

مضايقتهم وارغامهم على الانكفاء أو الهجرة من جديد مثل وضعهم تحت المراقبة البوليسية والتنصت على هواتفهم وعزلهم اجتماعياً بتخويف الناس من الجلوس معهم حتى في مجالس القات، ناهيك عن التضييق الوظيفي والمعيشي ومواصلة وصفهم بنفس النعوت والاتهامات المعتادة ومصادرة حقهم في التعبير عن الرأي .

(14) عقد مؤتمر قبلي وسياسي وحقوقي يصادق على وثيقة إنهاء الثأر وإلغاء المؤاخاة، ومنع تقديم الحماية للجناة بعد حل كل مشاكل الماضي ووضع جدول زمني لتطبيق الشرع والقانون ومعاقبة كل من يحاول ممارسة أعمال الثأر بعد ذلك، والتزام مسئولي الأحزاب وقادة الرأي العام وموظفي الدولة بتغيير موقفهم من قضية الثأر الذي يوحي وكأنها مشروعة وبديهية والنظر إليها ابتداءً من الآن بوصفها جريمة قتل يعاقب عليها القانون وعادة جاهلية، على أن تلتزم المحاكم وأجهزة الضبط المختلفة بعدم التطويل في المقاضاة أو الإهمال في إجراءات القبض على مرتكبي جرائم القتل التي تعد واحدة من بواعث الثأر كرد فعل على انعدام العدالة .

(15) إتاحة المجال لمؤسسات الدولة لممارسة وظائفها في تطبيق النظام والقانون، بصورة مستقلة عن الأعراف والتقاليد القبلية وإقرار أسبقية إعمال النصوص الشرعية والقانونية على العرف خصوصاً في المناطق والمدن والنواحي التي تتواجد فيها مؤسسات الدولة الإدارية والقضائية دون أن يعني ذلك منع أي تصالح طوعي محلي بين المتخاصمين فذلك أمر مشروع (والصلح خير) .

(16) التداول في الأسباب التي حالت دون تطبيق النصوص الدستورية والقوانين التي يجري سنها على جميع المواطنين بصورة غير انتقائية، واستمرار الازدواجية بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية "...

إن كلمات جار الله عمر هذه ستظل ولوقت طويل البرنامج السياسي والاجتماعي المطلوب للإصلاح الجذري والفاعل في الساحة اليمنية وتشكل في مجموعها وثيقة في غاية الأهمية وذات طابع تاريخي ستكون لها بصماتها الواضحة على مستقبل اليمن وعلى العمل السياسي والاجتماعي في ربوعه ولوقت طويلٍ قادم .

من مذكرات جارالله عمر.. القرية، عدن، الجمهورية

مقابلة ليزا ودين

جارالله عمر (١٩٤٢-٢٠٠٢) احد قادة الحزب الاشتراكي اليمني والمعارضة اليمنية.
من ابرز المساهمين في الدفاع عن صنعاء خلال حصار السبعين يوماً الذي فرضته القوات الملكية ضد الجمهورية. اسهم في تأسيس الحزب الديمقراطي الثوري، بما هو انشقاق يساري عن الفرع اليمني لحركة القوميين العرب. سجن في صنعاء لثلاث سنوات. غادر الى عدن ١٩٧١.
اسهم في تأسيس الحزب الاشتراكي في ١٩٧٨ وفي قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لحكم علي عبدالله صالح في شمال اليمن ١٩٧٥-١٩٩٠. دعا الى التعددية الحزبية والسياسية بعد احداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في الجنوب اليمني وكان من ابرز المفاوضين من اجل الوحدة اليمنية العام ١٩٩٠. اسهم في اعادة بناء الحزب الاشتراكي في اليمن الموحد بعد حرب ١٩٩٤ وتقلّد مسؤولية الامين المساعد في قيادته. اغتيل يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ وهو ينهي القاء خطابه في مؤتمر حزب الاصلاح اليمني، مكرّساً التحالف بين ابرز حزبين معارضين لعلي عبدالله صالح. لا تزال الشبهات تحوم حول مسؤولية طاغية اليمن عن هذا الاغتيال.

- كان خطاب جارالله بمثابة وصيته الاخيرة: مطالعة بليغة من اجل الديمقراطية وتكافؤ الفرص في تأمين لقمة العيش والعدالة الاجتماعية المتاحة للجميع. في ما يلي سلسلة مقابلات أجرتها ليزا ودين مع جارالله عمر في صنعاء.

كيف جاء جارالله عمر إلى الدنيا؟

أنا من مواليد عام ١٩٤٢ وقد عثرت على هذا التاريخ في مصحف تركه والدي، رحمه الله، في المنزل، وكتب بالسنة الهجرية، ومن خلال وصيته تلك، فقد ولدتُ قبل وفاته بستة أشهر، حيث أصيب بمرض مفاجئ.

كان والدي معلّماً في كتّاب القرية التي ولدتُ فيها، وهي تسمّى كُهال، تابعة لناحية النادرة بمحافظة إب، بالإضافة إلى القرية المجاورة، وقد كان لديه وجاهة اجتماعية هامّة، حيث كان يقدّم الرعاية إلى أناس آخرين في المنطقة، بخاصة ممّن تحلّ بهم النكبات أو ممّن يريدون أن يتزّوجوا وغيرها، حتى إنه عندما توفّي خلّف وراءه ديوناً كثيرة، على الرغم من رهنه جزءاً من الأراضي الزراعية التي كانت بحوزته، وكانت هذه الديون عبئاً على والدتي التي تكفّلت برعايتنا أنا وأختي التي تكبرني بالعمر.

أريدك أن تكون مثل أبيك

قبل أن يُتوفّى والدي، رحمه الله، استدعى والدتي، واسمها سعديه بنت صالح سعد الفقيه، وقال لها إنه يشعر بأنّ موته يدنو بسرعة، وطلب منها رعايتي، فقد كنت الابن الوحيد إلى جانب أختي الكبيرة والوحيدة، وقال لها إنّه يرجوها ألّا تتزوّج برجل آخر بعد موته. وقد وفت أمي بذلك، على الرغم من أنّ عمرها لم يكن يتجاوز حينها الـ٢٧ عاماً، وكابدت المشقّات في سبيل تنشئتنا بطريقة صحيحة أختي وأنا، حيث اتّجهت إلى احتراف التطريز والخياطة وتربية البقر والدجاج وبيعها لكي تسدّد ديون والدي التي تركها لنا بعد وفاته.
كان طموحي أن أصبح قاضياً أو حاكماً، مثل هؤلاء الذين يتعلّمون في صنعاء أو ذمار، لكنّ والدتي كانت تعارض ذلك، لأنّها لا تريد أن تفارقني خلال السنوات السبع الأولى من حياتي ألحقتني والدتي في كُتّاب القرية، وفي نحو عامين أو ثلاثة أكملت القرآن وتعلّمت الخطّ وكافّة المستلزمات البسيطة التي كان يقتضيها مكتب الكتّاب المتواضع. وقد كانت والدتي تزرع في ذاكرتي ووجداني حقيقة مهمّة وتكرّرها لي كلّ يوم، وهي أنّ والدي كان متعلّماً، وكان يعلّم الناس القراءة والكتابة، وتحثّني على قراءة الأوراق التي خلّفها لنا في المنزل، وتقول لي: «انظر لقد كان خطّه جميلاً، وأريدك أن تكون مثله.«
وكانت تقدّمه لي باعتباره رجلاً شجاعاً وتقيّاً وصادقاً يحترمه الجميع، وحينما كنت أرتكب خطأ ما كانت تنبّهني إلى أنّ «هذا الأمر لا يناسب اسم والدك»، وكان هذا يكفي لردعي عن القيام ببعض

الأخطاء والتصرفات المشروعة بحكم سنّ الطفولة. حاولت أن أشارك خالي وعمّي في مهنة الزراعة إلى جانب رعي الأبقار والأغنام، لكنّني لم أنجح في ذلك، ربّما لبُنيتي الصغيرة وجهدي القليل، وربّما لأنّني لم أكن مقْبلاً على ذلك بكلّ جوارحي.
حينئذ تعلّقت بهاجس الانتقال إلى مكان آخر للدراسة، وكان طموحي أن أصبح قاضياً أو حاكماً، مثل هؤلاء الذين يتعلّمون في صنعاء أو ذمار، لكنّ والدتي كانت تعارض ذلك، لأنّها لا تريد أن تفارقني، لكنْ عندما بلغ عمري نحو الرابعة عشرة انتقلت إلى قرية الأجلوب، وهي قرية كبيرة لي أصدقاء فيها، وكان مستوى التعليم فيها أعلى نسبيّاً ممّا كان عليه الوضع في كتاب قريتي الصغيرة، وقد قضيت فيها عاماً كاملاً، حيث تعلّمت خلال هذا العام تجويد القرآن وإتقانه، بالإضافة إلى الخط والحساب وغيره.

أن تكون متعلّماً

بعد ذلك عدت إلى القرية، ولاحظت أنّ شباباً من عائلة بيت الطيب في القرية المجاورة لنا كانوا قد ذهبوا إلى مدينة ذمار للتعلم وعادوا إلى المنطقة وهم يرتدون الملابس البيضاء النظيفة، والناس يلتفّون من حولهم، حيث لفتوا انتباه الناس بأنّهم أصبحوا متعلّمين، وكان من بينهم الأخ عبد الواسع الطيّب، وهو ضابط متقاعد حالياً، فذهبت إليه، وقلت له إنّني أريد أن أذهب معك إلى مدينة ذمار للدراسة. وقد رحّب الطيب بالفكرة، وأخذني معه إلى مدينة ذمار، وكان عمري حينها ١٦ عاماً تقريباً، وهناك سكنت في منزله، حيث كان هناك عدد من الراغبين في الدراسة في المدرسة الشمسيّة.
والدتي بالطبع لم توافق على ذهابي إلى ذمار إلّا على مضض. غير أنّني أقنعتها بأنّه إذا لم تسمح لي بالذهاب بصورة علنيّة وشرعيّة فإنّني سأفعل ذلك بدون موافقتها، فاضطرت للموافقة، وجهّزتني بما يلزم من الدقيق والسمن والحطب، وتولّى خالي وأحد أقاربنا نقلي مع بهيمة تحمل مؤونتي إلى ذمار.
المشكلة الكبرى التي واجهتني هي أنّني دخلت المدرسة الشمسية في ذمار وأنا كبير في السن، حيث كنت قد تجاوزت السادسة عشرة وكانت المناهج في المدرسة كثيفة، في الفقه وعلوم اللغة والمنطق،

وكل هذه المتون كان لها ملحقات لا بدّ من حفظها، وقد وجدت نفسي متأخراً عن طلاّب كانوا يصغرونني سناً، ولكنّهم كانوا قد قطعوا شوطاً كبيراً في مضمار هذه المتون أو الملخّصات، وانتقلوا إلى قراءة الشروح ولهذا كان عليّ المذاكرة نهاراً وليلاً للّحاق بهم.

في العام التالي، أقنعتُ ابن عمي، واسمه ناجي عمر، بمغادرة القرية والالتحاق بالمدرسة الشمسيّة في ذمار، وكان والده حينها يرفض ذلك، لكنّنا تآمرنا عليه، وقمنا بترتيب فراره معي دون علم والده، ووضعناه أمام الأمر الواقع، وهكذا اصبحنا نحن الإثنين في مدينة ذمار. وقد كنّا نخرج إلى الجامع قبل صلاة الفجر ولا نغادره إلّا لنصف ساعة للفطور ثمّ نعود لتناول الغداء بعد أن نكون قد قضينا وقتاً طوال النهار، ولهذا كانت لدينا ساعات قليلة للنوم. وتمكّنّا خلال عامين من حفظ الكثير من المتون، بما فيها «ألفيّة ابن مالك» و«متن الأزهار»، وشرعنا بقراءة الشروح، وكنا ندرس على يد أكثر من عالم وأكثر من فقيه، من بينهم إسماعيل السوسوه وزيد الأكوع وحمود الدولة وأحمد سلامه.

وقد ظللنا في الدراسة بالمدرسة الشمسية حتى العام ١٩٦٠. نلنا هناك إجازة دراسية، وقد كنّا نقضي نحو اسبوعين في زيارة الأهل، ثمّ نعود إلى الدراسة.

صنعاء والمظاهرة الأولى

بداية التفكير بالطلوع إلى صنعاء جاءت بسبب الدراسة المتعبة في ذمار، إضافة إلى أننا لم نكن نتسلّم أي راتب بل نعتمد على ما يأتينا من القرية، وكنا نطبخ لأنفسنا، وهذه العملية كانت تأخذ من وقتنا الكثير، على عكس صنعاء، فقد كانت مدرسة العلوم مدرسة رسمية والإمام ينفق عليها من بيت المال وكانت هناك وجبات منتظمة، بالإضافة إلى مرتّب صغير لشراء بعض المستلزمات، كما أنّ الكتاب المدرسي كان متوافراً وبدون عناء.

ذهبنا إلى صنعاء نراجع وزارة المعارف، وكان الوزير حينها القاضي عبدالله الحجري رحمه الله، ولم ننجح في مسعانا في المرحلة الأولى، لكنّنا حصلنا على وعد بأن تكون لنا الأولوية في حالة وجود مقاعد شاغرة. عدنا إلى ذمار. وبعد أشهر كانت لنا عودة مجدداً إلى

صنعاء، وحينها حصلنا على موافقة للالتحاق بالمدرسة العلمية، وقد شرعنا في الدراسة بمدرسة دار العلوم، ولم تكن المناهج مختلفة عما هو موجود في ذمار إلّا أن الدراسة في ذمار كانت طوعية وتعتمد على الجهد الشخصي، أما في «دار العلوم» فقد كانت منظّمةً ورسمية ولها أوقات محدّدة، كما أنّ هناك اهتماماً بالأدب والشعر والتاريخ والسياسة. وأتذكّر أنّ [الشاعر] المرحوم عبدالله صالح البردوني كان يقوم بتدريسنا مادة الأدب في مدرسة دار العلوم.

بعد عدّة أشهر من دخول مدرسة دار العلوم شاركنا في مظاهرة الطلبة التي قامت قبل الثورة، والمظاهرة في الواقع بدأت كاحتجاج على تصرفات الإدارة في المدرسة الثانوية في صنعاء بعدعدّة أشهر من دخول مدرسة دار العلوم شاركنا في مظاهرة الطلبة التي قامت قبل الثورة، والمظاهرة في الواقع بدأت كاحتجاج على تصرفات الإدارة في المدرسة الثانوية في صنعاء، وكان يومها يديرها الأستاذ علي الفضيل، حيث تقدّم الطلاب ببعض المطالب، منها تحسين الغذاء وغيرها من القضايا، لكنّ هذه المطالب كانت مجرّد ذريعة أو مظهر خارجيّ للغليان الذي ساد قطاع الطلاب، وكان هناك استعداد نفسي للاحتجاج على النظام السياسي بكامله.

لذلك ما إن خرج الطلاب إلى الشارع للاحتجاج حتى التحق بهم طلاب مدرسة العلوم والمدرسة المتوسطة وباقي المدارس، وانتقلت المظاهرة بعد ذلك إلى مدينة تعز، حيث قامت مظاهرة في مدرسة الأحمدية، واستمرت طوال اليوم تقريباً، وكانت المظاهرات ترفع شعارات تطالب بسقوط الملكيّة، ورفعت صور جمال عبد الناصر.

ذهب المتظاهرون إلى مبنى الإذاعة، وهناك حصل اشتباك بباب الإذاعة وأصيب الأخ يحيى العماد وآخر لم أعد أتذكره، ثمّ عادت المظاهرة في محاولة لاقتحام وزارة المعارف وجرى تهشيم سيارة الوزير، وبعد ذلك ذهب الطلاب إلى الكلية الحربية، وحاولوا توجيه نداء إلى ضباط الجيش ليفتحوا لهم الكلية للدخول، لكنّ الضبّاط الذين كانوا يستعدون للقيام بالثورة أغلقوا الأبواب في وجوهنا، فعدنا إلى ميدان التحرير ثمّ إلى باب الروم، وهناك خرج الحرس الملكي وأحاط أفراده بالطلبة المتظاهرين، وأُعادونا إلى داخل المدينة بعد اعتقال بعض زملائنا واقتيادهم إلى السجون. وأتذكر أنّ من بين

زعماء الطلاب يحيي العماد وأحمد العماد (وهو حالياً عضو في الحزب الحاكم) وراجح المالكي وأحمد العبيدي وحسن العربي، بالإضافة إلى مجموعة من الطلاب الأكثر ثقافة والأكثر اهتماماً بالسياسة، وهؤلاء بلا شكّ كانت لهم صلات سياسية واسعة، ولم يكن في ذهنهم موضوع مطالب تحسين الغذاء وغيرها من المطالب، وقد حوّلوا المظاهرة إلى تظاهرة سياسية واضحة.

وذات يوم دخلنا إلى المدرسة فوجدنا الأخ علي صلاح، أحد القادة البارزين، وقد ألقي القبض عليه ويدقّون القيد على رجليه، فتأكد لنا حينها أنّ الاعتقالات اتّسعت، فانسحبنا أنا وابن عمي ناجي عمر وهربنا سيراً على الأقدام حيث صعدنا على متن سيارة، لكنها تعطّلت وقعدنا يومين على الطريق، ثمّ واصلنا السير على الأقدام إلى رداع ثمّ البيضاء ومكيراس حيث أمضينا ليلة في إحدى القرى خارج مكيراس في طريقنا إلى عدن.

خلال انتفاضة التواهي

عدن الإنكليز وكلّ الأجناس

الآن في طريقنا إلى عدن سوف نتحدث عن رحلتنا، رحلة الهروب من صنعاء إلى عدن طبعاً، بتنا عند السلطان محمد جعبل. وفي الصباح بسبب الخوف، لم ننتظر حتى يخرج السلطان ونودعه ونشكره على استضافتنا عنده، كنّا نخشى أن يقبض علينا ويعيدنا إلى الإمام بعد أن أمضينا خمسة أيام في رحلتنا من صنعاء إلى هذه المنطقة ــ لودر ــ التي تقع الآن في محافظة أبين، فخرجنا في الصباح بعد الإفطار ومشينا، وأخطأنا الطريق إلى عدن ثمّ سألنا المواطنين ودلّونا على الطريق إلى عدن، وفي نقطة اسمها إمعين وهي نقطة جمارك أوقفونا وحقّقوا معنا وسألونا إلى أين ذاهبون وهل نحن من الطلبة الهاربين. قلنا لهم نحن طلبة ولكنّنا لسنا هاربين! خفْنا وخشينا أن يكون إيقافنا والتحقيق معنا قد أتى بأمر من السلطان، ولكن لم يكن ذلك صحيحاً وإنما كانت لدينا أوهام والسلطان لم يسأل عنا بعد ذلك. وبعد ساعتين تمّ إطلاق سراحنا وركبنا سيارة إلى

منطقة شقره قرب زنجبار التي هي الآن عاصمة محافظة أبين. الركوب في السيارة شيء جميل بعد عناء السير على الأقدام.
بتنا في زنجبار، وفي اليوم الثاني ركبنا إلى عدن في سيارة أخرى، ووصلنا نقطة دار سعد في مدخل عدن. وعند نقطة للشرطة هناك شاهدنا الجنود الإنكليز، كانت أوّل مرة نشاهد فيها «ناس شقر طوال». أوقفونا في النقطة وأخذوا التفاصيل عن أسمائنا، والذين حققوا معنا هم شرطة من العرب والإنكليز. قالوا إن دخول عدن المستعمرة غير مسموح به بالخناجر التي معنا ـ «توزه» او الجَنْبية ـ و«لازم تطرحوها هنا». قلنا لهم إن هذه ملكنا وهي غالية الثمن «فكيف نطرحها؟»، قالوا «لازم تطرحوها في الأمانات وسوف نعطيكم استلام»، وقد طرحناها وغيّرنا ملابسنا، أخذنا ملابس أخرى فوطه و«شميز» وخلعنا القمصان التي كنا نرتديها وواصلنا إلى عدن بعد ذلك. وعند وصولنا دُهشنا عندما شاهدنا منظر مدينة عدن، كان شيئاً مثيراً. منظر عدن يخلب العقول، يختلف عمّا كان في صنعاء أو ذمار التي عشنا فيها. كانت الطرق منظّمة والسيارات تمشي بشكل مستمر، والشوارع نظيفة، والبشر الذين يمرّون في الشوارع مختلطين من كل الأجناس الأبيض والأسود والأوروبي والإثيوبي إلخ.
وكانت الأسواق والمطاعم والدكاكين عكس ما كانت في الشمال، فيها الدكاكين والباعة المتجولون ولا توجد ضجة كبيرة، والناس نظيفون في ملابسهم وليس هناك على اكتافهم سلاح أو خناجر على خصورهم، ولفت انتباهنا كثيرا من المارة دقونهم محلوقة ورؤوس الأغلبية مكشوفة تبدو عليها حلاقة الشعر الجديدة التي كانوا يسمونها «تالوه»، وهذا لم يكن موجوداً في المملكة المتوكلية اليمنية .وعندما حل المساء عشنا منظر المدينة المضاءة بالكهرباء. وعلى الرغم من أنه كان في صنعاء وذمار كهرباء لم تكن الشوارع مضاءة مثلما هو في عدن. السيارات كثيرة بالقياس إلى صنعاء فالسيارات الصغيرة والمتوسطة غير موجودة أصلاً. من الأشياء التي لفتت انتباهنا أنّ أحداً لم يهتمّ بنا، عكس المناطق التي مررنا بها في الشمال أو مناطق المحميّات في الجنوب فكنّا نلفت انتباه الناس أثناء مرورنا بملابس طلاب المدارس الدينية. هنا في عدن غيّرنا الملابس وصرنا نمشي

في الشارع والإثنين مع بعض، ولم يهتمّ بنا أحد ولم يسألنا أحد من انتم أو من أين أنتم. كانت المدينة مزدحمة بالناس وفيها عشرات البشر من كلّ الأعمار ومن كل الأجناس. وعندما حلّ المساء احترنا أين ننام. كان معنا ستة ريالات أعطانا إياها محافظ البيضاء وكانت كثيرة في ذلك الوقت، ولكن ما عرفنا كيف نتصرف. اهتدينا إلى مطعم قريب من المكان الذي وصلنا إليه في مدينة كريتر ويقع بجانب الجوامع. أكلنا وكان الأكل مختلفاً عنه في صنعاء. الخبز الجديد. أكلنا بشهية الكبد والكلاوي، وجبات لم تكن موجودة في صنعاء. بعد ذلك دفعنا الحساب ريال واحد واعادوا لنا الباقي من الريال، طلع قيمة الوجبة شلن ونصف. وكان الريال قيمته خمسة شلن كما أعتقد.

الضيافة العمّالية والمعارضة الشماليّة

كل يوم نجتمع معهم وهم يمضغون القات، ونتحدّث عن قضايا عامّة، وكانوا يعتبروننا متعلمين وأنّ عندنا الإجابة على كل شيء بعد ذلك دخلنا الجامع وصلّينا وخرجنا إلى الشارع ونحن مدهوشين بهذا العالم الجديد الذي وصلنا إليه، وهنا تناهى إلى أذهاننا أن المعارضة لحكم الإمام صحيحة وأن اليمن الشمالي متخلّف ليس فيه من مظاهر العصر أيّ شيء، البلد يعيش في القرون الوسطى. بعد أن تعبنا من الحركة والمشي وخفّت الحركة في الشوارع، وجدنا الناس ينامون على الطرقات كون الجو في عدن حاراً. وهنا أخذنا بعض القراطيس وأكياس البلاستيك ومددناها على الرصيف ونمنا في الشارع بقرب الجامع بعد أن أغلقوه إثر انتهاء الصلاة. وكان النوم في الشارع غير مألوف لدينا أثناء وجودنا في صنعاء، وقد نمنا نوما جميلا وهادئا. وفي صباح اليوم التالي تساءلنا ما الذي سنعمل بعد أن هربنا من الشمال إلى هنا ونحن طلاب في المدرسة؟ كيف سيكون مستقبلنا بعيداً من المدرسة ونحن غير متعودين على العمل؟ وفكّرنا أن نسأل المهاجرين من الشمال ولديهم دكان يبيعون فيه اللبن الرائب، وقد ذهبنا إلى الدكّان ووجدنا العمّال فيه واستقبلونا استقبالّا حافلّا ورحّبوا بنا ترحيباً كبيراً. وكانت العادة أن يستقبل العمّال أيّ واصل من القرية ويتكفّلوا بالأكل والنوم لمدة أيّام، وهذه بمثابة عادة أو عُرف اعتادوا عليه. وقضينا أسبوعاً أو عشرة أيام تقريباً نتنقّل في أحياء

عدن لدى أصدقائنا من العمّال كلٌّ يستضيفنا يوماً، وبعض العمّال الذين لا يستطيعون استضافتنا يدفعون نقداً. وجمعنا أضعاف ما كان «معانا» ولم نصرف منه. ولم يكتفوا بالضيافة بل اشتروا لنا الملابس. وبعد ظهر كل يوم نجتمع معهم وهم يمضغون القات، ونتحدّث عن قضايا عامّة، وكانوا يعتبروننا متعلمين وأنّ عندنا الإجابة على كل شيء. ولكنْ عندما عرف بعضهم أنّا أتينا هاربين من المظاهرة بدأوا يسألوننا عن الأسباب التي دعتنا إلى أن نشارك في المظاهرة، وكنّا هنا نضطر إلى أن نشرح لهم الأوضاع السياسيّة، وكان فهمنا محدوداً لكن كنّا نتكلّم عن حكم الإمام والتخلّف الموجود وكيف كانت الأوضاع في صنعاء وعدن، ونتحدّث عمّا شاهدناه في عدن، عن المصانع والكهرباء وغيرها.

وهنا حدث الانقسام بين العمال، بعضهم كبار والبعض يصغرنا بالعمر. وجدْنا أنّ الأغلبية يستنكرون موقفنا وحديثنا عن الإمام باستثناء عدد ثلاثة عمّال أو أربعة اشخاص من الشباب والذين كانوا من المتأثرين بعبد الناصر والثورة في مصر وكانوا يؤيّدون ما ذهبنا إليه. أمّا الباقون فقد أثنوا على الإمام واستنكروا موقفنا ولكنْ بطريقة ودّية، وقالوا إنّ الإمام يمثّل الإسلام. فكّرنا بعد هذا أنْ نذهب إلى المعارضة، وكانت المعارضة لحكم الإمام موجودة في عدن، ونطلب منهم توفير منح دراسية لنا للذهاب للدراسة إلى مصر أو سورية. لكنّ بعض أصدقائنا من العمال نصحونا بأن لا نذهب لأنّ الحصول على منح غير مضمون، وإذا حصلنا على منح فلن نستطيع العودة إلى المملكة المتوكليّة اليمنية، إلى قرانا أو إلى الشمال.

لم نذهب إلى ممثّلي المعارضة الشمالية في عدن والذين كانوا على صلة ببعض الحركات السياسية في عدن وفي مصر العربية. لم نذهب واكتفينا بزيارة الشيخ محمد سالم البيحاني، وهو شيخ علم كبير، وكان قريباً من المعارضة ويتفهّم موقفها، لكنّه كان يرى أنّ الإمام أفضل من الإنكليز. قابلنا البيحاني وحكينا له عن دراستنا وعن هروبنا، واكتشفنا أنّه كان يعرف بعض المشايخ الذين درّسونا في ذمار وقلنا له «إنهم يتكلمون عنك كثيراً». ارتاح لذلك وأعطانا بعض كتبه، ثمّ نقدنا ثلاثة ريالات فرنسية أو «ماريا تريزا» ونصحنا بالعودة إلى صنعاء وأن نواصل دراسة الفقه وهذا أفضل من أيّ

دراسة أخرى. وقال لنا إنّ «الإمام لا يأخذ ضدّكم أي إجراء لأنّه رؤوف وعطوف وأنتم طلّاب صغار». كان البيحاني يوظّف علاقته مع الإمام يحيى وابنه من بعده من أجل التوسّط للمعارضة عند الإمام «من شان يتسامح معهم» وكان الإمام يتقبّل منه هذا. كانت هناك سابقة قبل هذا. كنا نعرف أنّ البيحاني عام ١٩٤٨ عندما قامت الثورة على الإمام يحيى وانتصر الإمام أحمد بعد ذلك واعتقل المعارضة حكم على بعضهم بالإعدام. عرفنا أنّ البيحاني تدخّل لصالح إطلاق سراح بعض المعارضين للإمام من السجون وتخفيف العقوبة على بعضهم، وأرسل له قصيدة شعرية بليغة جداً، من ضمن أبياتها الشعرية يقول:

أعزيك يا مولاي في خير ذهبي إمام الهدى يحيى عظيم المناقب

أتيتك من أقصى الجنوب مبايعاً وقد رقصتْ إليك شوقاً ركائبي

وما أنا بالآتي لإرجاع هالك ولا ليبقى الحق في يد غاصب

ولكن التخليص الذين تسابقوا إلى الشرّ جملاً أو لأقوال كاذب

فإن تعف كان العفو فضلاً ومنة يرونك في الإسلام فضلاً ومنتبي

أظن أنّه حضر وألقاها في مقام الإمام أو أرسلها إليه. وكان البيحاني يتشفّع للأدباء والعلماء من الأحرار حتى إنّ البعض قد وصف ثورة ١٩٤٨ بأنّها ثورة العلماء والأدباء.

القرية ونصائح الأم

ونحن بعد نصيحة البيحاني وأصدقائنا الذين استقبلونا في عدن فضّلنا العودة إلى الشمال ولكن عن طريق آخر هو طريق الضالع ــ قعطبة والتي كانت نقطة حدود بين شمال اليمن وجنوبه. كان «معانا مبلغ مالي محترم من الفلوس التي حصلنا عليها من الضيافات ولم نصرف منها شي»، وعدنا إلى القرية بعد أن اشترينا ملابس وحوائج لم تكن موجودة في الشمال ووجدناها في عدن، السكّر والصابون والبهارات إلخ. وتمكّنا من الحصول على بعض الكتب التي كانت ممنوعة في شمال اليمن والمعارضة للإمام مثل رواية «واق الواق» للزبيري

وهي رواية تشبه رواية دانتي الشهيرة عن المطهر وجهنم والجنة وغيرها، وهي عبارة عن المواجهة بين الإمام وجدّه علي بن أبي طالب والذي كان الإمام ينتسب إليه، وكأنه يقول لماذا اليمن متخلفة إلخ؟ وكانت هذه الرواية مدهشة بالنسبة لنا لأنها أول رواية نقرأها ولأنها كانت للزبيري، وكنا نقرأ بعض أشعاره التي كان يرسلها من باكستان أو القاهرة.

عدنا إلى القرية. وفي قريتنا استقبلتنا عائلتنا بفرح ولكن كانوا يتوجّسون خيفة من الوضع الذي أصبحنا فيه، وبدأت أمّي تسألني لماذا شاركتَ في المظاهرة ضد الإمام وأهل القرية يقولون لنا هذا ما كنّا نحذّركم منه من قبل وأنّكم ستقعون في هذا. وقالت أمّي: كنت أتوقع وأنتظر أنّك ستكمل الدراسة وتتخرّج طبيب وعالِم وتحصل على وظيفة حاكم أو كاتب مع الإمام (المدرسة العلمية كانت تخرّج دارسين يتولّون المناصب في القضاء والحكم وموظفي الدولة الكبار أو كتّاباً مع الإمام) ولكنّك أدخلتنا في مشكلة جديدة، ولذلك ما رأيك أنّك تبقى معي هنا في القرية وتفتح مدرسة هنا للتعليم وتستفيد من دراستك في الفقه، وأنت الآن ما شاء الله صرت تدرس خمس سنين، وأنا كنت قد خطبت وصلّيت بالناس في مسجد القرية وتعمل مثل الفقهاء من بيت الطّيب وغيرهم، ولكن تبطّل المعارضة للإمام لأنّ المعارضة للإمام حرام لا تجوز لأنّ الإمام يحمي الناس ويؤمّنهم.

وكان أقاربي من سكان القرية يردّدون نفس الكلام باستثناء شخصين أو ثلاثة أشخاص من أهالي القرية من الذين هاجروا إلى الحبشة كانوا يتفهّمون موقفي ولم يمارسوا علينا الضغط والنقد مثل الآخرين. لم يكن لديّ رغبة للبقاء في القرية مدرساً أو معلماً لأنّه كان لديّ طموح أكبر من أن أكون معلّماً أو مدرّساً، ولكن كان من الصعب أن أقنع أمّي وأهل القرية بالأفكار التي لديّ. ولكنّي كنت أقول لهم إن «الطلبة خرجوا من المدرسة جميعاً واحنا أنا وابن عمّي ناجي عمر خرجنا معاهم.«

وفاة الإمام وولاية البدر

وأثناء ذلك كنّا نتتبّع الأخبار عمّا يجري في صنعاء، عن المدرسة والطلبة والمعتقلين. فعرفنا أن الاعتقالات قد توقّفت وأنّ المدارس

التي أغلقت في صنعاء وفي تعز لأن المظاهرة خرجت في تعز للتضامن مع مظاهرة صنعاء قد أعيد فتحها. أعادوا السماح للطلاب بالدراسة وأطلقوا الطلاب الصغار والذين لم يكن لهم دور كبير في المظاهرة، لكن النشطاء من الطلاب الكبار الذين اعتُقلوا ما زالوا في السجون بل تمّ توزيعهم على السجون البعيدة في حجّة وفي صعده وفي وشحة. وهذه سجون كانت بعيدة لا يصل إليها إلّا من يغضب عليهم الإمام. ولكن قلنا الآن يمكننا أن نعود «ما في خطر»، عدنا إلى صنعاء بحذر ودخلنا المدرسة. وجدنا بعض الشباب من الطلاب ومنهم الدكتور عبد القدوس المضواحي الذي كان طالباً في المدرسة المتوسطة وهو الآن في قيادة التنظيم الوحدوي الناصري والدكتور محمد النديش.

عدنا إلى المدرسة أنا وناجي عمر وبلّغنا، وقبلونا في المدرسة ولم يسألنا أحد. وكان في المدرسة قسم داخلي والدولة تقدّم لنا الأكل والسكن، وانتظمنا في الدراسة. لكنّ أوضاع المدرسة تغيرت بعد المظاهرات لأنّ الأقسام العليا فيها خلتْ من الطلّاب الكبار المثقّفين والمسيّسين والأدباء والشعراء إما لأنّهم اعتُقلوا وإمّا هربوا إلى قراهم. وجدنا المدرسة وقد أصبحت تشبه كتّاب القرية، هناك فقط صغار السّن والطلاب العاديون والذين ليس لديهم نبوغ واهتمام بالسياسة، أمّا الطلّاب الكبار الذين كانوا نابغين وشعراء كباراً فباتوا في السجون أو هاربين. لكنْ واصلْنا الدراسة.

وبعد شهر أو شهرين من عودتنا، لا أذكر بالضبط، قامت الثورة في ليل ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٢. وقبل أسبوع من قيام الثورة سمعنا نبأ وفاة الإمام أحمد في تعز وبويع ابنه وليّ العهد محمد البدر إماماً على اليمن. كان البدر مختلفاً عن أبيه. كان رجلاً إصلاحياً ومتحضّراً بعض الشيء، لكنّه في خطاب العرش قال إنه سوف يسير على نهج والده. طبعاً هذه أغضبت المعارضين وكان ضمنهم يومها ضبّاط الجيش الذين تدرّبوا على أيدي الخبراء المصريين من الكلّية العسكرية وكليّة الشرطة بقيادة ضابط اسمه علي عبد المغني من منطقة خبان، ومحمد مطهر زيد وضباط كثيرين آخرين من ضمنهم عبد الله جزيلان وآخرون. وكان هناك معارضون من المدنيين وحركة القوميين العرب وحزب البعث واليساريين والماركسيين

موجودون في شمال اليمن على شكل خلايا سرية بين المدنيين والطلاب وبعض العسكريين كل هؤلاء شكّلوا معارضة بدأت تفكر بالثورة على الإمام الجديد لأنهم كانوا يعتبرون أنّه ليس أفضل من أبيه ولأنه ليس مصادماً وحازماً إلى آخره. وكان هناك خلاف بين البدر وعمّه الحسن على الخلافة: من يرث الإمام وليّ العهد أم أخو الإمام. وأخذ الحكم وليّ العهد البدر. وأنا لم يكن لي صلة بهؤلاء الثوار، ولم نكن نعرف أنّ هناك تنظيماً عسكرياً على غرار تنظيم الضبّاط الأحرار في مصر، وكان هؤلاء الضباط على صلة بجمال عبد الناصر فأعدّوا للثورة على عجل.

ثورة العسكريّين وإعلان الجمهورية

كيف سمعت بالثورة؟

عندما تسرّب خبر الاستعداد للإطاحة به، قرر الإمام البدر أن يتّخذ إجراءات ضدّ بعض الضباط في الجيش وضد بعض المدنيين، لكنّ بعض موظّفي القصر من الذين كان لهم صلة بالضباط الأحرار، عرفوا بنوايا الإمام الجديد فبلّغوا الضباط الأحرار، ويقال إنّ من بين المبلّغين الأستاذ المرحوم هاشم طالب، وكان مثقّفاً وسياسياً لامعاً، بلّغ الثوار بأمر الاعتقال فسارعوا إلى المباشرة قبل موعدها.

. متى بدأ جاد الله عمر العمل السياسي؟

بعد الثورة مباشرة بدأ نشاط حركة القوميين العرب والبعث ينتشر بين الشباب والجيل الجديد، حيث أخذ بعض زملائنا في المدرسة من المتقدّمين الذين لهم صلة بحركة القوميّين العرب والبعث يتسابقون لكسبنا، وكان أول من اتصل بنا هو الدكتور محمد عبد الملك العلفي (رئيس مصلحة المساحة حالياً) بالإضافة إلى الأستاذ أحمد العماد، كما كان هناك مَن يوزّع كتب الإخوان المسلمين، بالذات كتابات محمد قطب وسيد قطب، وشخصياً اتصل بي الأخ العميد محمد محرم في الجيش وأخبرني أنّ هناك تنظيماً باسم حركة القوميين العرب، وأنّه منتشر في كل الساحة اليمنية، وأفكاره قوميّة عربيّة وحدويّة،

ولأنّ الناصرية كان لها صدى كبير وكان لصوت العرب تأثيراً كبير علينا، فضّلنا الانتماء إلى حركة القوميين العرب، وكان أول شخص أقابله من المدنيين هو الأخ/مالك الألباني حيث سلّمني له الأخ محمد محرم، والذي بدوره سلّمني إلى الأستاذ عبد الحافظ قائد رحمه الله. كان ذلك في نفس عام الثورة، ١٩٦٢، وقد انتظمتُ في حلقة حزبية مع عدد من الأخوة منهم الدكتور محمد عبد الجبار سلام ومحمد الفضلي وأحمد عبد الله الأنسي، حيث كوّنّا حلقة حزبية، وهذا الشيء كان بالنسبة إلينا شيئاً جديداً ومهمّاً، فقد كان يُشعرنا بالتميّز، لأنّنا "شيء" مختلف عن الناس العاديين، وكانت حركة القوميين العرب تتبنّى الدعوة إلى الوحدة القومية وعملية الدفاع عن الثورة في اليمن. وقد استمرّ هذا الوضع فترة من الوقت، وبدأنا بكسب زملاء جدد في المدرسة الإعدادية ومن زملائنا في المدرسة الثانوية، ومن بين الناس الذين اتصلنا بهم عبد الرزاق الرقيحي، الله يرحمه، والمحامي أحمد الوادعي وأحمد الشبيبي، وأثناء ذلك كنّا قد حاولنا إقامة اتّحاد للطلبة، وهو أوّل اتحاد للطلبة في صنعاء، حيث شارك في ذلك العديد من الإخوة من ضمنهم الأخ محمد الطيب، أحمد الوادعي، علي صلاح، أحمد الشبيبي، صالح الدوشان ومحمود الأشول وعدد كبير أيضاً.

من الأحداث الهامة التي حصلت أثناء دراستنا في كلية الشرطة كانت زيارة جمال عبد الناصر لمدينة صنعاء وقد أُخرج طلاب الكليات لاستقباله، واصطففنا في ميدان التحرير لاستقباله حيث ألقى يومها خطابه الشهير في كلّيّة الشرطة.

وقد استغللنا فرصة تواجدنا في الاتحاد، وعملنا على توسيع نشاطنا في أوساط الطلاب لكسب أعضاء جدد إلى حركة القوميين العرب. بعدها بفترة فتحت كليات عسكرية وشرطية، وكان البعث والبعض من مسؤولي حركة القوميين العرب يتسابقون إلى استقطاب الطلاب وإلحاقهم بالكليات العسكرية. وفيما يخصّنا فقد أصدرت إلينا حركة القوميين العرب الأوامر للالتحاق بإحدى الكليتين إما الكلية العسكرية أو كلية الشرطة، فاخترت أنا وأحمد الأنسي ومحمد الفضلي كلية الشرطة، وانخرطنا في الكلية عام ١٩٦٥، فيما انخرط آخرون ومنهم الزميل محمد محرم، في الكلية العسكرية.

خلال عام ونصف العام درسنا على أيدي الخبراء المصريين منهجاً شرقياً يشمل العلوم القانونية، القانون الدستوري، القانون المدني وقانون الإجراءات، بالإضافة إلى بعض المواد الشرطية، وخلال التّيرم (الفصل) الأوّل تم اختبارنا وكنت متفوقاً فيه، ولذلك تمّت ترقيتي إلى رتبة طالب ضابط وتوليت قيادة إحدى السرايا، إلى جانب حمود وزيد عيسى، الذي كان الأول في دفعتنا، وعبد الله صبره وعيدروس السقاف وآخرين. ومن الأحداث الهامة التي حصلت أثناء دراستنا في كلية الشرطة كانت زيارة جمال عبد الناصر لمدينة صنعاء عام ١٩٦٥، وقد أُخرج طلاب الكليات لاستقباله، واصطففنا في ميدان التحرير لاستقباله حيث ألقى يومها خطابه الشهير، ثمّ ألقى الأستاذ محمد محمود الزبيري كلمته، وأتى بعد ذلك الأستاذ عبد الله البردوني، الذي ألقى قصيدة شعرية حماسية، كان من ضمن أبياتها التي لا تزال عالقة في ذاكرتي حتى اليوم تلك التي تقول:

من جمال ومن أسمي جمالا

معجزات من المدى تتوالى

وشموخاً يسمو على كل فكر

وكل قمة يتعالى

يا لصوص العروش عيّبوا جمالاً

واخجلوا إنّكم قصرتم وطالا

لقد حفظنا هذه الأبيات وشدّت معنوياتنا كثيراً، وفي غضون دراستنا كانت صنعاء تشهد بعض التفجيرات وأعمال العنف المتفرقة، كما كان الحصار يشتد من حولها بين حين وآخر، وكان القتال مشتعلاً بين القوات المصرية والجيش اليمني من جانب والقوات الملكية المؤيدة للإمام من جانب آخر، وكنا نكلّف بين حين وآخر بحراسة شوارع العاصمة ليلاً. وخلال السنوات الأولى لاندلاع الثورة حصلت أعمال عنف وعمليات قتل كثيرة طاولت بعض أنصار الإمام، وبسبب الأوضاع التي تحملها أية ثورة، قُتل الكثير من الوزراء

والمسؤولين في عهد الإمام منذ الأيام الأولى للثورة، وبعضهم كان لا يستحق الإعدام، لكنّ الثورة دائماً تكون أشبه بسيل يجرف ما أمامه. واليوم ينظر الإنسان إلى تلك الإعدامات بشيء من الأسف، بل وينظر بأسف إلى كل الآثار التي ترتبت على أعمال العنف التي صاحبت الثورة، لكن منهج العنف كان سائداً في اليمن من قبل الثورة ومن بعدها، سواء من قبل الإمامة أو من قبل الثوار. وفيما يتعلّق بموقف المجتمع الصنعاني من الثورة والقضاء على الإمامة، كان الشباب المتعلم والمنخرط في الأحزاب السياسية يقف إلى جانب الثورة، ولكن كان هناك قسم كبير من أبناء صنعاء وفي خارجها يؤيد الإمام ولا يرحّب بالثورة. وفي الحقيقة كان هناك انقسام حقيقي في المجتمع، وإن كان يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث كان التأييد للثورة كبيراً في مناطق تعز وعدن والمناطق الوسطى والمناطق الشرقية، لكنْ في المناطق المحيطة بصنعاء كان التأييد للثورة يقتصر على بعض أبناء المشايخ، الذين كانوا قد دخلوا في صدام مع الإمام، حيث ساهم بعضهم في الثورة، بالإضافة إلى بعض الضباط الذين انخرطوا في الجيش.

أمّا سائر المواطنين في المناطق الشمالية، وحتى بعض المواطنين في المناطق الوسطى، فلم يكونوا يؤيدون الثورة تلقائياً، لكن الأمور كانت تتغير بين يوم وآخر.

عبد الله السلال ودور المصريين

المشير عبد الله السلال كان رجلاً عسكرياً وطيب القلب وتلقائياً، كما كان مخلصاً للثورة، واضطلع بأعباء كبيرة أثناء الحرب الأهلية وقيادة المعارك، وكان يتمتع برباطة جأش لأنّ المعارك كانت مستعرة في كل مكان تقريباً، ولا أظن أحداً كان يستطيع القيام بالدور الذي قام به السلال، لأنّ الحرب والمعارك ضد الملكيين كانت هي القضية الأساسية، إذ لم يكن هناك في الحقيقة أية اهتمامات أخرى لا في مضمار التنمية ولا في أي مجالات أخرى.

وبطبيعة الحال، فقد بدأت تظهر بعد عام، أو عام ونصف العام، انقسامات داخل الصف الجمهوري، وكان العديد من شيوخ القبائل والسياسيين يعارضون سياسة المشير السلال، غير أننا في حركة القوميين العرب كنا مناصرين للسلّال وللوجود المصري في اليمن، وقد شاركنا تحت قيادة الحركة في العديد من المظاهرات المؤيدة للرئيس السلال والمصريين. كان العديد من السياسيين، وبالذات الذين لهم صلة بالبعث، يعارضون السلال، بالإضافة إلى بعض الأحرار القدامى، مثل الشهيد محمد محمود الزبيري، وأحمد محمد نعمان وعبد الرحمن الإرياني، وقد كان خلاف الرئيس جمال عبد الناصر مع البعث في سورية والعراق يلقي بظلاله على الأوضاع في اليمن، كما انه كانت هناك أخطاء يرتكبها بعض الضباط المصريين في أدائهم اليومي، والتدخل في تفاصيل الحياة اليومية، وهذه كانت تؤثر سلباً على وحدة الصف الجمهوري.

لكنّني أريد هنا أن أسجّل شهادة للتاريخ، وأقول إن الوجود المصري في اليمن، قد ساهم الى جانب مشاركتهم في الحرب في خلق نواة الإدارة لأول مرة في اليمن، كما ساهم في انتشار التعليم الإعدادي والثانوي بمناهجه الحديثة، وكان هذا عملاً تحديثياً وحضارياً، كانت اليمن بحاجة إليه، لأن التخلف كان شاملاً ومتمكناً من كل حياة اليمن. من المآخذ التي كانت تؤخذ على الرئيس السلال أنّه اعتمد على المصريين إلى درجة أنّ البعض كان يقول إن القرار السياسي اليمني كان يُتخذ في القاهرة وليس في صنعاء. وهذا صحيح، فالمشير عبد الله السلال اعتمد كثيراً على المصريين، ولكنني أعتقد بأنه كان سياسياً واقعياً، فقد كان يدرك أنه لولا التأييد المصري للثورة، فإنها كانت سوف تسقط في عامها الأول، أو الذي يليه، وبدون الوجود المصري ما كان للثورة أن تستمر، ولذلك كان البديل للوجود المصري هو تسوية مبكرة مع المملكة العربية السعودية ومع القبائل المحيطة بصنعاء، وهذا ما حدث بعد ذلك، ونحن جميعاً يعرف نتائجه. وإذا ما نظرنا إلى تعامل السلال مع القبائل المحيطة بصنعاء والتي كان يعتقد أنّها كانت السبب في وقوع العديد من الانتكاسات للثورة، فأنا أعتقد أن هذا أمر كان يعبّر عن حالة واقعية، وإذا عدت

إلى تاريخ اليمن منذ ألف عام، فستجد أن القبائل كانت تصعّد إماماً وتُسقط آخر طبقاً للمصالح.

وقد لعبت القبائل دوراً كبيراً في عدم الاستقرار، وحالت دون أن تنتقل السلطة سلمياً في أي وقت من الأوقات، وكانت الغنيمة هي الأساس في كل ما حصل، وما حدث بعد الثورة لم يكن استثناءً لهذه القاعدة، إلّا من حيث وقوف بعض القبائل إلى جانب الثورة، فمثلاً قبيلة حاشد وقفت إلى جانب الثورة لأن الإمام كان قد قتل مشايخها، وأعدم حسين بن ناصر الأحمر وأخاه حميد، أمّا بقية القبائل، فقد كانت ذات مواقف متنقلة بحسب المصلحة وبحسب تأثير المشايخ، وبحسب الظروف القائمة. بمعنى آخر، لم تكن القبائل تحارب عن عقيدة أو عن اقتناع لا مع الإمام ولا مع معارضيه، طوال التاريخ.

أمّا دورنا في الأحداث التي أدّت إلى الانقلاب على الرئيس عبد الله السلال، قبل نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧، فقد كنا قد تخرجنا من كلية الشرطة، ثم تم تعييننا كمدرّسين فيها، وكلفتنا حركة القوميين العرب بالنشاط في صفوف ضباط الشرطة والطلاب الملتحقين بالكلية، وقد استطعنا كسب عشرات الضباط في الشرطة. وكان هناك عدد من الضباط المصريين يدرسون في الكلية، ولاحظوا علينا هذا النشاط، وبدأوا يتوجسون منه، ويشكّون بانضمامنا إلى حركة حزبية، وكان الاتجاه المعمّم في أوساط الوجود المصري في اليمن، عسكريين ومدنيين على السواء، هو مناهضة الحزبية، وعندما أيقنت الاستخبارات المصرية واليمنية أنّنا منخرطون في حركة القوميين رغم أنّ عملنا كان سرياً، تم طردنا من كلية الشرطة.

وصادف في تلك الفترة أنّ الخلاف بين حركة القوميين العرب ومصر أخذ يظهر بالتدريج بسبب الأوضاع السائدة في جنوب اليمن، والاختلاف القائم بين جبهة التحرير والجبهة القومية، فبينما كانت حركة القوميين العرب تؤيد الجبهة القومية كانت بعض الأجهزة المصرية تتبنى جبهة التحرير، وتعمل من أجل دمج الجبهة القومية بمنظمة التحرير لتكون ما عُرف بعد ذلك "جبهة التحرير"، وكانت الكوادر الأساسية في الجبهة القومية وفرع الحركة في صنعاء تعارض مثل هذا الدمج، وتعتقد أنّ الجبهة القومية هي صاحبة السبق في الكفاح المسلح، وينبغي لها أن تستمرّ. ومن هنا بدأت الشكوك

تحيط بنا، فتم إبعادنا من سلك الشرطة إلى التموين المدني، ولكنّنا لم نعمل في التموين، لأنه كان مغلقاً، ولم يكن هناك موظفون ولا مكاتب للعمل، وكان يديره حينها الأستاذ علي السنيدار، رحمه الله، لوحده وبعد فترة من الوقت ووساطات عديدة عدنا إلى كلية الشرطة، وساهمنا في حرب بني حشيش، حيث كنا من الضباط الذين خرجوا إلى هناك وأقمنا معسكراً لفترة، ثم عدنا من جديد إلى صنعاء، وفصلنا من الشرطة من جديد.

بالنسبة إلى النشاطات السياسية التي كنا نقوم بها، ودفعت السلطات إلى فصلنا من الشرطة، فقد كانت هناك نشاطات كثيرة كلفتنا بها حركة القوميين العرب، كما أنّنا كنا نبادر أحياناً بنشاطات أخرى، وقد ساهم كل ذلك في إلقاء الأضواء على تحزّبنا أو على الأقلّ وضع علامات الاستفهام حول ذلك حيث كان يُفترض بنا كضباط في الشرطة عدم القيام بأية أعمال ذات طابع سياسي.

لقد كنا خلافاً لذلك، نشارك في المظاهرات المختلفة، وفي كثير من الأحيان كنّا نخرج بملابس مدنية للمشاركة في هذه المظاهرات، وكانت هذه المظاهرات تناحر بالطبع النظام الجمهوري والرئيس السلال في مواجهة خصومه ومعارضيه، كما كنا نتبنى قضية الجبهة القومية في كل المحافل، وكنا نبدو كمجموعة متجانسة من خلال خطابنا السياسي وعلاقاتنا الاجتماعية بالناس وقد أكدت هذه النشاطات المنظمة أنّ مجموعة حركة القوميين العرب كانت تضمّ أناساً غير عاديين، ولهذا تم التصدي لهذه النشاطات.

حراسة عبد الفتاح إسماعيل

كان عبد الفتاح إسماعيل قد اعتقلته المخابرات المصرية، كما اعتقلت أيضاً أنور خالد الذي كان يومها رئيس مؤتمر الخريجين، وأحد زعماء الجبهة القومية، وتم إيصالهما إلى صنعاء وأودعا الأمن المركزي كمعتقلين، وكان حينها المرحوم علي الواسعي قائداً لقوات الأمن المركزي، فيما كان حسين الدفعي وزيراً للداخلية.

وكانت حياة عبد الفتاح إسماعيل وأنور خالد معرّضة للخطر، على الرغم من أن حكومة السلال، وفيها عبد الغني علي، الله يرحمه، ومجموعة من أعضاء الاتحاد الشعبي كانت تتعاطف مع عبد الفتاح،

غير أن القوات المصرية كانت ضده. وكان أنصار جبهة التحرير حينذاك يتواجدون في صنعاء.
في تلك الفترة تمّ تكليفنا من حركة القوميين العرب بحراسة عبد الفتاح إسماعيل وأنور خالد، وقد كنا نقوم بحراستهما ونحن بملابسنا العسكرية، وكنا قد نسّقنا مع الأخ علي الواسعي ليمكّننا من الجلوس والخروج معهم عندما يرغبون في الذهاب إلى أيّ مكان، وعلى ما أذكر، فإن من بين الذين تولّوا هذه المهمة الأخ محمد عبد السلام منصور وناصر السعيد. وذات يوم تعرّض عبد الفتاح لوعكة صحية، ونُقل إلى المستشفى، ولاحظنا أنّ إحدى السيارات كانت تطاردنا في الطريق وتراقب حركاتنا، وعلى ما أتذكر فقد نزلنا يومها في أحد الفنادق القريبة من شارع جمال عبد الناصر، وبعد لحظات جاءت مجموعة مسلّحة، وبدأوا يسألون عن عبد الفتاح إسماعيل، وكان واضحاً انهم يستهدفون اغتياله مع أنور خالد، فانتصبنا، ونحن بملابسنا العسكرية، وقلنا لهم إننا مرافقون رسميون مع هؤلاء، وأشرنا إلى عبد الفتاح بالهروب من الباب الآخر للفندق، ثمّ عدنا إلى الأمن المركزي.

. هل كانت لنا صلة مباشرة بعبد الفتاح إسماعيل قبل ذلك؟

لا، نحن تعرفنا إليه في السجن، لكن حركة القوميين العرب وقيادتها في صنعاء، من بينهم عبد الحافظ قائد، سلطان أحمد عمر، أحمد قاسم دماج، علي سيف مقبل، عبد القادر سعيد هادي، عبد الرحمن محمد سعيد، مالك الأرياني كانوا على صلة بالموضوع وبمشكلة عبد الفتاح إسماعيل. وكان كثير من المثقفين اليمنيين يزورون عبد الفتاح في سجنه بصنعاء ويدافعون عنه، وقد أدّى هذا كله في النهاية إلى إطلاق سراحه هو ورفيقه انور خالد. وقد أثنت حركة القوميين العرب على دورنا في هذه المهمة، واعتبرته دوراً ممتازاً، لأننا أفشلنا خطة مؤكدة لاغتيال عبد الفتاح الذي كان يومها واحداً من أهم رموز الثورة في الجنوب، لكن هذه المهمة كانت قد كشفت نشاطنا السياسي بشكل أكبر.
وعبد الفتاح إسماعيل لم يُعتقل في صنعاء بالذات، بل اعتُقل في منطقة قريبة من ماوية بتعز، وقد أتت به المخابرات المصرية إلى

صنعاء باعتبارها العاصمة، بهدف التحقيق معه في قضية المرحوم علي حسين القاضي، وكانت القوات المصرية تدرك أنّ هناك خلافاً بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، كما كانت المخابرات المصرية قد وجدت مسدساً يحمل رقماً مسجّلاً باسم شخص في الجبهة القومية. وكان قد ألقي بعد ذلك القبض على المرحوم فيصل عبد اللطيف الشعبي، المؤسس الأوّل لحركة القوميين العرب، والقائد البارز في الجبهة القومية، حيث قُبض عليه في أطراف محافظة لحج، ثم أُرسل إلى القاهرة، وكانت سياسة اعتقال قادة الجبهة القومية ومضايقتهم سياسة متّبعة في تلك الأيام من قبل القوات المصرية، وقد حاولت حركة القوميين العرب حلّ هذا الموضوع بالتفاوض مع عبد الناصر، لكنّ النجاح كان محدوداً، إذ لم يكن هناك إمكانية للجمع بين الطرفين. بالنسبة إلى عبد الفتاح، بعد الإفراج عنه في صنعاء أعتقد أنه سافر إلى الخارج وبالتحديد إلى المجر، ثم عاد بعد ذلك، وعند نشوب الحرب الأهليّة في عدن قبل الاستقلال كان متواجداً في مدينة الإسكندرية بمصر، وقد عُيّن بعد ذلك عضواً في الوفد الذي قاد مفاوضات الاستقلال مع الوفد الإنكليزي في جنيف.

انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧

سبق أن أوضحت أنه كانت هناك معارضة دائمة لعدد من الشخصيات اليمنية ضد السلال، تضم بعثيين ويساريين وشيوخ قبائل، وعلى رأس هؤلاء القاضي الأرياني والزبيري والنعمان. وبعد ذلك جاءت تطورات كثيرة، كان من ضمنها اتفاقية السلام مع السعودية ومؤتمر حرض، وكانت هناك محاولات لحلّ المشكلة اليمنية، لكنها لم تنجح، فاضطربت العلاقة بين مصر واليمن من جديد، وكانت مصر يومها قد اقتنعت بسحب المشير السلال إلى القاهرة، فذهب الأخير إلى هناك فتولى محمد الرعيني وبعده العمري القيادة هنا في صنعاء. لكنّ المصريين أعادوا السلال إلى اليمن عام ١٩٦٦ وكانت الحكومة بطبيعة الحال مكوّنة من معارضي السلال وبرئاسة العمري. ومن الطرائف أنّ أعضاء الحكومة ذهبوا إلى مصر مع مجموعة من ضباط الجيش في محاولة لطرح المشكلة على الرئيس جمال عبد الناصر، فصدرت الأوامر باعتقالهم جميعاً في

القاهرة، بمن فيهم النعمان، باستثناء القاضي عبد الرحمن الأرياني، الذي أُنزل في منزل خاص، فيما قبع الجميع في الزنازين، وكان هذا خطأً سياسياً فادحاً، يخلو من الذكاء السياسي ومن الفطنة ولا معنى له طبعاً في حكومة السلال التي تشكلت، بعد ذلك حصلت مقاومة، وبعد هذه المقاومة جرت محاكمات وإعدامات ومن ضمن الذين أُعدموا المرحوم محمد الرعيني وهادي عيسى وآخرون، وكان هذا جزءاً من الصراع الذي كان دائراً داخل الصف الجمهوري نفسه.
كانت القوى التي نفّذت الانقلاب على السلال مزيجاً من الثوار الجمهوريين والقوى التقليدية ومن الحزبيين أيضاً، ولكنها غير متماسكة

الانقلاب على السلال: نقاوم أم لا نقاوم؟

بعد هزيمة يونيو/حزيران ١٩٦٧ رحلتْ القوات المصرية من اليمن، وكانت سبقت انقلاب ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧ في صنعاء مظاهرات في شهر أكتوبر/تشرين الأول ضد السلال، وفي مؤتمر القمة الذي عُقد في الخرطوم عقب هزيمة ١٩٦٧ اتفق الطرفان المصري والسعودي على انسحاب القوات المصرية من اليمن، على أن توقف السعودية دعمها للملكيين، وبعد ذلك تم إطلاق سراح المعتقلين في القاهرة وعادوا إلى اليمن.
وبعد عودة الجميع إلى صنعاء قام الرئيس السلال بزيارة إلى العراق والاتحاد السوفياتي، واصطحب معه نائبه اللواء عبد الله جزيلان، وعندما ودّع السلال مودعيه في مطار صنعاء قال لهم كلمات توحي بأنه ذاهب إلى العراق وأنّ الأمر متروك لهم، وأنّ الجمهورية في أعناقهم. وكان العائدون من القاهرة قد أخذوا يعدّون للانقلاب ضد السلال، لأنه لم يعد هناك إمكانية للمصالحة بين الخصوم، وهذا ما ينعكس في الواقع حتى اليوم.
والمصالحة كانت ممكنة، كان بإمكان الأطراف كلهم تشكيل ائتلاف، لأنهم كانوا في مواجهة خطر خارجي، وأن يتم تصالح وتفاهم واعتذار متبادل، والعمل من أجل إنقاذ البلاد، لكن للأسف كان

موضوع الصراع على السلطة له الأولوية، حيث بدأ التحضير والإعداد للانقلاب يجري بصورة علنية منذ منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٧.

وكان موقف حركة القوميين العرب التي ننتمي إليها ضد الانقلاب على السلال، كما كان الشباب المؤيد لمصر والناصريين وبالذات في تعز معارضين للانقلاب، واتحاد الشعب الديمقراطي كان يعارض هذا الانقلاب، لكن البعث وبقية القوى السياسية وبعض الضباط والمشايخ، كانوا مؤيدين للانقلاب على السلال. وأذكر أنّنا في حركة القوميين العرب ناقشنا هذا الموضوع عند إبلاغنا بموعد الانقلاب بيوم واحد وأنه صار أمراً محتماً لا مفرّ منه، وقد عرفنا ذلك من خلال مجموعة من الضباط كانت تنتمي إلى الحركة، حيث أصدروا لهم الأوامر بالاستعداد فاتخذنا قراراً بمقاومة الانقلاب، وهذا الشيء يقال لأول مرة.

وقد اتخذ القرار إثر اجتماع عُقد في منزل المرحوم علي قشعة في صنعاء، وهو من أبناء صنعاء، وكان عضواً قيادياً في حركة القوميين العرب، واتُّخذ هذا القرار بحضور عدد من قادة الحركة، أتذكر منهم عبد الله الأشطل ومالك الأرياني، أمّا عبد الحافظ قائد فقد كان يومها في الحُديدة، وسلطان أحمد عمر في عدن، وعبد القادر سعيد في تعز. وقد اشترطنا في هذا الاجتماع لكي نقاوم الانقلاب، أن يكون هناك استعداد من قبل أنصار السلال للوقوف إلى جانبنا، وهكذا قرّرنا الاتصال ببعض الشخصيات من المشايخ والضباط المناهضين للحركة الانقلابية والمؤيدين للسلال، وكان من بين هؤلاء المرحوم مطيع دماج والمرحوم أحمد عبد ربه العواضي والشيخ أمين أبو رأس عن طريق الأخ أحمد قاسم دماج، كما قمنا بالاتصال بقائد الحرس الجمهوري العقيد القواس، وأعطينا تعليمات لبعض الضباط المنتمين للحركة بمحاولة الوصول إلى بعض الوحدات العسكرية قبل أن يصل الانقلابيون إليها. وكان القواس قد أبدى استعداداً للعمل لكنّ الحرس الجمهوري كان قد تعرض للتفكك بعدما اتصل مشايخ القبائل كلّ بأصحابه.

ولعب الشيخ أحمد علي المطري، الله يرحمه، دوراً كبيراً في الاتصال ببعض منتسبي الحرس من أبناء بني مطر، كما جرى

الاتصال أيضاً بالقواس، وقال له إن المقاومة لن تنجح. لقد كانت القوى التي نفّذت الانقلاب على السلال مزيجاً من الثوار الجمهوريين والقوى التقليدية ومن الحزبيين أيضاً، ولكنها غير متماسكة، فما كان يجمعها في الانقلاب هو الرغبة في عملية التخلص من السلال. كان الذين ينتمون إلى ثورة سبتمبر ومن ينضوي تحت لواء حزب البعث يرون في الانقلاب نوعاً من أنواع التصحيح للثورة سيخلق تماسكاً في الصف الجمهوري وسيفتح آفاقاً أكبر للتطور. أما القوى التقليديّة فكانت تريد أن تعود بالثورة إلى الوراء، وأن تنتزع السلطة من أيدي القوى الحديثة وتسيطر على النظام، وصولاً إلى التخلص من الصف الجمهوري والحزبي في أقرب فرصة، وهو ما حدث فعلاً بعد الانقلاب.

وعن سبب تراجعنا في اللحظات الأخيرة عن مقاومة الانقلاب، فقد اجتمعنا في الساعة الحادية عشرة من مساء ٤ نوفمبر/تشرين الأول قبل الانقلاب بساعات قليلة واستعرضنا الوضع من جديد ومدى قدرة قوّاتنا على التصدّي للانقلاب، ومدى قدرة المشايخ المؤيدين للسلال على إيصال بعض القبائل إلى صنعاء، في الوقت المناسب، فوجدنا الإمكانيات ضعيفة، وأنّ الوقت كان قد تأخر، خصوصاً بعدما ذهب ناصر السعيد وعبد الكافي عمر إلى قوات المدرعات ووجدوا أنّ الضباط المناوئين للسلال قد سبقوهم إلى نفس المكان. ولهذا اتخذنا قراراً عند الساعة الحادية عشرة والنصف بالامتناع عن مقاومة الانقلاب والاكتفاء بمقاومته سياسياً، كما قررنا أن يختفي بعض القادة البارزين حتى لا يتعرضوا للاعتقال.

أمّا بخصوص التظاهرات التي سبقت الانقلاب، فقد قمنا بتنظيم مظاهرة يوم الثالث من أكتوبر/تشرين الأول، بهدف الدفاع عن الثورة وتأييداً للرئيس السلال. لكنّ هذه التظاهرة كانت في الواقع قد أسهمت في إضعاف نظام السلال، ومهّدت لانقلاب ٥ نوفمبر، سواءٌ أردنا ذلك أم لم نرد، خصوصاً أنّ المظاهرة أدّت إلى تغيير الحكومة وإلى اعتقال بعض من أنصار السلال وبعض الضباط، من ضمنهم عبد القادر الخطري الذي حوكم بعد ذلك، بتهمة إطلاق النار على المتظاهرين يوم ٣ أكتوبر، باعتباره كان يقود الأمن المركزي. لكنّني، وهذه شهادة للتاريخ، أريد القول إن العقيد الخطري لم يطلق

النار على المتظاهرين إطلاقاً، وقد حُكم عليه ظلماً، لأن الخطري كان محسوباً على المصريين وكان قد دخل في صراعات مع بقية الجماعات، ولذلك اعتُقل وحوكم بتهمة التصدي للمتظاهرين وإطلاق النار عليهم.

هل قامت حركة القوميين العرب باتصالات مع الرئيس السلال وأبلغته وقوفها إلى جانبه؟

لا لم تقم الحركة بذلك، لأن السلال كان في زيارة إلى بغداد وكان الاتصال به غير ممكن، وقد كان آخر لقاء للحركة بالرئيس السلال في ٣ أكتوبر، يومها قابلنا السلال وتحدثنا معه حول الأوضاع، وفي نفس اليوم أقال الحكومة وعيّن حكومة جديدة.

ونحن وإن ساهمنا في تظاهرة أكتوبر بنوايا حسنة، لكن موضوعياً أدّت هذه المظاهرة إلى التسريع بوقوع الانقلاب على السلال.

وبخصوص التّهم الموجّهة للرئيس السلال، فهي أنه قام، بمعاونة المصريين، بتصفية الكثير من العناصر الثورية. أنا لا أتصوّر أنّ الرئيس السلال يتحمّل مسؤولية في هذا المجال، لقد كانت الحرب تؤدي تلقائياً إلى ممارسة العنف هنا وهناك، فالصراع بين الملكيين والجمهوريين حصد عشرات الألوف من الضحايا، كما أنّ الصراع داخل النظام الجمهوري قد أدّى إلى سقوط ضحايا أيضاً. لقد ألحقت هذه الصراعات باليمن ضرراً بالغاً وأوقفت عملية التنمية، وسخّرنا كل جهودنا للصراع السياسي العنيف، ولو لم نفعل ذلك لكانت حياتنا اليوم أفضل.

حصار صنعاء

استمرّت الأوضاع بعد الانقلاب في توّتر وقلق دائمين، ويومها كان الأستاذ محسن العيني رئيساً للحكومة، وكان الملكيون من جانبهم يعدّون العدّة للاستيلاء على صنعاء. وفي بداية ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه كنت في الحديدة، وحاولت العودة إلى صنعاء، فقيل لنا إن طريق الحديدة – تعز قد قُطعت، وطلب منا الذهاب إلى جانب القوة هناك لفكّ الطريق، وقد استقبلنا قائد القوة عبد العزيز البرطي ومجموعة من الضباط المتواجدين هناك، وفي غضون أسبوع تم فتح

الطريق واستعادة الأمن في المنطقة. بعد أيام، بثّت إذاعة صنعاء خبر استقالة الأستاذ محسن العيني وتكليف الفريق حسن العمري بتشكيل الحكومة وقيادة القوات المسلحة. وعلمنا بعدها أنّ طريق صنعاء الحديدة قد قُطعت، فعدنا إلى الحديدة وركبنا طائرة أنتينوف كان يقودها الطيار الكميم ويرافقنا الشهيد عبد السلام الدميني، وكان المطار يومها آمناً لهبوط الطائرات.

وكان طلاب كلية الشرطة والعديد من الضباط موجودين في مطار الرحبة ومكلفين بالدفاع عنه، وحدث أن حصل خلاف بين الطلاب الذين كان معظمهم ينتمي إلى حركة القوميين العرب ثم إلى الحزب الديمقراطي الثوري بعد ذلك. وكان يومها العميد يحيى الراعي ومحمد خميس يقودان طلاب الكلية في المطار، فتمرّد عليهم الطلاب، ما حتّم استدعاءنا إلى وزارة الداخلية من قبل العميد عبد الله بركات، مع مجموعة من الزملاء، وطلب منا العودة إلى عملنا، على الرغم من أنّنا كنا مفصولين من الشرطة، والذهاب إلى المطار ضمن القيادة الجديدة التي تشكلت لقيادة طلبة كلية الشرطة، وتكونت من العميد حسين صالح الخولاني، وعلي الحيمي، وعلي الواسعي، وعبد الله يحيى الشامي، وعبد الله محمد العلفي، ومحمد البروي، وعبد الرحمن البروي، ومحمد الأنسي وجار الله عمر وعدد آخر من الضباط لم أعد أتذكّرهم.

وعند انتقالنا إلى المطار كان الحصار على المدينة قد استُكمل بعد انسحاب قوات المظلات من متنة والمناطق المجاورة لها بغرض تكوين دفاعات حول العاصمة. بعد الحصار وجدت صنعاء نفسها معزولة عن كل مناطق اليمن، وأدّى هذا الحصار إلى خلق جبهة وطنية عريضة، انخرطت فيها سائر القوى الوطنية في المعركة.

صحيح أنّ وحدات الجيش والمقاومة الشعبية كان لها الدور الأساسي في فك الحصار عن صنعاء، لكن بقية فئات المجتمع لعبت دوراً كبيراً في المعركة بما في ذلك سكان العاصمة صنعاء. كما وحّد الحصار صفوف القوى والأحزاب المختلفة، بما فيها حزب البعث والحزب الديمقراطي فيما بعد، والماركسيون أيضاً بقيادة عبد الله صالح عبده، حيث كوّنوا المقاومة الشعبية لحماية العاصمة وللإشراف على توزيع المؤن على السكان، ومن أبرز قادة المقاومة

الشعبية يحيى الشامي، سيف أحمد حيدر، مالك الأرياني، عمر عبد الله الجاوي، علي مهدي الشنواح وغيرهم. وقد تناسى الجميع في تلك المحنة خلافات الماضي كله، وتوجهوا جميعاً لخوض المعركة، وقد كانت حماسة الناس لفك حصار صنعاء كبيرة عند الجميع، وفي الحقيقة لم يكن أمام المحاصرين سوى القتال حتى آخر لحظة.

النجدة من الجنوب ومن السوفييت

ظلت صنعاء تقصف لمدة شهر تقريباً، وبعدها اعتاد الناس على القصف وكيّفوا حياتهم عليه، وكانت المعارك لا تتوقف حول صنعاء كافة، فيما كان الشيخ سنان أبو لحوم يعمل على توفير الدعم للعاصمة عن طريق الطائرات قبل أن يُنسف المطار ويُدمّر. وكان للأخ محمد الأرياني وللشيخ أحمد عبد ربه العواضي دور كبير في حشد المقاتلين من المناطق المختلفة والهجوم لفك حصار صنعاء العاصمة، وكان الدور القيادي لحسن العمري وعبد الرقيب عبد الوهاب. كما أنّ الدعم القادم من الجنوب كان أحد العوامل التي أدّت إلى النجاح في فك الحصار عن صنعاء. فبعد استلام الجبهة القومية للحكم في الجنوب عملت على إرسال المساعدات من الذخائر والمواد الغذائية للمقاومة الشعبية، وكان المرحوم سعيد عبد الوارث الإبي على رأس الذين كانوا يأتون لتسليم هذا الدعم مع مناضلين آخرين.
وكان هناك دعم خارجي أيضاً، فقد وقفت روسيا إلى جانب النظام الجمهوري وأرسلت طائرات إلى الحديدة، وشاركت هذه الطائرات في المعارك وخصوصاً المعارك الليلية، وأذكر أنّ أحد الطيارين الروس سقط في منطقة جحانة. كما أذكر أنّه في إحدى الليالي استطاع الملكيون اختراق صفوف النظام الجمهوري ووصلوا إلى باب شعوب، وتجاوزوا قرية الدجاج، لكن سلاح الطيران الروسي انطلق ليلاً من الحديدة وقصف القوات الملكية في المناطق التي احتلوها، وبالذات قواعدها الخلفية في جبل الطويل، ما أرغمهم على التراجع. وفي مجال الدعم الخارجي، كان هناك أيضاً دعم من سوريا بإرسالها عشرة من أفضل طياريها، وقدمت الجزائر دعماً بمليون دولار، فيما أرسلت مصر كميات من الذخائر والمواد التموينية عن طريق الحديدة.

كل هذه العوامل أسهمت في فك الحصار عن صنعاء، وبطبيعة الحال فإن هذا الحصار أدّى إلى خسائر كبيرة في صفوف الجميع، وإذا كنا اليوم نشعر بالاعتزاز والفخر لمشاركتنا في هذه المعركة وانتصارنا فيها فإننا نشعر أيضاً بالأسف لسقوط الضحايا من الطرفين، ونستطيع القول إنّ الإنسان كان يتمنى ألّا تحدث المعركة، لكن التاريخ ليس فيه "لـو."

الصراع داخل الصف الجمهوري

أحداث أغسطس/آب ١٩٦٨ هي "مأساة جمهورية"، وهي تدلّ على أنّ العنف عندما يسود المجتمع يتحوّل إلى قانون يستخدمه طرف ضد طرف آخر، ثمّ يستخدمه الطرف ضد بعضه.

كان هناك قتال وصراع بين الجمهوريين والملكيين، ثمّ كان هناك قتال وصراع داخل الصف الجمهوري وصراع داخل الصف الملكي، وأحداث أغسطس ١٩٦٨ ذات دلالة على عدم النضج السياسي وسيادة العاطفة والرغبة الثورية المتأججة في تحقيق الانتصار بالقوة، كما أنّها صراع على السلطة أيضاً، كانت معركة حصار صنعاء قد أدّت إلى بروز قوى حديثة تمثّلت في المقاومة الشعبية وفي القادة العسكريين الشباب، الذين تولّوا قيادة الوحدات العسكرية من أمثال عبد الرقيب عبد الوهاب، عبد الرقيب الحربي، علي متن جبران، محمد صالح فرحان، حمود ناجي سعيد، وقد أدّى ذلك تلقائياً إلى ما يمكن اعتباره ازدواجية في السلطة بين القوى الجديدة "المقاومة الشعبية" وبين أجهزة السلطة الأخرى المختلفة.

هذه الازدواجية كانت مدعّمة بخلفيّة فكريّة وسياسيّة، فقد كان البعث يقف في جانب وحركة القوميين العرب واليسار عموماً يقف في جانب آخر. وتداخلت في هذا الموضوع عوامل مختلفة، منها جغرافية ومذهبية. لقد كنّا نحن الضباط الصغار متحمسين، سريعي العاطفة، أقل صبراً وأكثر طموحاً، وكان الصفّ الباقي من الضباط الكبار لا يطيقون نزق هذا الجيل الجديد، ويتوجّسون خيفةً من اندفاعاتهم، ودخلت القوى والاتجاهات السياسيّة لتخلق استقطاباً في

هذا الأمر، ودخلت قضية التعامل مع الملكيين مادّة جديدة في الصراع، فقد كان السياسيون الذين في الحكم يعملون من أجل التفاهم والمصالحة مع بقايا الصف الملكي المهزوم ويمدّون صِلاتهم مع بعض المشايخ، أمثال قاسم منصر. وكانت هناك مكاتبات مع بعض هؤلاء المشايخ للعودة، مع استبعاد أسرة آل بيت حميد الدين، بالإضافة إلى اتصالات مع السعودية بغرض الوصول إلى حلّ سلميّ للمشكلة، خصوصاً بعدما حسمت معركة صنعاء، وكان الطرف الجمهوري المتشدّد، الذي تمثّله حركة القوميين العرب واليسار عموماً وصغار الضباط في الجيش والشرطة يرفضون هذه الاتصالات، ويعتبرونها عملاً معادياً للنظام الجمهوري.

نشب هذا الصراع بعدما تأكد أنّ الطرف الملكيّ قد هُزم، فصار الصراع على السلطة يتحكّم بسلوك القوى السياسية المختلفة. واشتدّ هذا الصراع بعدما شعرت القوى التقليدية بأنّ القوى السياسيّة الجديدة صارت تهدّد بقاءها في السلطة. وجاءت قضية الدبابات السوفياتية لليمن لتثير أزمة إلى أين ستذهب، ففيما كان عبد الرقيب عبد الوهاب يريدها أن تصل إلى الأركان في صنعاء، كان الفريق حسن العمري يريد أن تبقى الدبابات تحت سيطرته. وتدخلت المقاومة الشعبية في الموضوع، لكنّ مقر المقاومة في الحديدة ضُرب من قبل سلاح المدرعات، وتلى ذلك قرار حلّ المقاومة الشعبية، وبعدها أصدر الفريق حسن العمري قراراً بإعفاء علي مثنى جبران، قائد سلاح المدفعية، وأحد أبطال معركة فك الحصار عن صنعاء من منصبه، وهنا بدأت الأمور تتّخذ منحى آخر.

كانت القوى الجديدة تريد الدفاع عن مواقعها، على اعتبار أنّها لعبت دوراً رئيسيّاً في فك الحصار، وأنّ من حقّها المشاركة في القرار السياسي، وأنّ تُستشار في كل الأمور. وكانت القوى الأخرى ترى أنّ هؤلاء شباب متطرفون وأنّ دورهم بعد الآن سيكون ضاراً ولا بد من تصفيتهم. وأعترف اليوم بأنّنا كنّا نحن الشباب حينها نفتقر إلى القدر الكافي من التجربة والحكمة والعبَر، فقد كان الكثير من الصف الآخر الذين اختلفنا معه حلفاء لنا. كما لعب الصراع الذي كان قائماً بين حركة القوميين العرب وحزب البعث دوراً كبيراً في هذه العملية.

وكما هو معروف، فقد نشبت معركة كبيرة داخل صنعاء يومي ٢٣ و٢٤ أغسطس/آب ١٩٦٨ حيث تمكنت القوى التقليدية من هزيمة القوى الجديدة، وحسمت قضية ازدواجية السلطة لصالحها. وتمّ اعتقال أعضاء حركة القوميين العرب واليسار بالإضافة إلى ممثّلي الفئات الرأسمالية، مثل أحمد شمسان، وسلام علي ثابت وآخرين، فيما أرسل عدد آخر من الضباط إلى الجزائر، وكان هذا الحسم يؤدّي إلى صراعات لاحقة. ولوحق بعد ذلك أعضاء الحزب الديمقراطي الثوري، الذي كنا شكّلناه في العام ١٩٦٨ وهرب عدد كبير من هؤلاء إلى المناطق الريفيّة وعدن.

.من كان الخاسر في هذه الأحداث الدموية؟

في اعتقادي أنّ الخاسر كان اليمن والنظام الجمهوري، لأن النظام الجمهوري أثبت أنّ الجمهوريين هؤلاء لا يستحقّونه، وأنّهم ليسوا على قدر من الرؤية والبعد الاستراتيجي، فقد كان من الأفضل أن ينظروا إلى ما يعملون بعد كل هذه الحرب من تضميد الجراح. طبعاً يمكن القول إن التفكير بالتصالح والسماح للملكيين بالعودة كانت فكرة صحيحة لأنّ هؤلاء مواطنون يمنيون وكان يجب حل القضية سلمياً، لأنّ الحلّ العسكريّ لا يمكن أن يحلّ أيّ شيء.

الدفاع عن الجمهورية اليمنية

من السجن إلى تأسيس الحزب الديموقراطي الثوري

خرجنا من السجن واستقبلَنا الزّملاء والأصدقاء، وبعد ثلاثة أيّام غادرنا إلى القرية لزيارة الوالدة والأصدقاء. وقد استقبلنا أهالي القرية بالزّغاريد والرّماية، وكنّا أنا وابن عمّي ناجي عمر الذي كان معي في السجن، وهو الوحيد من القرية، وزملاء آخرين. ومنذ وصولنا إلى القرية راح كلّ النّاس والكثير من الأهل يقولون «صارت أعماركم كبيرة بعد ٢٧ سنة، وزملاؤكم صار لهم أولاد وأنتم لازم تتزوجوا». وبالفعل كنّا نفكّر بوجوب الزواج مهما كلّف الأمر، وبادر بعض الزّملاء والأصدقاء وجمعوا مبلغ ٦٠٠ ريال، والبعض «جاب الملابس حقّ العروسة». وهكذا في أوّل عام ١٩٧٢ «تزوّجت على زوجتي غانية»، ولم أكن أعرفها من قبل، إلّا أنّ أمّي وعمّتي هما اللتان اختارتاها لي وقد تمكّنت من التّعرف إليها قبل الزواج بأسبوعين فقط. وعندما رأيتها وجدتها صغيرة وقلت لأمّي وعمّتي بأنّها جميلة لكنّها تصغرني بأكثر من ١١ أو ١٢ سنة. فقالتا لي: «من الأفضل أن تتزوّجها لأنّها من عائلة محترمة وهي جميلة، وأحسن لك أن تتزوّجها وهي صغيرة مِن أن تتزوّجها وهي كبيرة حتى تربيّها أنت.«

وهكذا تزوّجت، وكانت مناسبة الزواج جميلة جداً بالنسبة لي. كان هناك احتفالات يحضرها النساء والرجال، وكانوا يومها «يعيشون مع بعض، ما كان في حجاب ولا شيء مثل هذه الأيام: احتفالات غنائيّة وطرب وطبول ومزمار ومظاهر الفرح كانت جميلة جداً». ولكن بعد أسبوع أو أسبوعين من العرس بدأت الأمور السياسيّة والامنيّة تضطرب، وبدأت المقاومة الشعبيّة في المناطق الوسطى تعمل ضدّ كبار المشايخ الموالين للحكومة وضدّ مسؤولي الحكومة في المنطقة. لم نكد ننتهي من شهر العسل حتى بدأت الاضطرابات في البلاد. كانت المقاومة الشعبية تحتجّ على الحكومة في صنعاء لأنّها صارت مع السعوديّة، وكان يرأس الحكومة القاضي عبد الله الحجري. وكان اليسار كلّه ضدّ الحكومة مع المقاومة، وبعدما بدأت الاضطرابات جاءت الحكومة بالقاضي عبد الله الحجري، وحصل التفاهم مع

السعوديّة، وتمّ عقد الصّلح مع الملكيّين عام ١٩٧٠. «احتجّينا على الصّلح عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ إحنا كلّنا، المقاومة واليسار كلّه، كنّا ضدّ الصلح». اعتُقلنا ولمّا خرجنا من السجن أرسلوا حملة عسكرية كبيرة إلى المناطق الوسطى حيث كنت أقضي إجازتي عندما تزوّجت كما سبق أن أشرت. وكانت الحملة العسكريّة كبيرة بقيادة العميد محمد الأرياني القائد العامّ للجيش، وإبراهيم محمد الحمدي (الرئيس الحمدي لاحقا)، فيها دبابات ومدفعيّة، والهدف تصفية المقاومة الشعبيّة التي قامت كردّة فعل على أحداث آب / أغسطس ١٩٦٨. وراحوا يطاردون كلّ من ينتمي إلى الأحزاب اليساريّة ويتّهمونه بالعمالة لحكومة عدن لأنّ الخلاف كان قد استفحل بين حكومة صنعاء وعدن.

فرار خلال شهر العسل

ولمّا علمتُ أنّهم يبحثون عنّي في القرية هربت إلى صنعاء، حيث قابلت جنديّاً، لم أعد أذكر اسمه، يعمل في حراسة رئيس الوزراء القاضي عبد الله الحجري. وأخبرني الجندي أنّ هناك أمراً من رئيس الوزراء بالقبض عليّ وإيداعي السجن، فاتّصلتُ بقيادة الحزب أسألهم ماذا أعمل. فطلبوا منّي التّوجّه إلى محافظة إب والاختفاء في مدينة جبلة التي تقع بالقرب من مدينة إب، وقد وفّروا لي مكان الاختباء. وجبلة هي مدينة الأخ يحيى منصور أبو إصبع (من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني).

في تلك الأثناء صرت مدنياً ولم تعد لي علاقة بالشرطة حيث تمّ فصلي مع كلّ زملائي الذين كانوا معي في السجن. قضيت الوقت متخفّياً عند الرّفاق أتنقّل بشكل سرّيّ متنكّراً بمساعدة أعضاء الحزب. فمكثت في مدينة جبلة في منزل مدرّسٍ لم أعد أذكر اسمه لمدّة شهرين، وفّر لي الأكل والمؤن خلالها، وشهراً عند شخص آخر، وأسبوعاً هنا وأسبوعاً هناك. وفي نهاية عام ١٩٧٢ طلبتني قيادة الحزب في صنعاء للتشاور.

وكانت الحرب قد اندلعت بين الشمال والجنوب إثر حادثة بيحان التي قُتل فيها مجموعة من المشايخ على رأسهم الشيخ ناجي الغادر. أرسلتْني قيادة الحزب إلى عدن لكي أبلّغ قيادة الدولة والجبهة القوميّة

بأنّ الوضع سيّئ وانّ احتمال الحرب قائم. حملتُ رسالة إلى قيادة الدولة في الجنوب نشرح فيها لهم الأوضاع هنا ونطلب رأيهم في ما نحن فيه. سلَكت سرّاً طريق جبال الحجرية في محافظة تعزّ. في عدن، قابلت رئيس الدولة سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل وكنت على معرفة بهما من قبل حيث كان سالم ربيع في صنعاء عندما دخلنا السجن وهرب. وقابلت علي ناصر محمد، وكان وزيراً للدفاع، وشرحت لهم الأوضاع في الشمال وقلت لهم إنّ احتمال الحرب قائم. وفاجأني سالم ربيع عندما رد عليّ بأنّ الحرب الآن أفضل من بعد ذلك: «نريدهم يقومون بالحرب الآن». أدهشني أنّه كان يرحّب بالحرب ولم يكن خائفاً، مع أنّ الشمال كان أقوى.

وأثناء حديثي عن استراتيجيّة الشّمال ارتكبت خطأً ما زلت أتذكّره حتّى الآن، وكان هناك بعض الضبّاط المتخصّصين بالطوبوغرافيا يعرفون ذلك، قلت لهم إنّ قوّات الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة في تعزّ سوف تركّب مدفعيّة، وقالوا «إيش الهدف من هذا فهي منطقة فارغة وما فيها معسكرات؟»، فأشرت لهم إلى قلعة المقاطرة المطلّة على مديرية طور الباحة، فضحكوا من كلامي حول تركيب المدفعيّة في قلعة المقاطرة «من شان يضربوا مصفاة النفط في عدن». وقالوا إنّه لا يوجد أيّ سلاح مدفعيّة، حتى الآن، يستطيع أن يصل من قلعة المقاطرة إلى عدن إلّا الصواريخ، وحكومة صنعاء لا تمتلك هذه الصواريخ، والمسافة بين قلعة المقاطرة وعدن تقدّر بأكثر من ١٨٠ إلى ٢٠٠ كلم والمدى الأقصى لسلاح المدفعيّة لدى الشّمال هو ١٥ إلى ٢٠ كلم وهو لا يصل إلى أقرب منطقة عند حدود الجنوب. وهنا أحسست بالإحراج لجهلي بأنواع الأسلحة كما بالطوبوغرافيا ولانعدام موثوقية مصادر معلوماتي في هذه الشؤون. وكان هذا واضحاً أمام هيئة أركان الدولة وقيادة الجيش الحاضرين، لكنّهم تجاوزوا هذه الغلطة منتقلين إلى حديث آخر.

وبعد فترة وجيزة، أي بضعة أسابيع، شنّ الهاربون من الجنوب إلى الشمال هجوماً على الجنوب عن طريق قعطبة الضالع، ونشبت الحرب بين الجنوب والشمال، وكانت بدعم من السعوديّة ومساندة جيش الجمهورية العربية اليمنيّة ، وتمكّن المهاجمون من احتلال عشر قرى من مديرية الضالع. كان جيش الجنوب ضعيفاً لكنّه جيش

ثورة، وكانت معنويّاته أعلى، وكانوا قد حصلوا على صواريخ الكاتيوشا ذات المدى القصير، ١٤ كلم، أوّل مدفع كاتيوشا يأتي إلى عدن، وكان غير معروف في تلك الأيّام بنسخته الجديدة.
أرعب الكاتيوشا الجديد المتقدّمين بصوته الجديد ودويّه المزلزل، وانسحب المهاجمون، وتمكّن الجيش الجنوبيّ بقيادة علي عنتر وآخرين من أن يحتلّوا مدينة قعطبة. وانتقلتُ أنا من عدن إلى الضّالع لكي أشاهد المعركة. هُزم الجيش «حقّ الشمال». وكان من أسباب هزيمته أنّه كان لايزال لليسار قياديون في الجيش وفي سلاح طيران الشّمال، ولم يكونوا يضربون الأهداف بدقّة كي لا يصيبوها وكان الجيش «حق الشمال» لا يزال جيش الثورة، «ثورة ٢٦ سبتمبر.«

حرب ونظرتان للوحدة

انتهت الحرب بانتصار الجنوب انتصاراً جزئيّاً. وعملت بعض الدول العربيّة على جمع الشّمال بالجنوب في مفاوضات في القاهرة وطرابلس في ليبيا ومصر، وتوصّلوا إلى اتّفاق هدنة إثر مفاوضات متشعّبة، واتّفقوا على إقامة الوحدة مستقبلاً، وكان الجنوب أكثر إلحاحاً في طرح قضيّة الوحدة اليمنيّة وكان يعتبر النّظام في صنعاء نظاماً رجعيّاً، وكانت كلّ القوى والأحزاب السياسيّة في الشّمال مؤيّدة للجنوب لأنّ الأحزاب القوميّة قامت على أساس الفكر الوحدويّ. ثمّ إنّ كثيرين من الشماليّين كانوا موجودين في عدن وكثيرين من الجنوبيّين موجودون في صنعاء. وكان كلّ طرف يعتبر أنّ شعار الوحدة يمسّه لأنّ الشّعب اليمنيّ كلّه كان يؤيّد الوحدة، فالّذي كان يرفع شعار الوحدة يحصل على تأييد كبير.
في هذه الأثناء كتب بعض قدامى ضبّاط الثّورة رسالة إلى القاضي عبد الرحمن الأرياني ورئيس الحكومة محسن العيني، احتجّوا فيها على الحرب بين الشطرين، ومن ضمنهم وزير الداخليّة أحمد الرّحومي الذي كان متعاطفاً معنا. وكانت هذه الرسالة عنصر دعم وتأييد للجنوب فيما أضرّت بسمعة الشّمال. طبعاً اتفاق القاهرة وبيان طرابلس بين الشمال والجنوب كان عبارة عن هدنة مؤقّتة «مش» بيان جدّيّ. حالة إيقاف حرب مسلّحة لم يسيطر فيها أحد على الآخر. كانت عبارة عن اتّفاق سياسيّ لكنّ الصّراع ظلّ بين الطرفين.

الشّمال يعتقد أنّ الجنوب متمرّد و«لازم» يُضَمّ إلى الشمال ويجب تحقيق الوحدة بالقوّة. والجنوب بقيادة الجبهة القوميّة، التنظيم السياسي، وباقي الأحزاب في صنعاء يعتقدون بوجوب إسقاط النّظام في صنعاء لأنّه نظام رجعيّ مُوالٍ للسعوديّة، وتوحيد اليمن تحت قيادة الأحزاب القوميّة والماركسيّة وبالذّات التنظيم السياسيّ والحزب الديموقراطيّ الثوريّ المؤيّد له هنا في صنعاء وكلّ الشخصيّات اليساريّة والتقدّميّة الموجودة في الشّمال.

كان لدى الشّمال قوّة كبيرة من الهاربين من الجنوب قدّم لهم الدعم ودفع بهم للقيام بحرب عصابات ضدّ الجنوب وهنا بدأ الشطران نوعاً جديداً من الحرب، حرباً دعائيّة وإعلاميّة واقتصاديّة، وإغلاق حدود وتأييداً لحرب العصابات التي يشنّها كل شطرٍ ضد الآخر. وكان لدى الشّمال قوّة كبيرة من الهاربين من الجنوب قدّم لهم الدعم ودفع بهم للقيام بحرب عصابات ضدّ الجنوب بواسطة عناصر «جبهة التحرير» والذين انشقّوا عن الجبهة القوميّة. ومعروف أنّ الجبهة القوميّة انقسمت إلى يمين ويسار، وهرب كوادرها إلى الشّمال، وكانت تدعمهم السعوديّة والأردن والعراق أحياناً.

نحو حرب عصابات في الشّمال

وبدأ الجنوب يفكّر بشنّ حرب عصابات تنفّذها المعارضة في الشّمال ضدّ النّظام في صنعاء. قابلتُ بعض القياديّين في الدولة في الجنوب، وأخبرتهم بعزمي على التّوجّه إلى صنعاء، فحمّلوني رسالة إلى قيادة الحزب في صنعاء يطلبون فيها من أعضاء الحزب وأنصاره وأعضاء أحزاب اليسار في صنعاء أن يدافعوا عن النّظام في الجنوب ويُنشئوا وحدات عسكريّة تقاتل الحكومة في صنعاء، وأنّهم مستعدّون لدعمهم. نقلتُ هذه الرّسالة إلى صنعاء، وكان شعوري أنّي رجعت متأثّراً وقلت «لازم نعمل شي» وهمْ كانوا مستعدّين للدّعم، وكان في بالي تجربة كوبا وأفريقيا وفيتنام وغيرها. كنّا نعتقد أنّنا ندافع عن النّظام في عدن ونسقط النّظام في صنعاء بتطويقه من القرى والأرياف. وناقشت قيادة الحزب الموضوع وانقسمت إلى قسمين يمين ويسار، قسم يؤيّد حرب العصابات وقسم يعارض هذه الحرب ويقول «مفيش إمكانيّة لأنّ الحزب ضعيف ومجتمع متخلّف وقبائل،

وما في إمكانيّة لحرب عصابات في الشمال». وكان على رأس هذا القسم السياسيّون: عبد الحافظ قائد والسياسيّ الكبير عبد القادر سعيد، رحِمه الله. كنّا نعتبرهم من «اليمين»، لكنّهم كانوا أنضج منّا وكانوا يفكّرون بشكل صحيح. وإلى جانب هؤلاء كان يحيى عبد الرحمن الأرياني وأحمد زيد وكثير من أعضاء اللجنة المركزيّة، وكانوا يرون أنّ من الأفضل الاستمرار في العمل السياسي السلميّ. وكان هناك قسم آخر بزعامة سلطان أحمد عمر ومالك الأرياني وعلي مهدان الشنواح وآخرون، يؤيّدهم صغار الضبّاط ونحن الذين خرجنا من السجن، المطارَدون المختبئون من السلطة، لذلك كنّا نريد الحرب. وكنت أنا مع المؤيّدين للجناح اليساريّ.

استمرّ الخلاف داخل القيادة والجنوب، ومورس ضغط كبير على الحزب ليشنّ حرب عصابات يشارك فيها ضبّاط كثر هاربون من الجيش. وعندما لاحظتْ قيادة الدّولة في عدن أنّ الحزب الديموقراطيّ في صنعاء لم يستطع حسم الموقف وهو منقسم على نفسه، عملت هذه القيادة على إنشاء منظّمة لها في الشمال سمّتها «منظّمة المقاومين الثوريّين اليمنيّين» واستقطبت إليها بعض أعضاء الحزب الديموقراطيّ الذين توجّهوا إلى عدن وتسلّحوا وتدرّبوا على أساس أنّ الحزب متردّد. في عام ١٩٧٣ كنت أنا أتنقّل بين الشمال والجنوب بصورة سرّيّة، وفي العام نفسه زاد الانقسام في الحزب الديموقراطيّ في صنعاء، وازداد ضغط الدّولة في الجنوب.

وبرز في الأثناء جناح يساريّ في الحزب يرأسه سلطان أحمد عمر الّذي كان في قيادة حركة القوميّين العرب، ومن مؤسّسي الحركة في اليمن. انتقل من عدن إلى بيروت، ثمّ عاد إلى عدن وبدأ يتزعّم الصفّ اليساريّ وكنت أنا من مؤيّديه. وعقدنا دورة اللجنة المركزيّة للحزب في الشّمال ولم نتّفق. ثمّ عقدنا مؤتمراً للجناح اليساريّ في عدن عام ١٩٧٣ وانتخبنا قيادة جديدة أقصينا عنها كلّ التّيّار المعتدل، الذي كان من أبرز قادته عبد القادر سعيد هادي وعبد الحافظ قائد الذي انتخب عضواً مرشّحاً في اللجنة المركزيّة، وكان ذات يوم الشّخص الأوّل أو الثّاني في حركة القوميّين العرب. وكان هذا الاستبعاد على أساس أنّهما يمثّلان الجناح اليمينيّ الّذي كان يرفض

الانخراط في المعركة المسلّحة، ولكنّني أقول للتّاريخ، إنّ عبد القادر سعيد هادي كان الرّجُل الأكثر نضجاً والأكثر تطوّراً منّا جميعاً.
انتخب سلطان أحمد عمر أميناً عامّاً للحزب، وجار الله عمر وعبد الوارث عبد الكريم وأحمد الحربي أعضاء في المكتب السياسيّ، كما انتُخب عبد الحميد خيبر أميناً عامّاً مساعداً، وأعلنّا تأييدنا للكفاح المسلّح. لكنّ الحزب لم يمارس الكفاح المسلّح باسمه لأنّه كان لديه عناصر مدنيّون في صنعاء وغيرها، حيث تمّ تشكيل منظّمة تحت اسم «منظّمة جيش الشعب» الّتي شاركت في الكفاح المسلّح إلى جانب «منظّمة المقاومين الثوريّين في الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة»، فاضطرّ الإخوة في عدن إلى الاعتراف بـ«منظّمة جيش الشّعب»، إلّا أنّ الأفضليّة لديهم كانت لـ«منظّمة المقاومين الثوريّين» لأنّها هي الّتي بادرت، لكنّهم دعموا «منظّمة جيش الشعب» بالسّلاح والمال. وبدأ جيش الشّعب يدرّب النّاس على الأسلحة في مناطق الشّمال. في تلك الأثناء بقيت أنا في عدن وزوجتي في القرية، «كهال»، وجاء أعوان السّلطة إلى قريتنا وهدموا منزلي وكثيراً من منازل الهاربين في عدن، وطلبوا من زوجات الهاربين في عدن فسخ عقود زواجهنّ من أزواجهنّ الهاربين في عدن باعتبارهم ملحدين، واعتقلوا العديد من آباء الهاربين وأقاربهم.
وإذا ما نظر المرء في قضيّة الكفاح المسلّح في ذلك الوقت والفلسفة الّتي كانت ترتكز عليها فإنّه سوف يجد أنّ هناك تأثيراً للأفكار الجيفاريّة والماوية، التي تقول بإمكانيّة محاصرة المدن من الأرياف أو الاستيلاء على السّلطة عن طريق الكفاح المسلّح، وقد كانت الحملات العسكرّية ترسل من صنعاء إلى المناطق المختلفة فتدمّر المنازل وتعتقل المواطنين رجالاً ونساءً، وتعدم كلّ من تشتبه في ممارسته الكفاح المسلّح او تأييده، ولم تكن هناك إمكانيّة بعد ذلك لأيّ موقف وسط.
وإذا ما نظرنا اليوم إلى الأمر من الزّاوية السياسيّة فقد كان الدّفاع عن النّظام في الجنوب مبرّراً في ظلّ الهجوم الذي كان قائماً عليه من معارضيه لمحاولة إسقاطه، ولكن من وجهة نظر موازين القوى وإمكانيّة الاستيلاء على السلطة عن طريق الكفاح المسلّح، لم يكن الخطّ السياسيّ المتّبَع صائباً.

أمّا من النّاحية الأخلاقيّة، فلا شيء يمكن النّدم عليه. لماذا؟ لأنّ الطّرف الذي كان حاكماً في صنعاء كان ممسكاً بالسّلطة بالقوّة، وقد صفّى معارضيه في أحداث آب / أغسطس بوحشيّة وارتكب المجازر ونصب المشانق في صنعاء وغيرها. إذاً، من وجهة نظر العمل السياسيّ لم يكن هناك إمكانيّة لنجاح ذلك التكتيك لأنّ موازين القوى الداخليّة كانت مختلّة، ولم يكن النّظام في عدن قادراً على تقديم الدّعم الكامل للمقاومة، كما أنّ حلفاءنا في الخارج كانوا يعارضون تلك السياسة ولا سيّما الاتّحاد السّوفييتيّ، الّذي كان يضغط على الجنوب للقبول بسياسة التّعايش بين النّظامين في اليمن، وعدم تدخّل أيٍّ منهما في شؤون الطّرف الآخر على أساس أنّ هناك دولتين ومعسكرين دوليّين.

خطّان في عدن حول الكفاح المسلّح

أمّا موقف القيادة في عدن من قضيّة الكفاح في تلك الأثناء فقد كان هناك خطّان أيضاً، الأوّل بزعامة المرحوم الرّئيس سالم ربيع علي ويقف إلى جانبه علي عنتر وصالح مصلح قاسم وعلي شائع هادي يؤيّد خيار النّضال المسلّح، وكان هذا الخطّ يرى وجود إمكانيّةً لإسقاط النّظام في الشّمال وتحقيق الوحدة اليمنيّة بالقوّة.

وكان هناك خطٌّ آخر في الحزب بقيادة عبد الفتّاح إسماعيل وعلي ناصر محمد وعدد من القيادات المدنيّة والسياسيّة يرى أنّ ذلك مغامرة وأحلام ثوريّة لا أساس واقعيّاً لتطبيقها على الأرض، وكان يستحسن رأي كثير من أنصار النّظام، وخصوصاً الأحزاب الشيوعيّة العالميّة والاشتراكيّة في العالم العربيّ، التي ترفض الكفاح المسلّح، وقد استمرّ هذان الرّأيان حتّى جاءت حرب العام ١٩٧٩.

ويومها كانت زوجتي مريضة، فعولجت في تعزّ عند خالها وعادت إلى القرية. وأرسلت الحكومة قوّاتٍ من الجيش احتلّت قرىً وضربت أخرى، واعتقلوا العديد من أقارب الهاربين في عدن وضغطوا على والد زوجتي ليفسخ عقد زواجي من ابنته! لكنّها رفضت رفضاً باتّاً. وعلى الرغم من أنّ ظروفنا في عدن كانت صعبة، حيث كنّا نعمل لتحصيل قوتنا وحسب، و«لم يكن معانا فلوس لإرسالها لها» فقد رفضت الطلاق وقالت «لا يمكن أن أقبل فسخ عقد زواجي» وظلت

في القرية ولم تستطع الوصول إلى عدن، وأنا بدوري لم أستطع الوصول إلى القرية. واستمرّ الصّراع بين مقاتلي جيش الشّعب وقوّات السّلطة في كرّ وفرّ، وتقدّم وتراجع من الجانبين.
وفي ذلك الوقت استولى إبراهيم محمّد الحمدي على السّلطة بانقلاب أبيض في ١٣ حزيران / يونيو عام ١٩٧٤ وغادر القاضي الأرياني السّلطة. وكان الحمدي جزءاً من تركيبة النّظام في صنعاء، وهو كان «معانا» قبلها عضواً في حركة القوميّين العرب، لكن بعد أحداث آب / أغسطس ١٩٦٨ «إحنا دخلنا السجن وهو بقي في الدولة، واستطاع أن يشتغل حتى وصل إلى قمّة السّلطة.«
وبعد وصول الحمدي إلى السّلطة في صنعاء غيّر اتجاهه السياسيّ وبدأ يعمل ضدّ القوى التقليديّة، وراح يُصدر قوانين ويسنّ تشريعات جديدة. ثمّ حاول أن يعمل دولة نظام وقانون، ومنَع الحملات العسكريّة على المناطق، وأقام علاقات سرّيّة مع النّظام في عدن فيما كان يتواصل مع المعارضة في الشّمال من المقاومة الشّعبيّة والحزب الديموقراطيّ الثّوري. وتمّ إرسال الأخ عبد الحميد خيبر إلى صنعاء لمقابلة الحمدي سرّاً، ثمّ أخذت السّياسات تتقارب فيما كان هناك وسطاء عديدون للبحث عن حلول للمشاكل الّتي كانت دائرة في تلك المناطق. وعاد الكثير من الذين خاضوا الكفاح المسلّح إلى مناطقهم، وبدأ السّلام يشمل مناطق الصّراع في المناطق الوسطى لتخبو جذوة الصّراع. خفّفنا الكفاح المسلّح لكنّ الحمدي، على الرغم من تحسّن العلاقة مع الجنوب في أيّامه الأخيرة، لم يستطع أن يحوّل ذلك إلى سياسة علنيّة بالسّرعة اللازمة، حيث كانت هناك تداخلات في الأوضاع القائمة في صنعاء، خصوصاً أنّ تأثير السّعودية وبعض دول الخليج كان لا يزال كبيراً وفاعلاً في تحويل مجرى الصراع، فصار الحمدي يختلف مع السعوديّة ومع القوى التقليديّة وجماعة المشايخ الّتي كنّا نعتبرها قوى رجعيّة، كما كان الحمدي يخشى من بعض القوى الموجودة في الجيش والأمن: خصوصاً أنّ محمّد خميس كان لا يزال مهيمناً على الأمن إلى درجة كان الرئيس إبراهيم الحمدي يستقبل المقاومين سرّاً.

الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة

وفي عام ١٩٧٦ شكّلنا الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة حيث تكوّنت من المنظّمات والأحزاب الآتية: الحزب الديمقراطيّ الثّوريّ اليمنيّ منظّمة المقاومين الثّوريّين اليمنيّين وحزب يساريّ اسمه حزب العمل، وحزب البعث الموالي للعراق، كما انضمّ إلى الجبهة الضبّاط الأحرار الّذين قاموا بالثّورة إنّما سرّاً، وكان من ضمنهم وزير الداخليّة محمّد الرحومي، وسفير اليمن الحالي إلى دمشق صالح الأشول. وانطلقت الجبهة الوطنيّة في العمل السياسيّ فيما مقرّها الرئيسيّ في عدن، وكان الهدف هو إسقاط النّظام في صنعاء، وتحقيق الوحدة اليمنيّة. وكان البعثيّون غير مرتاحين إلى الحمدي، لكنّنا هدّأنا الكفاح المسلّح وبدأنا بعمل سياسي. غير أنّ مشكلة جديدة طرأت متمثّلة في خلاف نشب داخل التّنظيم السياسيّ الموحّد للجبهة القوميّة في الجنوب ما بين سالمين الّذي كان يميل إلى الخطّ العيني، وهو رجل دولة مقتدر، وبين عبد الفتّاح الذي كان يميل إلى الخطّ السوفييتيّ ويعارض بعض الإجراءات الاقتصاديّة المتشدّدة مثل تأميم بعض الدّكاكين الصّغيرة وغيرها. وأُصبنا بخسارة شديدة إثر هذا الانقسام. وسرعان ما بدأ الحمدي ينسج علاقةً مع سالم ربيع علي، بين صنعاء وعدن، ولم يكن الحمدي ضدّ عبد الفتّاح لكنّ الانقسام في الجنوب كان كبيراً، ومنشأُ الخلاف وسببُه النّزاعُ على السّلطة. وكان عبد الفتّاح إسماعيل مع الأحزاب التي انضمّت إلى الجبهة القوميّة الماركسيّين والطليعة الّتي انبثقتْ من البعث قد بدأوا يكوّنون مجموعة كبيرة ضدّ سالمين الّذي كان على رأس الدّولة. وهو رجل عمليّ لم يكن يحبّ المثقّفين ويعتقد أنّهم «بتوع كلام كثير» ويتّهمهم بأنّهم غير عمليّين وتابعون إلى الاتّحاد السّوفييتي، وهم يتّهمونه بأنّه رجل منفرد يعمل وحده ولا يريد مؤسّسات.

أنا كنت معجباً بالشخصيّتين، كنت معجباً بسالمين كثيراً كما كانت تلفتني جوانب كثيرة في عبد الفتّاح إسماعيل، لكنّني ضدّ الانقسام. ونحن كنّا لا نزال غير موجودين في الحزب. كان لدينا الشمال، الحزب الديمقراطي والجبهة الوطنية، ولم نكن نرحّب بالخلاف. واستمرّ الخلاف بين سالمين والآخرين وشكّلوا جبهة واسعة ضدّه من المثقّفين وضبّاط الجيش وعلي ناصر وعبد الفتّاح وغيرهم، كلّهم

كانوا ضدّ سالمين. وهو كان يمثّل أقلّيّة في الحزب لكن كان له تأييد أكبر لدى الشّعب. وأنا كنت أعيش في عدن وأعرف أنّ له تأييداً شعبيّاً كبيراً. كانت الاتّهامات متبادلة بين الطّرفين.

قصّة اغتيال إبراهيم الحمدي

سبق أن أشرت إلى أنّ الحمدي بعدما وصل إلى السّلطة في صنعاء غيّر اتّجاهه السّياسيّ وبدأ يعمل ضدّ القوى التقليديّة ويُجري اتّصالات سرّيّة مع المعارضة في الشّمال ومع النّظام في الجنوب. وهنا حصل تطوّر مفاجئ إذ اختلف الحمدي مع السّعودية ومع القوى التقليديّة في الشّمال، وأراد التّفاهم مع الجنوب بصورة صريحة وقرّر زيارة عدن، وفي ليلة سفره إلى عدن دبّر نائبه أحمد حسين الغشمي وعدد من الضبّاط عمليّة انقلابيّة. دعوا الحمدي إلى حفلة غداء في منزل الغشمي وقتلوه مع أخيه عبد الله الحمدي الّذي كان قائد قوّات العمالقة، وصهره علي قناف زهرة، قائد سلاح المدرّعات. وقد أذيع في صنعاء أنّ عمليّة اغتيال قد وقعت وأنّهم وجدوا بناتٍ مقتولات بجانب الحمدي وشقيقه، ولكن كان معروفاً أنّ ضبّاط الجيش هم الذين قاموا بقتله بدعم من الملحق العسكريّ السعوديّ صالح المديان، وأرادوا أن يشوّهوا سمعته عندما أحضروا جثّتَي فتاتيْن إلى جانب جثّته مع أخيه.

هذا غير صحيح لأنّ الأطبّاء عندما شرّحوا الجثث وجدوا أنّ هناك فارقاً سبع ساعات بين وقت إطلاق النّار على البنات وإطلاق النّار على الحمدي وأخيه وصهره. كانوا يعرفون مدى شعبيّة الحمدي ولا يريدون أن يقولوا إنّهم قاموا بانقلاب عليه، لأنّه معروف أنّه دخل لتناول الغداء في منزل أحمد الغشمي. كانوا يريدون تشويه سمعته بأنّه كان مع البنات وأنّه قُتل على عشق وعلى دعارة إلخ.

هذا الحادث أوقع زلزالاً سياسيّاً في اليمن كلّه شمالاً وجنوباً. وخرج سالمين من عدن وشارك في التشييع إلى جانب الغشمي وصحْبه، وخلال مشاركته في دفن الحمدي، شاهد المتظاهرين وهم يرجمون الغشمي بالبيض الفاسد و«الشنابل» ويقولون له: أنت القاتل يا غشمي.

أمر سالمين بخطّ يده وبقلمه بأن يرسلوا حقيبة ملغومة إلى الغشمي في صنعاء. واتّصل بأحمد الغشمي وقال له «أنا سأرسل لك رسولاً وأعيد لك الجنود الّذين هربوا إلى الجنوب». وأرسلَ الرّسول إلى صنعاء، واسمه مهدي، وهو يحمل الحقيبة. وأثناء مقابلة الغشمي انفجرت الحقيبة وقُتل الغشمي والرّسول القادم من عدن.عاد سالمين إلى عدن وأقسم على الانتقام للحمدي. و«إحنا عقدْنا عدّة اجتماعات في عدن مع سالمين ومع القيادات الأخرى»، وقرّرت القوى السياسيّة الحاكمة والقوى السياسيّة التي تمثّل الشمال، أنّ القوى السياسيّة والشعب في الشّمال مستعدّون للانتفاضة ضدّ حكم أحمد الغشمي، وقد أدّى هذا الأمر إلى تغيّر المزاج الشّعبي في الشّمال، حيث انتشرت ردود الفعل على قتله في كلّ المناطق وهرب العديد من أنصاره إلى عدن. وانتشرت القوّات التّابعة للجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة ثانيةً، وساد التوتّر بين الشمال والجنوب. وبدأنا نحن مع سالم ربيع علي وعبد الفتّاح إسماعيل نعمل في حزب واحد على مستوى الوطن اليمنيّ كلّه. وفي آذار / مارس عام ١٩٧٩ وقّعت ستة أحزاب يساريّة على تكوين الحزب الجديد الذي هو الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ. لكنّ الخلاف استمرّ في عدن بين الجناحين. وفي أواخر ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٧٨ أمر سالمين بخطّ يده وبقلمه بأن يرسلوا حقيبة ملغومة إلى الغشمي في صنعاء. واتّصل بأحمد الغشمي وقال له «أنا سأرسل لك رسولاً وأعيد لك الجنود الّذين هربوا إلى الجنوب». وأرسلَ الرّسول إلى صنعاء، واسمه مهدي، وهو يحمل الحقيبة. وأثناء مقابلة الغشمي انفجرت الحقيبة وقُتل الغشمي والرّسول القادم من عدن. وقامت ضجّة في الجامعة العربيّة الّتي أدانت ما حصل وحمّلت الجنوب بل سالمين وعبد الفتّاح المسؤوليّة شخصيّاً. لم يكن سائر أعضاء المكتب السياسيّ يعرفون بالقرار. وقد توتّر الجوّ في عدن. وطلبت اللجنة المركزيّة من سالمين أن يستقيل من منصبه. و«احنا كنّا في عدن». واستقال سالمين وجهّزوه للسّفر إلى إثيوبيا، لكنّ الحرس «حقّه» رفضوا أن يسافر وأطلقوا النّار على الحرس حيث كان بقيّة أعضاء المكتب السياسيّ مجتمعين. ووقعت الحرب في عدن وقُتِل سالمين. وهنا هدأ الخلاف في عدن، ولكن لم ينته التّوتر بين الشّمال والجنوب بل استمر، وبدأوا يحشدون الجيش من الشّمال

والجنوب. «وأُرسلتُ أنا إلى الشّمال وقلنا إنّ النّظام خلاص مش حيسقط.«

وقبل البدء بالحديث عن الحرب لا بدّ من التّعريف بالعناصر التي استجدت ومهّدت لاندلاعها. إنّ مناخ التّوتّر الذي تلا استشهاد الحمدي ثمّ اغتيال الغشمي وإعدام سالمين، رحمه الله، والذي كان رجل دولةٍ بامتياز، كلّ ذلك وضع اليمن كلّها في حالة صراع متعدّد الأطراف. أضف إلى التّوتر بين الدّولتين أنّ الصّراع كان قائماً في الشّمال ذاته، حيث عادت أجواء الحروب السّابقة بين الجبهة الوطنيّة وقوّات النّظام في صنعاء، وعاد مقاتلو الجبهة إلى الجبال وإلى الظّهور المسلّح في بعض المناطق التي كان للجبهة تواجد فيها، كما شهدت العديد من المدن والمناطق اليمنيّة عدّة مؤتمرات شعبيّة تدين عمليّة اغتيال الحمدي. وكان هناك جوّ شعبيّ معارض للنّظام القائم في صنعاء باعتباره مسؤولاً عن اغتيال الحمدي والانقلاب عليه. ومعروف أنّ الرئيس علي عبد الله صالح قد اختير رئيساً للجمهورية بعد مقتل الغشمي، وقد كان حينها قائداً للواء تعزّ، وهذا لم يغيّر من الأجواء القائمة حيث استمرّت المعارضة في الشّمال ضدّ نظام الرّئيس علي عبد الله صالح مثلما كانت من قبل ضدّ سلَفه.

محاولة انقلاب الناصريّين

وفي هذا المناخ حاول التّنظيم الوحدويّ الشعبيّ الناصريّ الذي كان يعمل تحت اسم «جبهة ١٣ يونيو» - وكان للحمدي عضويّة في التّنظيم الناصريّ غير معلنة - حاول التّنظيم أن يدبّر انقلاباً عسكريّاً في شهر تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٧٨ ضدّ الرئيس علي عبد الله صالح. وكانت المحاولة الانقلابيّة سلميّة حيث لم يُقتل أو يُعتقل أحد في هذه المحاولة، ورغم مشاركة العديد من وحدات الجيش إلّا أنّ الانقلاب فشل بعد ساعات من إعلانه وتمكّنَ الموالون لعلي عبد الله صالح في تعّز، وما أن سمع الأخير بخبر الانقلاب حتّى عاد ظهر ذلك اليوم إلى صنعاء ورتّبَ على فشل الانقلاب عدّة نتائج:

أولاً: اعتقال معظم قيادات التّنظيم الناصري، تنظيم ١٣ يونيو، بقيادة عيسى محمد سيف الّذي أذاع التنظيم أنّه مُعتقل. كما اعتُقل العديد من المدنيّين والعسكريّين منهم بعض الوزراء، وتمّ إعدام تلك القيادة

المدنيّة والعسكريّة من التّنظيم الناصري بعد محاكمة سريعة لم تتوفر لها أبسط إجراءات المحاكمة العادلة محاكمة سريعة وملفّقة.
ثانياً: توسّع نطاق الاعتقالات ضدّ الأحزاب اليساريّة والوطنيّة، وبالذّات الأحزاب التي كانت تُعد للاندماج وتأسيس الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ مثل حزب العمل، الحزب الديمقراطيّ الثوريّ اليمنيّ، حزب الطليعة الشعبيّة المنبثق عن البعث، اتّحاد الشّعب الدّيمقراطيّ وهؤلاء كانوا ماركسيّين. ونُفّذ الإعدام أيضاً ببعض قادة الأحزاب اليساريّة الذين كانوا قيد الاعتقال، و«أُخفي العديد من أولئك القادة الذين لم يُعرف مصير بعضهم حتّى الآن». ومن القادة الذين كانوا في السجون إلى ما قبل الانقلاب بيوم واحد ولم يُعثر لهم على أثر: عبد الوارث عبد الكريم، عضو مكتب سياسيّ في الحزب الدّيمقراطيّ، وسلطان أمين القرشي، عضو المكتب السياسيّ في الطليعة الشعبيّة، ووزير سابق للتّنمية، والمقدّم علي مثِنى جبران، قائد سلاح المدفعيّة وبجانبه ضابطان آخران هما طه فوزي وعلي خان، أو عبد العزيز خان، وهو قائد سياسيّ مدنيّ كان ينتمي للطليعة الشعبيّة وغيرهم من الذين «ما حدّ يعرف عنهم شي». كما توسّعت الحملة ضدّ أحزاب اليسار وتعرّض الكثير من المعتقلين منهم للتّعذيب. وكنتُ في تلك الفترة أتنقّل ما بين عدن ومناطق الرّيف في الجمهوريّة العربيّة اليمنية سرّاً وعبر الجبال.
ثالثاً: العديد من الذين شاركوا في الانقلاب من ضبّاط الجيش والمدنيّين من أنصار الحمدي ولم يعتقلوا، فرّوا بأسلحتهم ومعدّاتهم إلى عدن في الجنوب، وكان من أبرزهم المقدّم نصار علي حسين والعقيد مجاهد القهالي الذي كان يتولّى قيادة بعض وحدات الجيش في عمران وما جاورها. واستطاع مجاهد القهالي أن يجلب معه إلى عدن الآلاف من القبائل بما في ذلك قبائل من شمال صنعاء والجوف وصعدة وغيرها.

حرب فبراير ٧٩ والمعارضة السوفييتيّة

كان وصول القبائل إلى عدن حدثاً تاريخيّاً بارزاً لأنّ قبائل شمال الشّمال قبل أن يحدث هذا التطوّر كان لديها موقف منخفض إزاء النّظام الاشتراكيّ أو النّظام القائم في عدن. وكانت الدعايات ضدّ هذا

النّظام تؤثّر كثيراً في رؤية النّاس له، ووصول هؤلاء المواطنين إلى عدن وتغيير وجهة نظرهم نحو النّظام القائم في عدن غيّر موازين القوى في الساحة اليمنيّة. وعلى أثر ذلك أعيد تشكيل الجبهة الوطنيّة الدّيمقراطيّة التي كانت تعارض النّظام القائم في الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة من جديد، وانضمّ إليها المعارضون الجدد الذين كان من ضمنهم الناصريّون ومجاهد القهالي. بعد وصولهم إلى عدن، اشتدّت الحرب الإعلاميّة بين النّظام في الشمال والجنوب.

واضطربت الأوضاع من جديد، وتفاقمت لتصل إلى حرب شباط / فبراير ١٩٧٩، التي شارك فيها الجيش في الجنوب وأفراد المقاومة المسلّحة في المناطق الوسطى ومن شمال الشّمال. وطبعاً انتصر الجيش الجنوبيّ مع الجبهة الوطنيّة وفصائل المقاومة وتمكّنوا من الاستيلاء على مناطق واسعة في الشّمال، وهُزم الجيش الشماليّ وتشتّت شمله في الشّمال، وأصبحت الّطرق سالكةً إلى صنعاء. ولكنْ حدَثَ ما يشبه التدخّل الإقليميّ والدوليّ الرّافض لنتائج الحرب في أيّامها الأولى، ووقفت جميع الدّول الإقليميّة والعربيّة والدوليّة إلى جانب حكومة علي عبد الله صالح في صنعاء. واتّخذت جامعة الدّول العربيّة قراراً بوقف إطلاق النّار ولعبت المملكة العربيّة السعوديّة والعراق وسورية دوراً في اتخاذ ذلك القرار. واستعدّ الجيش العراقيّ والسوريّ للتّدخّل حيث كانت الحكومتان العراقيّة والسورية على وئام في تلك المرحلة وفُرض قرار وقف إطلاق النّار والحيلولة دون هزيمة الشّمال، وانتصار الجنوب في المعركة. وعملت الولايات المتّحدة الأميركيّة بطلب وتمويل من السعوديّة على إرسال السّلاح والمعدّات والذّخائر إلى صنعاء على وجه السّرعة، ودفعت السعوديّة ثمن الصّفقة. لكنّ الموقف الأكثر مفاجأةً وتأثيراً في مجرى الأحداث كان الموقف السوفييتيّ، حيثّ أرسلت القيادة السوفييتيّة في موسكو إنذاراً سريعاً إلى حكومة عدن يطالبها بإيقاف إطلاق النّار فوراً، وأبلغت موسكو حكومة عدن أنّ القيادة السوفييتيّة تعارض بقوّة إسقاط حكومة صنعاء.

لماذا؟ على اعتبار أنّ ذلك يهدّد السّلام العالميّ. ويبدو أنّه كان هناك تفاهم بين الاتّحاد السوفييتيّ وأميركا على ضمان استمرار الأوضاع القائمة في اليمن كما كانت عليه، وأنّ ذلك فرضٌ للتّفاهم لأنّ الشّمال

كان منطقة نفوذ غربيّة والجنوب منطقة نفوذ شرقيّة، ولا بدّ من الحفاظ على الوضع القائم وإعادته إلى ما كان عليه. وقد أشفعت القيادة السوفييتيّة موقفها بموقف عمليّ تَمثّل بوقف تزويد جيش الجنوب بصورة فوريّة. ولمّا كان الاتّحاد السوفييتيّ هو المصدر الوحيد لتسليح الجيش الجنوبيّ فقد كان لهذا الضّغط تأثير حاسم في مجرى الحرب، خصوصاً بعدما نفدت الذّخائر، وبالذّات قذائف المدفعيّة والطّيران التي فرغت منها مخازن الجيش في الجنوب، وليس من مصدرٍ لتعويض ما نفد من الاتحاد السوفييتيّ. وكان الموقف السوفييتيّ مؤثّراً في الدّول الأخرى مثل كوبا وألمانيا الشرقيّة والصّين حيث التزموا بالموقف السوفييتيّ. وكان اتفاق الأميركان والرّوس قد أثّر في الصّين وغيرها، وكان للصّين سياسة خاصّة «لا مع السّوفييت ولا مع أميركا». ويبدو أنّ الأميركان أبلغوا السّوفييت أنّه في حال استمرار الحرب وعدم توقّف زحف الجيش الجنوبيّ نحو الشّمال فإنّ هذا سوف يقود إلى صراع بين القوّتين، وأنّ هذا خرق للتّفاهم بينهما.

أمّا لماذا لم تحْكِ القيادة الجنوبيّة مع الاتّحاد السوفييتيّ قبل الحرب؟ فلأنّهم كانوا يخشون بل كانوا يعرفون أنّ السّوفييت سيعارضون الحملة العسكريّة، كونهم ملتزمين ببقاء نظامين في اليمن. بل كان السوفييت يعارضون حتّى نضال الجبهة الوطنيّة. ولهذا لجأت القيادة في عدن إلى وضع السّوفييت أمام الأمر الواقع ولم تفلح سياسة الأمر الواقع، فقد اتّخذ السّوفييت قراراً حاسماً ولا رجعة عنه. وزاد في الطّين بلّة أنّ فروع الأحزاب المدنيّة في الشّمال كانت تعمل على عقْد مؤتمرات لتوحيد نفسها وتعرّض قياداتها وأعضاؤها للاعتقالات. وهذا ما أربك فصائل المعارضة وبالذّات أجنحتها المدنيّة.

في ذلك الوقت، اجتمعت القيادة السياسيّة والعسكرية في الجنوب بقيادة الأمين العامّ عبد الفتاح إسماعيل وفي حضور علي ناصر محمد وعلي عنتر وصالح مصلح، أبرز القادة. وحضرتُ أنا أيضاً. أبلغنا عبد الفتاح بالتّطوّرات السياسيّة وبالموقف السوفييتي والعربي، واقترح على المجتمعين أن تقبل الدّولة في الجنوب وقف إطلاق النّار كموقف لا حياد عنه، والتّفاوض على مرحلة ما بعد الحرب. وهنا انقسم المجتمعون بين مؤيّد ومعارض، وكنت أنا من بين المعارضين

لوقف إطلاق النار، وهو الموقف الّذي اتّخذه أيضاً ممثّلو الجبهة الوطنيّة الدّيمقراطيّة والمقاتلون في الشّمال. أمّا القيادات الجنوبيّة فقد اعترض على الاقتراح من بينها كلٌّ من الشهيد علي عنتر الذي كان وزير الدفاع حينها، ووزير الداخليّة صالح مصلح قاسم وبعض القادة العسكريّين. لكنّ عبد الفتّاح حصل على تأييد باقي أعضاء المكتب السياسيّ من المدنيّين في الجنوب، وعندما اضطرب الموقف سُئل مسؤولو التّموين في الجنوب عمّا إذا كان لديهم ذخائر، فكان الجواب أنّ الذّخائر قد نفدت! وتحت إلحاح عبد الفتّاح الّذي كان رئيس مجلس الرئاسة والأمين العامّ للحزب، وافق المجتمعون على مقترح وقف إطلاق النّار. عارضتُ القرار واعتبرته نكسةً خطيرة بل أُصبت بالإحباط. لكنّ الواضح أنّ المنطق وحسابات المعركة المادّيّة والمنطقيّة كانت تقف إلى جانب عبد الفتاح إسماعيل والقيادة المدنيّة، وأنّ البديل الوحيد لتجنّب هزيمة عسكرية هو القبول بالضّغط الدّوليّ والعربي لوقف إطلاق النّار.

محادثات الكويت

عند ذاك، أعلن الجنوب استعداده لوقف إطلاق النّار. وأرسلت الجامعة العربيّة بعض وزراء الخارجيّة العرب للإشراف على وقف إطلاق النّار والاتّصال بالقيادتين. وتمّ الاتّفاق على عقد محادثات في الكويت بين الطرفين المتحاربين، وفي عدادهم ممثّل الجبهة الوطنيّة والذين كانت حكومة صنعاء لا تعترف بهم. كان هذا جزءاً من التّسوية مع حكومة صنعاء وعدن التي قالت لصنعاء لا بدّ من أن تقبلوا التّفاوض مع المعارضة. وفي شهر شباط / فبراير ١٩٧٩ سافرنا إلى الكويت. عُقدت المحادثات في قصر أمير الكويت. وكان وفد عدن برئاسة عبد الفتّاح إسماعيل، وإلى جانبه وزير الخارجيّة المرحوم محمّد صالح مطيع ووزراء آخرون، كما حضر من جانب الجبهة الوطنيّة سلطان أحمد عمر ويحيى الشامي وجار الله عمر. فيما رأس وفد الشمال علي عبد الله صالح وبعض المدنيّين والعسكريّين. وكانت تلك أوّل مرة ألتقي بعلي عبد الله صالح. كان الجوّ العامّ متوتّراً ومثيراً للمشاعر، لكن الجميع في الّنهاية رضخوا للضّغط وباشروا بإجراء المحادثات. وكانت حكومة صنعاء تريد

الوصول إلى هدنة عسكريّة مؤقّتة. لم يتقبّلوا الهزيمة. أمّا وفد حكومة الجنوب والجبهة الوطنيّة فكانوا يريدون الوصول إلى اتّفاق سياسيّ حول مستقبل اليمن، والدّخول في تحقيق الوحدة اليمنيّة لأنّ قوى الجنوب كانت تشعر أنّها في موقف عسكريّ أقوى. وبعد عدّة أيّام، يومين أو ثلاثة أيّام من المحادثات، كان اتّفاقٌ من ذو شقّين:

الأوّل: اتّفاق بين حكومتَي صنعاء وعدن ينصّ على توحيد اليمن بعد فترة انتقاليّة تستمرّ لمدّة عام وتتمّ الوحدة بناءً على الاتفاقيّات السابقة. وقد وقّع الاتّفاق عبد الفتّاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح.

والثّاني: اتّفاق تفاهم بين المعارضة والسّلطة في صنعاء يقضي بإيقاف المعارك بين الجبهة والسلطة، وسحب قوّات الجيش الشّمالي من المناطق والقرى، وإقامة إدارة مدنيّة، وعدم ملاحقة أفراد الجبهة الوطنيّة، وإيقاف الحملات العسكريّة على القرى التي كانت للجبهة سيطرة عليها، وكذلك التّعويض عن الأضرار ولاحقاً انخراط أفراد الجبهة الوطنيّة في مؤسّسات الدّولة.

الاتّحاد السوفييتي تدخّل من جديد وطلب من الجنوب إيقاف عمل الجبهة الوطنيّة والمقاومة، والخضوع للحكومة الرسميّة في صنعاء والسّماح لها بالسّيطرة على المناطق التي سيطرت عليها الجبهة الوطنيّة في ذلك الوقت «ما كانش مسموح للأحزاب ممارسة نشاطها السياسي». لكنْ بعد شهرين من ذلك الاتفاق، تبيّن أنّ حكومة صنعاء لم تلتزم بالاتّفاق ولم تكن جادّة لا مع النّظام في الجنوب ولا مع الجبهة الوطنيّة. كانت تريد كسب الوقت فقط ولم تكن جادّة في الاتّفاق مع الجميع. أخذتْ تنظّم جيشها وتركّز على تصفية الجبهة الوطنيّة بعدما حصلت على الدّعم العسكريّ من أميركا وبعض الدّول الأخرى من ضمنها الاتّحاد السوفييتيّ. أضف أنها حصلت على مئات الملايين من الدّولارات من دول الخليج. طبعاً قوّات الجبهة كانت قادرة على المقاومة وتمكّنت، من إفشال العديد من الحملات العسكريّة. لكنّ الاتّحاد السوفييتي تدخّل من جديد وطلب من الجنوب إيقاف عمل الجبهة الوطنيّة والمقاومة، والخضوع للحكومة الرسميّة

في صنعاء والسّماح لها بالسّيطرة على المناطق التي سيطرت عليها الجبهة الوطنيّة. كذلك قابَلَ السّفير السوفييتيّ في عدن قيادة الجبهة، وكان لي معه عدّة لقاءات أبلغني فيها أنّ الاتّحاد السوفييتيّ يعارض أيّ نوع من أنواع الصراع مع الجيش في الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة. واستمرّ بالضّغط على حكومة عدن كي توقف دعمها للجبهة الوطنيّة. بطبيعة الحال كنّا نقول لم نكن نحن البادئين بمحاربة الحكومة، بل هي التي بدأتْ وخرقت الاتّفاق. وكنّا نريد أن نستمرّ في القتال حتّى نصل إلى اتّفاق متوازن لأنّنا كنّا ندرك أنّ الجبهة التي تعتمد عليها، وهي الجنوب، وضْعها الاقتصادي صعب ولا سلاح لديها وهي محاصرة عربيّاً. ولم يكن الموقف داخل القيادة الجنوبيّة غير موحّد تجاه هذا الموضوع حيث كان هناك من يؤيّد الموقف السوفييتيّ، ومنهم مَن كان يرى أنّه مطلوب أن نبني الدّولة في الجنوب، أي أن نبني الاشتراكيّة في الجنوب مثل ألمانيا. وما لبث الخلاف أن انفجر داخل القيادة الجنوبيّة من جديد.

أبناء الشّمال في صراعات الجنوب

هناك الكثير من الكلام عن دَور أبناء الشّمال في الصّراعات الدّامية التي شهِدها النّظام في الجنوب، وأنّهم سببٌ في اندلاع الكثير من المواجهات الدامية في الجنوب. نحن لم نكن طرفاً في أيّ صراع في الجنوب على الإطلاق. بل على العكس، فقد كان الصراع داخل الحزب الاشتراكيّ في عدن يقسمنا حول الإخوة المتصارعين فيه. عندما كنّا في عدن في السبعينيات، نشب الصّراع بين الرّئيس سالم ربيع علي وخصومه، لكنّنا لم نكن طرفاً فيه، لأنّ الحزب حينها لم يكن قد توحّد في إطار الشّمال والجنوب، فقد كنّا نعمل تحت اسم الجبهة الوطنيّة في الشمال كفصيل سياسيّ معارض، وكانت الجبهة مكوّنة من حزب الطّليعة الذي تحوّل من البعث إلى الحزب الدّيمقراطيّ الثوريّ، الذي تحوّل من حركة القوميّين العرب. منظّمة المقاومين الثوريّين اليمنيّين، حزب العمل اليمنيّ، اتّحاد الشّعب الديمقراطيّ. كما دخل في بعض الفترات الناصريّون والسبتمبريّون في هذه الجبهة.

كانت علاقتنا مع الإخوة في الجنوب علاقة تحالف وتفهّم، وعند اندلاع الخلاف بين الرئيس سالمين والآخرين لم نكن مرحّبين به على الإطلاق، كما لم نكن طرفاً فيه. كان البعض منّا يتعاطف مع عبد الفتّاح إسماعيل والبعض الآخر مع سالم ربيع علي، وكنت شخصيّاً معجباً بصفاتٍ في كلٍّ منهما، فقد كنت أرى في سالمين رجل دولة ولديه شيءٌ من الكاريزما، وعلاقتي به كانت أقدمَ من علاقتي بعبد الفتّاح إسماعيل، لأنّ سالمين أتى إلى صنعاء قبل أحداث أغسطس/آب 1968م في صنعاء وعشنا معاً، وعندما حللْت في عدن كان أوّل من استقبلني، وكان سالمين رجلاً نشيطاً ويحسن علاقته بالآخرين، وكنت معجباً بديناميكية الرجل وسرعة بديهته، وقدرته على مجابهة الأحداث. باختصار، كان رجلاً صاحب قرار.

لقد فوجئنا بالصّراع، وعندما تمّ إقصاء سالمين وحدث القتال لم نعد قادرين على أن نؤثّر في الأمر. فبعد انتصار الطرف الذي كان ضدّ سالمين لم يعد في الإمكان السيطرة على الوضع. وأحداث سالمين كانت مرتبطة بما حدث في صنعاء من مقتل الرّئيس الحمدي ثمّ مقتل الرئيس أحمد حسين الغشمي الذي قتَلَه الفدائيّ مهدي المعروف بـ«تفاريش» وتعني بالروسية «الرفيق» بتعليمات من سالمين الذي أعطى أمراً بذلك لصالح مصلح، بناءً على طلب من الأخير نفسه. وكان كلٌّ من المرحومين سالم ربيع وصالح مصلح قد أخذا عهداً على نفسيهما بألَا يتركا حادثة مقتل الحمدي تمرّ دون أن يأخذا بالثّأر له، لأنّهما شعرا بالإهانة، خصوصاً أنّ الرّئيس الحمدي اغتيل عشيّة زيارته إلى عدن.

يعد ذهاب سالمين اتّضح أنّه ترك فراغاً كبيراً لم يملأه أحد، وكان فعلاً يعدّ الرّكن الثّالث إلى جانب عبد الفتّاح وعلي ناصر. وفي رأيي أن أحداث سالمين عام ١٩٧٨ كانت بداية الانكسار الذي حدث لاحقاً، لأنّ هذا الخلاف كان له الأثر الكبير في مدّ جذور الصّراعات التي تلاحقت فيما بعد. وبالفعل تحقّق الانتقام بقتْل الرئيس الغشمي.

رأى خصوم سالمين أنّ الحادث أضرّ بالدّولة في الجنوب، لأنّه تمّ دون علم المكتب السياسيّ والحزب، ولهذا كان لا بدّ من أنْ يتحمّل الرئيس مسؤوليّة هذا القرار وتبعاته. صحيح أنّ موضوع مقتل

الغشمي كان محلّ ترحيب الجميع، على الرغم من عدم إشعارهم بذلك، إلّا أنّ خصوم سالمين اتّخذوا ذلك كذريعة لتصفية الحساب معه، فقد كانت هناك خلافات داخليّة، وحُسم الموضوع من دون أن نكون طرفاً فيه لا من قريب ولا من بعيد. وعلى أيّ حال، ندم الجميع على ذلك، كلّ الأطراف بدون استثناء لأنّ مقتل سالمين كان في الحقيقة خسارة، وأقول بصراحة إن سالمين لو لم يُقتل وأرسل إلى إثيوبيا، كما تم الاتفاق عليه، ومكث هناك، كان لقيادة الحزب أن تعيده بعد مرور عدّة أشهر. أنا على يقين من أنّ سالم ربيع وخصومه لم يكونوا راغبين في الدخول في قتال مسلح، لكنّ ما حدث أنّ أحد أفراد الحرس الخاصّ بالرئيس ظنّ أنّه إذا سافر فسوف يتخلّى عنهم، فأطلق النّار على مقرّ اجتماع المكتب السياسيّ في منزل علي ناصر محمد، وهناك اندلع القتال، وبدأت المعارك واتُّخذ القرار بعدها بإعدام سالمين، وباقي القصّة معروف.

وفي رأيي أن أحداث سالمين عام ١٩٧٨ كانت بداية الانكسار الذي حدث لاحقاً، لأنّ هذا الخلاف كان له الأثر الكبير في مدّ جذور الصّراعات التي تلاحقت فيما بعد.

ولادة الحزب الاشتراكي الموحّد

كما سبق أن أشرت، كنّا قد بدأنا الحوار مع سالم ربيع علي وآخرين لتأسيس الحزب الموحّد لليمن كلّه، وبعد حرب عام ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب مباشرة توصّلنا إلى توقيع اتّفاق بين الأحزاب السياسيّة في الشّمال والجنوب حاكمةً وغيرَ حاكمة، من أجل توحيد نفسها تنظيميّاً وسياسيّاً في حزب واحد يسمّى الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ، وكنّا نحاول بهذا استلهام التّجربة الفيتناميّة، يعني إقامة حزب واحد، جزء منه يحكم وجزء آخر يعارض، شرط ألّا يُعلن أنّه حزب موحّد. هكذا أسّسنا حزباً واحداً وبقيادة واحدة، لكنّنا أعلنّا أنّ هناك حزباً في الشمال يسمّى حزب الوحدة الشعبيّة، غير أنّ الحزب كان واحداً والمكتب السياسي واحداً.

وفي ٩ كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٧٨ تمّ التّوقيع على تكوين الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ مكوّناً من الأحزاب والمنظمّات الآتية:

الحزب الدّيمقراطيّ الثوري في الشمال وقّع عنه جار الله عمر وسلطان أحمد عمر.
التنظيم السياسيّ الموحّد في الجنوب وقّع عنه: عبد الفتّاح إسماعيل وعلي ناصر محمّد.
حزب الطليعة الشعبيّة الذي جاء من البعث في الشمال وقّع عنه يحيى محمّد الشامي وعبد العزيز محمّد سعيد.
الاتّحاد الشعبيّ الديمقراطيّ الذي ضمّ الماركسيّين في الشمال والجنوب وقّع عنه عبد الله صالح عبده ومحمّد عبد ربّه السلامي.
منظّمة المقاومين الثوريّين اليمنيّين، وهي منظّمة مسلّحة كانت في الشمال مدعومة من عدن. وقّع عنها حسين الهُمزة ومحمّد صالح الحدي.
حزب العمل الذي كان موجوداً في صنعاء وفي عدن. وقّع عنه عبد الواحد غالب «المرادي» وعبد الباري طاهر.
عقدت هذه الأحزاب مؤتمرات منفصلة، كلٌّ على حدة، ثمّ عُقد مؤتمر عامّ واحد للحزب في عدن في مارس/آذار ١٩٧٩، واتّفق الجميع على برنامج سياسيّ واحد ومكتب سياسيّ واحد ولجنة مركزيّة واحدة. وإن كان ضمناً هناك فرعان للحزب، فرع علنيّ في الجنوب يحكم هو الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ، وفرع سرّيّ في الشمال يعمل تحت اسم تنظيميّ «حزب الوحدة الشعبيّة اليمنيّ في الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة» إلى جانب الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة. وقد تمّ اختياري في هذا المؤتمر عضواً في المكتب السياسيّ، كما اختير مساعد سكرتير حزب الوحدة صالح مصلح قاسم وزير الداخلية في عدن آنذاك. وبعد عدّة أشهر انتخبتني اللجنة المركزيّة سكرتيراً معلَناً لحزب الوحدة الشعبيّة في الشّمال باقتراح من صالح مصلح قاسم الذي تخلّى عن السكرتاريّة. وكان ثمّة الجبهة الوطنيّة التي يرأسها المرحوم سلطان أحمد عمر. ضمّ المكتب السياسيّ ٢٥ عضواً، وكنت أنا ممثّل الحزب في قيادة الجبهة الوطنيّة التي كانت تضمّ آخرين من خارج الحزب. كانت هناك قيادة للحزب أتولّى أنا مسؤوليتها، وكانت هناك أيضاً قيادة للجبهة الوطنية ممثلين من الحزب والأحزاب الأخرى. استمرّ الصّراع في الشّمال، وعاد التوتّر إلى العلاقة بين الشّمال والجنوب. ولم يُنفَّذ اتّفاق الكويت بين الحكومتين. تلك الفترة

كانت صعبة إذ انقسمتْ قيادة الحزب في الجنوب. كانت الظروف صعبة بالنسبة إليّ لأنّنا واصلنا القتال ضدّ النّظام في الشّمال والحكومة غير مستعدّة لتقديم أيّ تنازلات، حيث كنّا نقاتل في ظروف صعبة وسط انقسام المكتب السياسيّ في الجنوب بين مؤيّد للاستمرار في خوض العمل المسلّح وداعٍ إلى الانسحاب الكلّيّ والسّريع من القتال. هنا حصل الانقسام داخل القيادة في الجنوب ما بين عبد الفتاح إسماعيل ومعه بعض الشخصيّات من جهة، وعلي ناصر وعلي عنتر مصالح مصلح ومحمد صالح مطيع وعلي سالم البيض وعلي شائع، ومعهم آخرون، من جهة ثانية، كانوا كلّهم ضدّ عبد الفتّاح.

وقف الكفاح المسلّح في الشّمال

بعد رحيل سالمين صار عبد الفتّاح الأمين العام للحزب وعلي ناصر محمّد تولّى رئاسة الدولة، وكان هذا وضعاً مناسباً وطبيعيّاً فتوزيع السلطة بهذا الشّكل وفَصْل رئاسة الدّولة عن أمانة الحزب كان إجراءً ملائماً ويتّفق مع متطلّبات الأوضاع القائمة، طبعاً عبد الفتّاح كان خطأه أنّه أمسك برئاسة الدّولة والحزب اقتداءً بما كان حاصلاً في الاتحاد السوفييتي أيّام بريجنيف الذي كان يجمع بين منصبَي رئاسة الدولة وأمانة الحزب. برزتْ مقترحات بأن يجمع عبد الفتّاح بين منصبَي الأمانة العامّة ورئاسة مجلس الشعب الأعلى (رئاسة الدولة) على أن يتولّى علي ناصر رئاسة الوزراء، وفي اعتقادي أنّ هذا الإجراء كان غير ملائم، لأنّ إقصاء علي ناصر من رئاسة الدّولة قد خلق بعض الحساسيّة عنده. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية راكم المسؤوليّة على عبد الفتّاح، بينما كانت مواصفاته وإمكاناته أن يقتصر دوره على رئاسة الحزب، ويكون بمثابة «المرشد العام» إذا صحّ التّعبير، الأمر الذي خلق جوّاً من الانتقادات لأداء عبد الفتّاح في منصب رئاسة الدّولة رغم أنّ العبء الرئيسيّ في الأمور التنفيذيّة يقوم به مجلس الوزراء.

حدثتْ بعض التطوّرات التي فاقمت الخلاف ومن ضمنها الآثار التي ترتّبت على حرب عام ١٩٧٩ بين الشّمال والجنوب، فقد لعب عبد الفتّاح إسماعيل دوراً رئيساً في إيقاف الحرب، كما أن السوفييت

والجامعة العربيّة ضغطوا من أجل وقف القتال، فنشأ موقف نقديّ تجاهه عند بعض القادة الذين كانوا متحمّسين لمواصلة الحرب، واعتبروا عبد الفتّاح مسؤولاً عن التّراجع الذي حصل، خصوصاً بعد اتّفاق الكويت حيث حمّله بعضهم مسؤوليّة الهزيمة في الحرب وبعضهم الآخر حمّله مسؤوليّة شلل الدولة لكونه كان يقضي الوقت مع المثقّفين والشعراء ومنهم الشاعر علي أحمد سعيد (أدونيس) يقرضون الشعر والفلسفة ولا يهتمّ بشؤون الدولة، وأنّه ليس نشيطاً وديناميكيّاً مثل سالمين.

إلى جانب ذلك كانت الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة متأزّمة، حيث إنّ الدّولة في الجنوب محاصرة من جميع الدّول سواء الخليج أو الشّمال. وتسرّبت أنباء عن تغييرات محتملة في قيادة الحزب، وأنّ عبد الفتّاح ينوي إحداث هذه التغييرات لصالحه. جميع هذه الملاحظات على عبد الفتّاح ألّبت الآخرين عليه فتوحّدوا ضدّه، وكان لا بدّ من توزيع المناصب بين القيادة. الأمين العام للحزب كان لا بدّ أن يتخلّى عن رئاسة الدولة لعلي ناصر لأنّه كان الأقدر على قيادة الدولة، وعبد الفتّاح كان رجلاً حالماً مفكّراً وروحياً ومرشداً ومثاليّاً و«مش» رجل إدارة ودولة.

أزمة مخابرات القوّات المسلّحة

بدأت الأزمة بمشكلة بين وزارة الدفاع، وكان الوزير يومها علي - عنتر، وبين وزير أمن الدولة محمّد سعيد عبد الله (محسن). والأخير فدائيّ قديم ومن أنصار عبد الفتّاح وقد أُرسل إلى ليتوانيا بعد إقصائه من منصبه. وتطوّر الموقف الخلافي مع عبد الفتّاح وخصومه كلّهم من الذين لهم تأثير في الجيش لكونهم من قادة جيش التحرير أثناء الكفاح المسلّح: علي عنتر، علي شائع هادي، صالح مصلح قاسم، محمد صالح مطيع، وعلي سالم البيض وآخرون، راحوا يطالبون باستقالته في البداية من رئاسة الدولة، ثمّ تطوّر الأمر إلى المطالبة باستقالته من رئاسة الدولة والأمانة العامّة للحزب. وكان قسم آخر يضمّ بعض الأخوة المثقّفين والذين وفدوا من مختلف الفصائل السياسيّة [اتحاد الشعب الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبيّة] منهم أبو بكر باذيب، أنيس حسن يحيى، عبد الغني عبد القادر يعارضون

الاستقالة. وكان ممثّلو الحزب في الشّمال في المكتب السياسي محتارين، فمن ناحية لدينا ملاحظات على الاداء العام كلّه، ولدينا شيء من النّقد على ما حصل بعد حرب ١٩٧٨، في حين إنّ علاقتنا بعبد الفتّاح وبالطرف الآخر جيّدة. لكنْ بعد جدل وحوار اقتنعنا بأنّ استقالة عبد الفتّاح يمكن أن تؤدّي إلى تجنّب هذه الأزمة. هنا تدخّل السّفير السوفييتي وجلس مع خصوم عبد الفتّاح وحاول إقناعهم بالتخلّي عن موقفهم لكنّهم رفضوا.

تمّ انتدابنا أنا وشخصين آخرين هما أنيس حسن يحيى وعبد العزيز عبد الولي باعتبارنا أقرب إلى عبد الفتّاح، لنقنعه بالاستقالة على أن يُعلن أنّ الأسباب صحّيّة وأنّه مريض.

توتّر الموقف إلى أبعد حدّ وخشينا أن يفلت الوضع، ورغم سيطرة الآخرين على الجيش والأمن إلّا أنّ بعض ضبّاط الجيش والأمن اتّصلوا بعبد الفتّاح إسماعيل وقالوا له إنّهم يقفون إلى جانبه، كما أنّ قادة المليشيا الشعبيّة كانوا يقفون إلى جانبه. لكنّ عبد الفتّاح رفض رفضاً باتّاً أن يكون هناك تأثير من الجيش ورأى أنّ الوضع، يمكن أن تحسمه القيادة المدنيّة. وبعد التوتّر واحتدام المناقشة في المكتب السياسي واللجنة المركزيّة تمّ التّوصّل الى حلٍّ وسط وهو أن يُطلَب من عبد الفتّاح الاستقالة من قيادة الحزب والدولة، وأن يتسلّم هذين المنصبين علي ناصر محمّد مقابل تكريم عبد الفتّاح بمنحه وسام الثّورة «١٤ أكتوبر» واستحداث منصب رئاسة الحزب وتعيينه رئيساً فخريّاً للحزب كنوع من الإخراج الذكيّ للأزمة، ثمّ يغادر إلى موسكو. وقد تمّ انتدابنا أنا وشخصين آخرين هما أنيس حسن يحيى وعبد العزيز عبد الولي باعتبارنا أقرب إلى عبد الفتّاح، لنقنعه بالاستقالة على أن يُعلن أنّ الأسباب صحّيّة وأنّه مريض. وعندما أبلغنا عبد الفتّاح بموضوع الاستقالة فوجئ بالقرار إذ لم يكن يتوقّعه، وسألَنا عن الأسباب فقلنا تجنّباً للأزمة. وبعد هنيهة من التّفكير قال: «أنا لست بمريض ولكن إذا كانت هذه إرادة الحزب ورغبة أعضاء المكتب السياسي، بمن فيهم أنتم، فأنا على استعداد لفعل ذلك». وتناول القلم، وكتب تلك الاستقالة المشهورة، وقبل أن يكمل جاء فضل محسن عبد الله متحفّزاً، وكان موجوداً في نفس المكان، وفي لحظة سريعة انتزع ورقة الاستقالة من يد عبد الفتّاح وقال له «لن

تستقيل ولن تكتب الاستقالة، لأنّ الحزب لا يوافق على ذلك»! ولم يكن فضل محسن يومها عضواً في المكتب السياسي، لكنّه كان قياديّاً في الجبهة القوميّة وفي الوقت نفسه مقرّباً من عبد الفتّاح إسماعيل. توتّر الجوّ بيننا، لكنّ عبد الفتّاح تدخّل من جديد وأقنع فضل محسن بأن يعيد ورقة الاستقالة وواصل كتابة النصّ. ولم أعد أتذكّر هل الاستقالة كتبت في نفس الورقة التي انتزعها فضل محسن، أم أنّ عبد الفتّاح كتبها على ورقة أخرى وسلّمها لنا.

ذهبنا لإبلاغ المكتب السياسي بالاستقالة، واستدعيت اللجنة المركزيّة للانعقاد «من شان» توافق على الانقلاب الذي كان يتمّ داخل المكتب السياسيّ واللجنة المركزيّة. فوجئ النّاس بهذا الحدث وأصرّ بعض أعضاء اللجنة المركزيّة على ضرورة حضور عبد الفتّاح، لكنّ آخرين رفضوا، وفي النّهاية قبلت اللجنة المركزيّة الاستقالة بأغلبيّة مقبولة، ٥٠ عضواً، وعارض الاستقالة ١٩ عضواً. وتمّ انتخاب علي ناصر محمّد رئيساً لمجلس الرئاسة وأميناً عامّاً للحزب، وتعيين عبد الفتّاح رئيساً فخريّاً للحزب ومنحه وسامَ الثّورة «١٤ أكتوبر». كانت هذه تسوية داخل الحزب لكن كان واضحاً أيضاً أنّه «كان في» معارضة للاستقالة حيث حصلت اتّصالات كثيرة من بعض ضبّاط الجيش الذين أبلغوا عبد الفتّاح أنّهم يرفضون الاستقالة وأنّهم على استعداد للوقوف إلى جانبه، لكنّ عبد الفتّاح كان رجلاً عاقلاً، مثقّفاً ينظر إلى البعيد، فأقنع الجميع بأنّه طالما النظام والحزب هما الباقيان فهذا هو الأهمّ، وأنّه لا يمكن أن يُدخل البلاد في أزمة أخرى، ولم يتّخذ أيّ إجراء مخالف على الإطلاق. وكان لدى عبد الفتّاح عدد قليل من الحرّاس في حدود ١٠ أشخاص، فأمرهم بالتزام الهدوء وعدم فعل أو قول أي شيء.

وأشهد اليوم أنّ عبد الفتّاح إسماعيل كان رجلاً بعيد الأفق وهو الزعيم اليمنيّ الوحيد الذي أخذ هذا الموقف وجنّب البلاد والحزب الأسوأ. وكان من أسباب الأزمة الجمع بين المنصبين كما سبق أن قلت، لكن بعد ذلك لم تُسوَّ الخلافات وتفاقمت الأزمة كما سوف نرى فبلغت ذروتها و«ما عاد فيه إمكانيّة للحلول الوسط.«

المهمّ، سافر عبد الفتّاح إلى موسكو وتولّى علي ناصر محمّد رئاسة الدّولة وأمانة الحزب وبدأت سياسة فيها قدْر من الانفتاح على الدول

المجاورة ومع الشّمال، أي أيديولوجيّة أقلّ، ومعنى الانفتاح أن يتعامل مع الدّول الأخرى بطريقة عمليّة براغماتيّة بطريقة المصالح وبقدر أقلّ من الأيديولوجيّة.

اتّفاقيّات لا تُنفّذ

كما سبق أن أشرت إلى أنّه بعد إقالة عبد الفتّاح تولّى علي ناصر رئاسة الدولة والأمانة العامّة للحزب، الأمر الذي أنتج سياسة قائمة على الانفتاح على الدّول المجاورة ومنها الشّمال، والسّعي إلى حلّ المشاكل بالطرق السّلميّة. في ذلك الوقت أنا كنت أتّخذ الموقف الوسط، أريد للحزب أن يتوحّد في الجنوب حتّى لا يؤثّر علينا في الشّمال. الحرب بين الجبهة الوطنيّة والحكومة استمرّت في فترة حكم علي ناصر، كنت أعيش في «عقّان» [قرب الحدود الشماليّة] وأذهب إلى الشّمال، واستطاعتْ قوّات الجبهة، رغم قلة الدّعم، أن تحقق بعض المكاسب والسّيطرة على بعض المناطق، غير أنّ الضغوط الدولية بتوقيف الحرب ازدادت وبالذات من الاتّحاد السوفييتي ومن دول المنطقة.

انتهج علي ناصر سياسة حل المشكلة مع الشمال من دون أن يكون هناك خسارة للعلاقة مع الجبهة الوطنيّة. ويعني هذا أن نصل إلى حلٍّ متوازن مع صنعاء. في المقابل، تراجع دعاة استمرار الحرب داخل المكتب بسبب إمكانات الدولة والوضع الإقليمي والضّغط السوفييتي. أي أنّ الظروف لم تكن لصالحنا، لذلك اضطُررنا إلى البحث عن حلّ سياسي. وتدخّلت الجامعة العربيّة من خلال أمينها العامّ حينها الشّاذلي القليبي، الذي قصد صنعاء وعدن وقد قابلتُه في مطار عدن. كما تدخّل ياسر عرفات وسيطاً بين الجبهة الوطنيّة والسلطة في صنعاء. وكان الشّاذلي القليبي الأكثر جدّيّة في الوساطة، لأنّ ياسر عرفات كان مشغولاً بالقضيّة الفلسطينيّة. المهمّ، بعد وساطاتٍ محليّة وعربيّة ومحادثاتٍ مباشرة بين علي ناصر محمّد وعلي عبد الله صالح وممثّلي الجبهة الوطنيّة، تمّ الاتّفاق على وقف إطلاق النّار وإرسال مراقبين فلسطينيّين للفصل بين المواقع.

علي ناصر التقى علي عبد الله صالح حيث توصّلا إلى اتّفاقٍ سمّي «اتّفاق تعز» عام ١٩٨٢. وتضمّن الاتّفاق توقُّف القتال بين الجبهة

والسّلطة، وأن يكون الجنوب وسيطاً مسؤولاً بين الطرفين. استقبلنا الاتّفاق بعدم الارتياح. وفي هذه الأثناء، توقّف الدّعم عن الجبهة الوطنيّة من قبل الدّول التي كانت تؤيّدها بما فيهم السوريّون الذين دعمونا بعد ذهاب السادات إلى إسرائيل. وكان علي ناصر يرغب بالتّفرّغ للتّنمية ولذلك ذهب إلى تعزّ والتقى علي عبد الله صالح حيث توصّلا إلى اتّفاقٍ «اتّفاق تعز» عام ١٩٨٢. نحن في الجبهة الوطنيّة والحزب في الشّمال استقبلنا الاتّفاق بعدم الارتياح، واعتبرنا أنّ هذا يضعفنا في المفاوضات. لكنّ المكتب السياسيّ للحزب وافق على الاتّفاق فيما وقف إلى جانبنا صالح مصلح وعلي عنتر.

تضمّن الاتّفاق إطلاق المعتقلين من جانب الحكومة ومن جانبنا، وبقاءنا في المناطق، واستمرار إصدار صحيفة «الأمل» في صنعاء، والفصل بين قوّات الجبهة وقوّات الدّولة، ونزع الأسلحة من المناطق. وتوقّف الدّعم عن الجنوب. فاستغلّت الحكومة هذا الاتّفاق ولم تنفّذه بل استمرّت بضرب الجبهة واعتقال المدنيّين من أعضاء الحزب في صنعاء وتعزّ إلخ.

بعد ذلك انسحب المراقبون الفلسطينيّون وتمكّنت الحكومة من تحقيق بعض النّجاحات في بعض المناطق بواسطة الجيش النّظامي. هنا تدخّل الجنوب سياسيّاً واتّفقوا على ذهاب وفد من الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشّعبيّة إلى صنعاء للتّفاوض. شارك في مفاوضات صنعاء مع الرّئيس علي عبد الله صالح في فتراتٍ مختلفة جار الله عمر ويحيى الشّامي وسلطان أحمد عمر وعبد السلام الدّميني وسعيد الجناحي وعلي محمد الصّراري. وقد تواجد هؤلاء في صنعاء لإصدار صحيفة «الأمل». كنّا نتفاوض مع الحكومة ونصدر الجريدة والقتال مستمرّ، ولم يكن لدينا دعمٌ. عام ١٩٨١ توصّلنا إلى اتّفاقٍ مع الحكومة لكنّ الأخيرة رفضت التّوقيع عليه. قالوا «خلّوه مكتوب» ولم يوقّعوا لأنّهم كانوا في وضعٍ أقوى.

في هذه الفترة طرأ عاملان جديدان:

العامل الأوّل: خلافٌ في عدن بين علي ناصر وعلي عنتر والآخرين. أضعف هذا الأمر موقفنا وقد استفاد علي عبد الله صالح من الخلاف.

العامل الثّاني: دخول الإسلاميّين في المعركة إلى جانب الرئيس ضدّ الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشعبيّة. كان لديهم أفراد مسلّحون قاتلوا إلى جانب الجيش النّظامي. من جهة أخرى، استمرّ دعم دول الخليج لعلي عبد الله صالح والضّغط على الجنوب، وهذا ما زاد من إضعاف موقفنا.

أثناء تواجدنا في صنعاء تمّ استدراج الدّكتور عبد السلام الدميني واثنين من أقاربه، أخيه وابن عمّه، إلى الأمن الوطني وقتلوهم خنقاً في اللّيل ثمّ حملوا جثّثهم ورموهم من رأس «نقيل يسلح» على أساس أنّه حادث مروريّ بانقلاب سيّارة، لكنّ البعثة الطبيّة الصينيّة في المستشفى بذمار قالت إنّهم ماتوا خنقاً ولم يقع حادث سيّارة. حصلت هذه الحادثة ونحن موجودون في صنعاء للمفاوضات مع الحكومة. تأزّم الموقف من جديد بيننا وبين النّظام. كنتُ والأخ يحيى الشامي موجودين في صنعاء، وكانت التّعليمات تقضي بتصفيتنا أيضاً نحن المفاوضين. وكان بعض قادة الجبهة قد بدأوا العودة إلى الشّمال فتمّت تصفيتهم عن طريق الاغتيالات.

أرسلتْ القيادة في الجنوب وفداً برئاسة المرحوم عبد الله الخامري، وزير الدولة، للاحتجاج على قتل عبد السلام الدميني. وعندما عرفوا أنّنا محاصرون في صنعاء أرسلوا الوفد المذكور، وطلبنا السّماح لنا بالسّفر إلى عدن كما اتّفقنا مع ممثّل الحكومة وكان حينها الأستاذ محمّد الرباعي، وهو شخصٌ وطنيّ وديمقراطي ولا يرغب بالقتل. اتّفقنا على كلّ شيء وطلبنا العودة إلى عدن، لكنّ الحكومة رفضت. وقد استلمنا رسالة من أعضاء الحزب في صنعاء يخبروننا بأنّ علينا أن نغادر أنا ويحيى الشامي إلى عدن فوراً وإلّا ستتمّ تصفيتنا بعد ساعات. ولم تتّخذ الحكومة أيّ إجراء للتّحقيق في قتل الدميني ومن معه. وقد طلبنا من ممثّل الحكومة الأستاذ الرباعي أن يسمح ليحيى الشامي بالسّفر على طائرة الوفد الّذي قدم من عدن، أمّا أنا فأسافر عبر المناطق الوسطى على أساس أنّي مع ممثّلي الحكومة فأذهب إلى هناك كي أساهم بوقف إطلاق النّار.

قلنا إذا كان لا بدّ أن نموت يبقى يحيى الشامي وأموت أنا وليس جميعنا طبعاً. كان عند كلّ واحد منّا نوعٌ من نكران الذّات. كلّ واحدٍ يرغب في أن يضحّي قبل غيره، ونحن قلنا إذا كان لا بدّ أن نموت

يبقى يحيى الشامي وأموت أنا وليس جميعنا طبعاً. كان عند كلّ واحد منّا نوعٌ من نكران الذّات. كلّ واحدٍ يرغب في أن يضحّي قبل غيره، فذهب يحيى الشامي مع الخامري إلى المطار ومُنع من السّفر على الطائرة التّابعة للوفد إلى عدن. وعندما وصل الوزير عبد الله الخامري إلى عدن أبلغ قيادة الحزب علي ناصر محمّد وعلي عنتر والآخرين بخطورة الوضع، وعقد اجتماعاً للمكتب السياسي وتمّ الاتصال بالرئيس علي عبد الله في المساء وطلبوا منه السّماح بنزول طائرة في مطار صنعاء لنقل جار الله ويحيى الشامي إلى عدن.

كان الجو هنا في صنعاء متوتّراً. وأبلغوا الرّئيس احتجاج القيادة الجنوبيّة على عدم الالتزام بالاتّفاق. وعند الساعة الثّامنة مساءً فوجئنا بدعوة الرّئيس لنا إلى منزله في الحصبة حيث قال: أنتم تريدون أن تثيروا مشكلةُ بين عدن وصنعاء. طلبنا منه التّحقيق في مقتل عبد السلام الدميني. قال إنّ هذا حادث سيّارة. قلنا لا بدّ من تشكيل لجنة للتّحقيق في مقتله هو وزميليه. في هذه الأثناء، كانت الاتّصالات بين قصر الرّئاسة في عدن وقصر الرئاسة في صنعاء متواصلة. وعند الساعة التاسعة مساءً اتّصل علي ناصر محمّد وطلب أن يتحدّث معنا مباشرةً. قال: أريد أن أطمئنّ على وجودكم لأنّ الخامري أبلغهم أنّه إذا لم تلحقوا بهم سينتهون.

بالفعل، كان ثمّة محاولة اغتيال. أصرّ علي ناصر على أن يرسل طائرة فوعده الرئيس علي عبد الله صالح ألّا يحدث أيّ شيء. وتمّ الاتّفاق بين الطرفين في تلك اللحظة عبر المكالمة الهاتفيّة ونحن موجودون في القصر، بأن نعود إلى عدن بحيث يأتي يحيى الشامي بالطّائرة وأنا أتوجّه مع وفد الحكومة إلى المناطق الوسطى لتهدئة الوضع حيث انتشر القتال على أثر قتل عبد السلام الدميني. وفي اليوم التّالي سافر يحيى الشّامي إلى عدن بشكلٍ عادي وأنا سافرت في سيّارة مع وزير العدل يومها إسماعيل الوزير [اسم أسرته]، ومع رئيس العمليّات عبد الله حسين البشيري أمين عام الرئاسة.

وصلنا إلى يريم بعد الظّهر ونمنا جميعاً داخل معسكر الجيش هناك. وكانت هناك محاولة لقتلي من داخل المعسكر من قبل الإسلاميّين، لكنّ قائد المعسكر رفض تنفيذ العمليّة سواءً داخل المعسكر أو في الطّريق. وقال إنّه لا تعليمات من صنعاء. كان هذا القائد من منطقة

قريبةٍ لمنطقتنا ولا يريد أن تنفّذ العمليّة في معسكره. وفي صباح اليوم التّالي أرسل معي قوّةً من المعسكر إلى منطقة الرّخمة حيث تعسكر الجبهة. إسماعيل (الوزير) ومن معه ذهبوا إلى مكانٍ آخر. وهناك بين رفاقي وزملائي شعرت بالأمان. وشعرتُ بأنّ بعض الحرس الّذين كانوا معي متعاطفون مع الجبهة بصورة سرّية حيث أخبروني بالمحاولات التي دُبّرت ضدّي. وأمّنوا وصولي إلى مواقع الجبهة بسلام، وبعد يومين ذهبت إلى عدن وعقدنا اجتماعاً للمكتب السّياسي لتدارس الوضع. وهنا بدأنا مرحلة جديدة في عملنا في الشّمال.

التراجع عن الكفاح المسلّح

في المرحلة الجديدة كان الوضع على النّحو الآتي: معارك عسكريّة في بعض المناطق الوسطى وذمار وتعزّ بين قوّات الحكومة والجبهة. ضحايا كثر من الطّرفين. اغتيالات توجّهها قوّات السلطة ضدّ الناس الّذين عادوا من الجبال إلى المناطق على أثر اتّفاقيّة تعزّ. كانوا يصفّونهم جسديّاً والحكومة لا تقبل أيّ حلّ سلميّ. عندنا في قيادة الجبهة الوطنيّة والحزب كانت هناك أصوات تقترح إعلان التّخلّي بصورةٍ علنيّة عن الكفاح المسلّح. كان هناك خلاف في قيادة الحزب فرع الجنوب بين علي ناصر وعلي عنتر، وكانت حكومة صنعاء تعرف بهذا الموضوع وتتابعه وتستفيد منه في صراعها مع الجبهة. هذا الوضع طبعاً أثّر على حالتنا. كان الضّغط السوفييتي مستمرّاً لإيقاف المعركة وقد نشأت أغلبيّةٌ داخل المكتب السّياسي لا تؤيّد مواصلة الكفاح المسلّح وتقول إنّه لا بدّ من تغيير إستراتيجيّة الحزب رغم علمها أنّ حكومة صنعاء لم تلتزم بالاتّفاقيّة السابقة. ولذلك وصلنا نحن إلى قرارٍ رغم هذه الخسائر بتغيير إستراتيجيّتنا وتغيير التكتيك الذي كنّا نتّبعه. وأصدرنا برنامجاً سمّيناه «برنامج التغيير الدّيمقراطي»، أظن أنّ هذا كان في عام ١٩٨٢. وأعلنّا انتهاء فكرة الكفاح المسلّح واستعدادنا للعمل السلميّ. طبعاً بقيت هناك أصوات معارضة داخل فرع الحزب في الشمال والجبهة الوطنيّة الدّيمقراطيّة. ولكن أنا شخصياً كنت قد اقتنعت بأنّه لم تعد هناك إمكانيّة للمقاومة لأنّ الشروط الداخليّة والخارجيّة غير متوفّرة. والحكومة في صنعاء

استغلّت هذا التّراجع من قبلنا وأمعنت في حملات اغتيال أعضاء الجبهة وأعضاء الحزب، واستمرّت في أعمال القمع والتّعذيب بشكلٍ شديد واعتبرت أنّها انتصرت ونحن انهزمنا. وأنّها يجب أن تقوم بكلّ ما يقوم به المنتصر.

المهمّ، بدأنا نطرح برنامج التغيير الدّيمقراطي، وصنعاء من جانبها أعلنت عن تكوين «المؤتمر الشّعبي العام». شارك بعض رفاقنا في تأسيس المؤتمر الشّعبي، منهم محمّد الشيباني وبعض الأعضاء في المناطق. أنا لم أشارك. لم أكن في صنعاء في ذلك الوقت. وعندما أعلن عن تكوين المؤتمر الشّعبي اعتبرت ذلك خطوةً في سبيل الاعتراف بوجود آراء مختلفة، حيث كانوا يعتبرون أنّ الحزبيّة خيانة. وكان دستور الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة يحرّم الحزبيّة. لكنّ الغرض من إنشاء المؤتمر الشّعبي كان أن يقيموا تنظيماً مشابهاً لما هو حاصلٌ في عدن - أقصد الحزب الاشتراكي اليمنيّ - الذي يقوم بتعبئة النّاس وهي وسيلة من وسائل الصّراع. لكن لم يكن تأسيس المؤتمر الشّعبي العام فكرةً ديمقراطيّة من النّاحية الموضوعيّة فقد ضمّ اتّجاهاتٍ مختلفة، اليسار والوسط واليمين والقوميّين والإسلاميّين الذين كان لهم الدّور الكبير في هذا التّنظيم.

في تلك المرحلة - أي عام ١٩٨٢ كنت في عدن. وكنتُ منزعجاً جدّاً من النّتائج التي انتهت إليها الأوضاع في الشّمال، فقد أصبحنا مهزومين. رفاقنا في السّجون والحكومة لم تفِ بأيّ وعد، لم يعد هناك إمكانيّة للضّغط فقد أوقفنا الصّراع المسلّح وكانت المرحلة صعبة بالنسبة إليّ. وجاء التّطوّر السلبيّ الّذي أدّى إلى خيبة الأمل حيث بدأت القيادة في عدن، بهدف توحيد صفوفها، باتّخاذ إجراءات ضدّ أنصار عبد الفتّاح إسماعيل الذي كان منفيّاً في موسكو. وكان الكثير منهم أصدقاء، اعتقلوا حسين قماطة، قائد القيادة الوطنيّة للمليشيات الشّعبيّة، وقيل إنّه انتحر داخل السّجن، وكذلك اعتقلوا عبد العزيز عبد الولي، عضو مكتب سياسي، وهو فدائيّ ووزير سابق كان من أنصار عبد الفتّاح توفّي في ألمانيا الدّيمقراطيّة. ولم تُعرف كيفيّة وفاته. وتمّ اعتقال محمّد سعيد عبد الله «محسن»، وزير أمن الدّولة، وأُبعدَ من منصبه وعُيّن سفيراً ثمّ طُولب بالعودة إلى عدن وتمّ إيداعه السجن في «معسكر الفتح». كانت هذه العمليّة مؤلمة ومحزنة

جدّاً. وأنا طلبت أن أخرج من عدن. لم تكن هناك إمكانيّة للعودة إلى صنعاء. عبد الفتاح كان منفيّاً في موسكو. أصبحت الأوضاع سيّئة للغاية. كان علي ناصر يُنشئ علاقات جديدة مع الدّول المجاورة ويغيّر في السّياسات. راحت أوضاع النّاس تتحسّن. خفّت الضّغوط عنهم. أصبح هناك انفتاح على دول الخليج. وتدفّقت المساعدات من الخارج، وقام العمّال المغتربون بتحويلاتٍ ماليّة بسبب قيام علي ناصر بعلاقاتٍ مع الدّول المجاورة.

كان علي ناصر مدركاً أنّي حزينٌ لما حصل في الشّمال. لكن الوضع في الجنوب كان سيّئاً. أراد علي ناصر أن يجاملني فقال من الأفضل أن نخرج لنتعالج، فوافقت. أخذني معه بالطّائرة عندما كان يحضر مؤتمر قمّة في المغرب. كان حريصاً على العلاقة معي. وفي العام ١٩٨٢ ذهب إلى براغ فيما طلبت أنا أن أتابع العلاج. وأرسل معي مرافقاً كان مع صالح مصلح وزير الدّاخليّة اسمه عبد الله مثنى. كان شجاعاً وتولّى حمايتي. وذهبنا بعدها إلى باريس حيث سمح لي أن أبقى هناك شهراً كاملاً.

أوّل مرّة أزور باريس. هناك كان الهمّ الثقافي كبيراً. اتّجهتُ إلى السّفارة اليمنيّة، سفارة عدن وطلبتُ منهم أن أزور الأماكن الثقافية في باريس. عرّفوني على بعض الأماكن لكن بشكلٍ محدود. واتّصلتُ بالأخ علي محمد زيد الذي كان يساريّاً وهو كاتب ومثقّف وكان يحضّر الدّكتوراه عن الدولة اليمنيّة في جامعة السّوربون. وأيضاً تعرّفت إلى زميلٍ آخر كان يعمل في السّابق في الشرطة، وهو الأخ أحمد الصيّاد والذي كان يعمل نائب مدير اليونيسكو. أنا كنتُ مدرّساً في كلّيّة الشرطة وهو كان طالباً حيث كان ينتمي إلى نفس الحركة الّتي كنت أنا فيها [حركة القوميّين العرب] وبعدها قام بتحضير الماجستير في العراق ثم الدّكتوراه في باريس.

وجدت ضالّتي مع هذين الشّخصين حيث قضينا معاً شهراً كاملاً زرنا فيه المعالم الثقافيّة في باريس من اللوفر إلى فرساي إلى المتاحف المختلفة في باريس وما حولها. زرنا الأماكن الثقافيّة والقصور والمسرح الكبير في الليدو. وكان اللوفر ممتعاً لمَا حواه من لوحات ومن غنى. قضينا داخله أكثر من أربعة أيّام ولم نكمل حيث

تعرّفنا إلى الحياة الاجتماعيّة. وشاهدتُ الانفتاح في العلاقات الاجتماعيّة التي كانت جديدةً عليّ. دُهشتُ في البداية لكنّني تفهّمت الأمر فيما بعد.

بعد باريس ذهبت إلى لندن. لم تكن زوجتي معي في لندن كانت في عدن. في لندن أجريتُ بعض الفحوصات الطبّيّة وزرت بعض المواقع التّاريخية والثّقافية. وما لفت انتباهي أنّ المجتمع في الغرب والحياة أكثر انتظاماً والشّوارع أكثر نظافة مما هي في أوروبّا الشرقيّة. ليس هناك أبواق سيّارات والحياة تسير بهدوء وبانسيابٍ كامل. لاحظت عناية كبيرة بالثّقافة والأماكن الثّقافيّة والمتاحف، ومع أنّ الصناعة متطوّرة إلّا أنّ البيئة نظيفة. وبطبيعة الحال كانت المرأة في لندن وباريس مثار إعجابي من حيث رشاقتها والجمال.

في لندن رافقني عبد الله ناصر. دخلنا محلّاً يبيع الأدوات المنزليّة. وفجأةً وجدنا خلفنا شابّتين جميلتين تتحدّثان العربيّة باللّهجة اليمنيّة. استوقفتانا وقالتا: نريد أن نتحدّث معكم. كانتا تتكلّمان باللّهجة البدوية إلّا أنّ مظهرهما أوروبّيّ من حيث الملابس والشّعر. ومع أنّ الملامح ليست كلّها أوروبّيّة ولا هي شرقيّة، كانتا تبدوان من شعوب شرق المتوسّط. سألنا: من أين أنتما؟ من اليمن، كان الجواب. قلنا لا يمكن أن تكونا من اليمن فنحن نعرف المرأة اليمنيّة. قالت الأولى إنّها من تعزّ والثّانية من صنعاء. وبدأتا تحكيان لنا عن الحياة في تعزّ، عن وجبات الطّعام وعن الطّبخ والحياة في البيت وعن تفاصيل الحياة اليمنيّة على تنوّعها. كانت أعمارهما تتراوح ما بين ٢٧ و٣٥ سنة فاستوقفنا هذا الأمر. ثمّ أخبرتانا أنّ أبويهما عاشا في اليمن ثمّ هاجرا منها. وأنّهما ولُدتا في إسرائيل. سألناهما كيف تعرفان هذه التّفاصيل فقالتا من العائلة.

اعترتنا مشاعر متناقضة. أُعجبْنا بجمالهما. تحفظان التّراث اليمني وتتحدّثان باللّهجة اليمنيّة ولم تولدا في اليمن. أحسسنا بِصلة قرابة من نوعٍ ما تربطنا بهما. لكنْ مقابل ذلك كان الخوف السّياسي من أنّنا قد نُعدّ في يومٍ من الأيّام خونة للحزب إذا قام أحدهم بالتبليغ عن اللقاء وأنّنا لم نبلّغ عنه [يقصد وجوب التبليغ عن أيّ اتّصال بأفرادٍ من دولة العدوّ] برغم أنّها كانت صدفةً لا أكثر. نحن كما غيرنا في الوطن العربي وفي الأحزاب والسّلطات ليس عندنا تفكير عقلاني، عندنا

عاطفة. سوف يقال إنّ هؤلاء التقوا بيهوديّات قد يكنّ من المخابرات. أخافتنا الخاطرة بل أرعبتنا. فانسحبنا على الفور من المكان رغم إلحاحهما على مواصلة الحديث وعرضهما علينا أن ننتقل إلى مقهى لشرب الشّاي ومواصلة الحديث. وكان هذا الشّيء بالنّسبة لهما شيئاً مهمّاً حيث تعرّفتا على أناسٍ من بلدٍ وُلد فيه الآباء والأجداد. ودّعناهما ونحن حذرون وخائفون وفزعون ممّا فعلنا.

استكملت الفحوص. كنت أعاني من آثار بلهارسيا سطحيّة ولم تكن مزمنة. عالجتها في عدن ثمّ في لندن عالجوها بشكلٍ قوي. وأُجريتْ لي فحوصاتٍ شاملة، وأصبحت بتمام الصحّةٍ. لكنّي تلقّيت اتّصالاً هاتفيّاً من عدن أخبروني فيه إنّ ابني أوسان يعاني من أورامٍ في الغدد. ظننتُ أنّه سرطان لذلك انزعجت كثيراً واتّصلتُ بصديقي صالح مصلح وبالزّملاء في عدن وطلبت منهم إرسال أوسان إلي للتّحقّق من هذه الأورام. جاء أوسان مع أمّه وقضينا رأس سنة ١٩٨٣ مع بعضنا في لندن. وكان عمر أوسان ثلاث سنوات. وحضر معه قيس، ابني الكبير. أكّد الأطبّاء أنّ هذه مسألة غدد وليس هناك أيّ خطر. جاء الطّبيب بالعلاج اللازم وكان الشّفاء. كان ذلك شيئاً مفرحاً. وقد تفرّغنا لزيارة المتاحف والأماكن الثّقافيّة المختلفة. زرنا متحف الشّمع أنا وزوجتي وكانت متبرّجة وعاديّة [يقصد سافرة]. وعند مدخل المتحف كانت هناك امرأة عربيّة منقّبة بشكلٍ كامل، وجهها وأيديها وكأنّها خيمة سوداء متحرّكة. ولفت انتباهي أنّ الزوّار تركوا المتحف وصاروا يتفرّجون على المرأة العربيّة وزوجها الذي كان معها. أحزنني ذلك.

أثناء وجودي في لندن وقع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان. وكان محزناً لنا أنْ نرى الجيش الإسرائيليّ يقتل الناس ونرى عاصمةً عربيّة تسقط بيد الجيش الإسرائيلي والعواصم العربيّة لا تحرّك ساكناً. أثناء وجودي في لندن وقع الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان. وكان محزناً لنا أنْ نرى الجيش الإسرائيليّ يقتل الناس ونرى عاصمةً عربيّة تسقط بيد الجيش الإسرائيلي والعواصم العربيّة لا تحرّك ساكناً. عدنا إلى اليمن في ١٩٨٣. وهنا أريد أن أقول للتاريخ نحن كنّا نرسل مقاتلين من الجبهة الوطنيّة إلى جنوب لبنان بصورةٍ دائمة. كانت لدينا أعداد كبيرة من المقاتلين في عدن، منذ منتصف

السّبعينيّات كنّا نرسل مقاتلين إلى جنوب لبنان حيث قاتلوا في العديد من المناطق بما فيها قلعة الشقيف والنبطيّة إلخ.

ازمة يناير جذورها وذيولها

تعود جذور أزمة كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ إلى الأحداث والصّراعات السّابقة التي كانت تخلّف ضحايا ويتولّد عنها منتصرون ومهزومون ولا تعالج في الانشقاقات والصراعات بعودة ديموقراطية لذلك ترتّبت عليها مخالفات نفسيّة واجتماعيّة وحزبيّة كبيرة.

نموّ الاستقطاب

عندما خرج عبد الفتاح إسماعيل من السّلطة انقسمت المجموعة الحاكمة بين قطبين رئيسيَن: الأمين العامّ ورئيس مجلس الرئاسة علي ناصر محمّد من ناحية، ونائبه علي أحمد ناصر عنتر من ناحية أخرى. ويعود الخلاف برأيي إلى نقطتين رئيستين. الأولى: كيفيّة إدارة الصلاحيّات والسلطة، بالإضافة إلى حالةٍ من انعدام الثّقة بين الطّرفين. وفي مجرى النّزاع نُحّي علي عنتر بصفته وزيراً للدّفاع لكنّه ظلّ مؤثّراً في الجيش والأمن. والنّقطة الثّانية: تمثّلت في الاختلاف الإيديولوجيّ حيث تكوّن تيّارٌ يساريّ داخل الحزب يعارض سياسة الانفتاح الداخليّة والخارجيّة التي كان يمارسها الرئيس علي ناصر محمّد على اعتبار أنّ هذه السياسة قد أدّتْ إلى فتْح المجال أمام عودة البرجوازيّة وأثّرت في الطّهارة الثوريّة لمناضلي الحزب.

إلى جانب هذين السّببين أسبابٌ فرعيّةٌ، منها خوف كلّ طرفٍ من الآخر، ومن أنّ تَوسّع نفوذ الواحد سوف يكون بالضّرورة على حساب الآخر. ويُضاف إلى هذا ضغط المتطلّبات الحياتيّة على النّاس وعدم تحقيق الطّموحات والإصلاحات الاشتراكيّة واليساريّة الموعودة. ولعب الحصار الخارجيّ دوره، إلى جانب التّبايُن في السياسة تجاه الشمال، هل تكون سياسةً تثويريّة أم سياسةَ تصالُحٍ أم تهادن؟ وهل يتعيّن على الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ أن يقف إلى جانب فرع الحزب في الشمال والجبهة أم لا؟

تطوّرت الأزمة تدريجيّاً وأخذ كلّ طرفٍ يعمل على توسيع نفوذه في الحزب والجيش ويسعى إلى تقليص نفوذ الطرف الآخر. في البدء كانت الأزمة

محصورةً في عدد ضيّق من الافراد، ثمّ أخذت تخرج إلى العلن وانتشرتْ في الصحافة الخارجيّة. هنا اتّسع نطاق التدخّل من الخارج سواءٌ من البلاد العربية أو من الكتلة السّوفياتيّة أو الأحزاب الشيوعيّة. وبعض المتدخّلين كان يحاول حلّ الأزمة فيما بعضه الآخر ينحاز إلى هذا الطرف أو ذاك. بسبب غياب تقاليد ديمقراطيّة داخل الحزب لحلّ الخلافات بوسائل سلميّة، وغياب التعدّدية الحزبيّة بدأ كلّ طرفٍ يفكّر بكسب ولاء الجيش والقوّات المسلّحة، وانتقل الصراع إلى داخل الجيش والأمن. طبعاً نحن في المكتب السياسيّ لحزب الوحدة الشعبيّة (حوشي)، تَوزّع معظمنا في المراحل الأولى على الطّرفين ولكنّني وقفْت على حياد مع بعض الإخوان في المرحلة الأولى. لم نساند أيّ طرفٍ وكنّا نحاول حلّ الأزمة سلميّاً. ومن بين الحياديّين جارالله عمر، الأمين العامّ لـ«حوشي»، ويحيى الشامي وأحمد علي السلامي، عضوان في المكتب السّياسي. أمّا بقيّة الإخوة فقد توزّعوا بين الكتلتين المتنازعتيْن. وكان في قيادة الجنوب شخصٌ محايدٌ كنّا ننسّق معه هو صالح مصلح قاسم وزير الدّفاع الذي كان مصرّاً على الحياد حفاظاً على وحدة الجيش. لكنّ الهجوم تواصل علينا من الطّرفين فجميع الأطراف غير راضين عن موقفنا إذ يصفوننا بالمتردّدين والجبناء إلخ.

وكان من الواضح أنّ مَوازين القوى متأرجحة. هناك محافظات تؤيّد علي ناصر ومحافظات أخرى تؤيّد علي عنتر. فعدن في معظمها إلى جانب علي ناصر محمّد وكذلك محافظة أبين. والعديد من قادة الفصائل الحزبيّة السّابقة التي توحّدت مع الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ يقفون إلى جانب علي ناصر محمّد. وكانت محافظة شبوة إلى جانب علي ناصر في معظمها. وحضرموت مقسّمة بين الطّرفين حسب انقسام القيادات. فعلي سالم البيض مع علي عنتر وهو صاحب النّفوذ الأوّل في المحافظة لكنّ حيدر أبو بكر العطّاس، وهو أيضاً من حضرموت، قبل أن يعيّن رئيساً للوزراء، كان موقفُه مثل موقف صالح مصلح وموقفنا نحن، موقفاً غير منحاز، لأنّه كان يدرك حجم المخاطر في المراحل الأولى من الصّراع. وكان إلى جانب علي عنتر من حضرموت صالح منصّر السييلي وكان معه قادة حضرميّون. وكان أنصار عبد الفتّاح إسماعيل يراقبون الصّراع بارتياحٍ في البداية، إلى أنْ تغيّر الموقف. اشتغل علي عنتر داخل الجيش، وله نفوذٌ سابق فيه فانحاز معظم قادة الجيش إلى جانبه، خصوصاً سلاح الطّيَران والدّروع. العام ١٩٨٥ اعتمدت جماعة علي عنتر تكتيكاً جديداً هو الاتصال بعبد الفتّاح إسماعيل في المنفى وبأنصاره في

الدّاخل. زار علي عنتر عبدَ الفتّاح إثر زيارة له إلى موسكو وطلب منه العودة إلى عدن. ولدى عودة علي عنتر إلى عدن طرح موضوع زيارته علي عبد الفتّاح على المكتب السياسيّ واللجنة المركزيّة مقترحاً عودة عبد الفتّاح. الأغلبيّة أيّدتْ عودة عبد الفتّاح بمن فيهم نحن الذين كنّا محايدين، لاعتقادنا بأنّ عودته تؤدّي إلى خَلق توازنٍ في البلاد، وهو لديه رغبة في العودة من المنفى. لكن الآن، بعدما حدَث ما حدَث، لو عاد التاريخ إلى الوراء، لما أيّدت عودته. مهما يكن، صوتت الأغلبيّة في اللجنة المركزيّة والمكتب السياسيّ لعودة عبدالفتّاح، حتّى وزير الدّفاع صالح مصلح قاسم غيّر موقفه من عبد الفتّاح وأيّد عودته.

هكذا عاد عبد الفتّاح إلى عدن بضغطٍ من جماعة علي عنتر وبمعارضة غير معلَنة من جانب علي ناصر وجماعته أو مؤيّديه. حينها انحاز صالح مصلح إلى جانب علي عنتر وجماعته. استغربنا موقفه في البداية، لكن بعدما تصالح علي عنتر وعبد الفتاح صار عبد الفتّاح القائد السياسيّ لجماعة علي عنتر ومؤيّديه. وهنا اختلّ الموقف الحزبيّ أو بدأ يختلّ لصالح علي عنتر وعبد الفتّاح وعلي البيض. استمرّ الضّغط علينا نحن المجموعة المحايدة، فوجدنا أنفسنا محسوبين على علي عنتر وعبد الفتّاح، وكلّما مرّ يوم جديد صرنا أقرب منهم. شخصيّاً كنتُ أدرك أنّ النّزاع سيتحوّل إلى حرب داخليّة، وكنّا نحاول تفادي هذا التحوّل بكافة الوسائل ولكنّنا لم نفلح لأنّنا أصبحنا أقليّة. لم يعد ثمّة مكانٌ لطرفٍ ثالث. كانت الأزمة تشتدّ يوماً بعد يوم والعواطف والمخاوف تتأجّج مع تأجّج الأزمة. حينها أدركتُ خطورة انقسام الحزب على وضع المعارضة في الشّمال. وكنّا نخشى أن ينفجر العنف، لذلك اقترحنا على جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح أنْ نقفَ إلى جانبهم شريطة ألّا يبادروا باللجوء إلى العنف. تعهّدوا لنا بذلك وقد كسبوا الأغلبيّة في القوّات المسلّحة وفي الحزب.

مساعٍ فاشلة من أجل انقلاب عسكريّ

لكن التّأييد الدوليّ كان لعلي ناصر، ومن ضمنه التأييد السّوفياتي، كما ظلّ محافظاً على تأييده في المجتمع. وقد فشلتْ جميع المحاولات لحلّ المشكلة، لأنّه كما سبق أن قلت، لم يكن هناك تعوّدٌ على الحلول الديمقراطيّة ولم تكن هناك تجربة لتداول السلطة داخل الحزب والمجتمع، بل كان يحصل بالعنف

أو بالتّصويت في اللجنة المركزيّة ولا يستشار الشعب ولا القواعد الحزبيّة. كان التّغيير يتمّ عن طريق النّخبة القياديّة وأحياناً عن طريق العنف. ولأنّ كلّ واحدٍ كان يخشى من سيطرة الآخر، عقدوا المؤتمر الثّالث للحزب في تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٨٥ وتمّ ذلك عن طريق الانتخابات الجديدة. ولم يحصل أحدٌ على الأغلبيّة بل ساد توازن قلقٌ. جاء جورج حبش ونايف حواتمه وأحزاب شيوعيّة عربيّة أخرى، وأيضاً السّوفيات بذلوا جهوداً. كان جورج حبش والسّوفيات يحاولون الإصلاح بين الفريقين، أمّا باقي الوسطاء فكانوا يميلون لصالح هذا الفريق أو ذاك، فنايف حواتمه مثلاً كان إلى حدٍّ ما قريباً إلى عنتر وعبد الفتّاح، فيما انحازت أحزاب شيوعيّة عربيّة لعلي ناصر. هنا بدأ التفكير باللّجوء إلى الخيار العسكري. وكان للفريقين قيادات عسكريّة غير معلنة من خارج سيطرة وزير الدّفاع تقود الوحدات العسكريّة لهذا الطّرف أو ذلك بتعليماتٍ مباشرة من علي ناصر أو من علي عنتر. ولم يعد وزير الدفاع قادراً على ضبط الجيش.

بعد المؤتمر العامّ الثالث تزايدت الشّكوك وتداخلت المعلومات عند الطّرفين. وكان كلّ طرفٍ مستعدّاً للأسوأ. ولا أريد هنا أن أنكأ الجراح بعدما أصبحتُ طرفاً في الموضوع مع الآخرين. لم يعُدْ بوسعي أن أكون قاضياً وأحكم على الآخر وأبرّئ الطّرف الذي أنا منه، فإنّنا جميعاً نتحمّل مسؤوليّة ما حدث مع تباينٍ في درجات هذه المسؤوليّة. في أواخر عام ١٩٨٥ سافر علي ناصر محمّد إلى بعض الدّول، ومنها صنعاء وإثيوبيا وبلغاريا وعدد البلدان العربيّة. وكان الرئيس الإثيوبيّ منغستو هيلا مريام قد جاء إلى عدن وحاول التّدخّل في حلّ الخلاف، لكنّه يقف إلى جانب علي ناصر. زار هذه البلدان ومرّ بصنعاء. في ذلك الوقت اتّصل بي أحد الأشخاص من جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح، هو الأخ أحمد عباد شريف، عضو اللجنة المركزيّة، من منطقة خولان و«بطل العمل الحزبيّ الاشتراكيّ»، وقال إنّ بعض ضبّاط الجيش، وبعض القيادات الحزبيّة، تقترح عليّ أن أقنع صديقي صالح مصلح، وزير الدّفاع، بإعطاء أوامر للجيش باعتقال علي ناصر محمّد عند عودته من صنعاء في المطار وتغيير الأوضاع بطريقةٍ لا تؤدّي إلى إراقة الدّماء وأنّ هذا سيجنّب البلاد ويلات الحرب. فسألته: هل كان عبد الفتّاح إسماعيل وعلي عنتر يعرفان بهذا الأمر وموافقّين؟ قال إنّهما لا يعرفان، وحده علي شائع وآخرون فقط يعرفون. أبلغتُه بأنّي لا أوافق على هذا النّوع من الوساطات للقيام بهذه المهمّة لأنّي ضدّ الانقلابات العسكريّة، وأنا على ثقة أنّ صالح

مصلح وزير الدّفاع سيرفض هذا النوّع من التفكير. وكان أصحاب هذا الرّأي يقولون إنّ الجيش عندما يعتقل علي ناصر عند عودته سيجنّب البلاد الاقتتال. نحن [الشماليون في الجنوب] كنّا طرفين متقابلين ومعظم أصدقائي في الطّرف الثاني. رغم رفضي أنْ أطلب إلى صالح مصلح أنْ يقوم بالانقلاب، فاتحتُ صالح بالأمر وعلمتُ أنّه عرف عنه من آخرين وقد عُرض عليه أن يكون رئيساً للدّولة. وكان ردّ صالح مصلح على العرض على النّحو الآتي: «أنا مسؤول عن القوّات المسلّحة رغم أنّها كانت تقاد من الخارج، أنا مسؤولٌ عن الدفاع عن البلد وأنا لا أؤيّد اعتقال علي ناصر عند عودته لأنّني إذا قمت بانقلاب وأنا وزير دفاع وعضو مكتب سياسيّ فسنعوّد الجيش على الانقلابات العسكريّة. والانقلاب المقبل، بعد هذا الانقلاب، سيقوده رائدٌ في الجيش لا أعلم من هو ولا مع من هو، سيكون ضدّ الحزب بالكامل.«

وفي إحدى الليالي اجتمعنا كي نقوم بمصالحة بين علي عنتر وصالح مصلح فسمعتُ صالح مصلح يقول لعلي «أنا لا أصلح كي أكون رئيس دولة، والمنصب الذي وصلتُ إليه أقصى ما أطمح إليه. يجب علينا أنا وأنت أن نفهم الحدود التي نصل إليها لأنّي أدير وزارة الدّفاع بمستشار سوفياتيّ، ورئاسة الدّولة تحتاج إلى عقل ولا أستطيع أن أدْخِل المستشار السّوفياتيّ في دماغي ويعطيني نصائح في كلّ لحظة». وقال صالح مصلح: «الذي سيبدأ القتال، سنكون ضدّه». واقترح على الطّرفين العودة إلى اللّجنة المركزيّة، وأضاف: «انا سأقف مع قرار اللجنة المركزيّة ولو اتُّخذ بفارق صوتٍ واحد.«

وصلت متأخراً إلى الاجتماع

عشيّة ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ دار نقاشٌ داخل المكتب السياسيّ حول توزيع الصلاحيّات والمقاعد في اللّجنة المركزيّة وفي سكرتاريّة اللجنة المركزيّة بين جناح علي ناصر والمؤيّدين لعلي عنتر وعبد الفتاح. طرح جناح علي عنتر إعادة اقتسام دوائر السكرتاريّة والبحث في الدائرة التّنظيميّة التي يتولّاها أبو بكر باذيب القريب من علي ناصر، وهو من العناصر الماركسيّين المؤسّسين للعمل اليساريّ في اليمن، وأخو عبد الله عبد الرزّاق باذيب، مؤسّس أوّل حركة شّيوعيّة في اليمن. دار النّقاش حول انتقال الدائرة التّنظيميّة من أبو بكر إلى عبد الفتّاح إسماعيل، فإذا الخلافُ حولها يصير

القشّة التي قصمتْ ظهر البعير. لكنّ الأزمة كانت أوسع والخلاف أعمق، دار حول الصلاحيّات في الدّولة والنّفوذ في الجيش وفي الحزب. كان أنصار علي عنتر وعبد الفتّاح يريدون تعزيز مواقعهم في الحزب استعداداً للصّراع المقبل، فيما جناح علي ناصر يريد الاحتفاظ بالدّائرة الحزبيّة لكي يمنع المزيد من الاختلال المتسارع في موازين القوى لصالح جناح علي عنتر وعبد الفتّاح.

عيّن يوم ١٣ كانون الثّاني / يناير موعداً لحسم قضيّة الدائرة التنظيميّة. كنتُ مصاباً بشيءٍ من الإنفلونزا، وجاءني علي عنتر إلى المنزل ليلاً ليبلغني أنّه سيتمّ التصويت في اجتماع الغد على مصير الدائرة التنظيميّة، وأنّ حيدر العطّاس مسافر وقد انحاز إلى جانبنا، وأنّ لدينا نقصاً في الأصوات ويجب أن نحصل على أغلبيّة، فقلت له إنّي مريض ولا أستطيع الحضور. أصرّ على حضري وأقنعني «بالقوّة، حتى إذا كنتُ على السرير يجب أن تحضر الاجتماع، لأنّه إذا لم نستطِع أن نكسب أغلبيّةً تصوّت لجانب المقترح غداً مش ح يعود الموضوع يعرض من جديد وح تفوّت علينا الفرصة». قبلت على مضض حضور الاجتماع يوم ١٣ كانون الثاني / يناير. وكان موعده العاشرة صباحاً. والنّقطة الرئيسة على جدول الأعمال هي الدائرة التنظيميّة. عند السّاعة التاسعة والنّصف كنتُ جاهزاً للتحرّك بسيارتي «البيجو» إلى الاجتماع في منطقة التواهي. وكان يجب أن أصل بسرعة وأعيد السيارة لنقْل الأطفال إلى المدرسة.

وبينما أنا أستعدّ لركوب السّيّارة وصل إليّ اثنان من الكوادر القياديّة في محافظتَي إب والبيضاء، عبد الرّحمن سيلان، وهو كادر قياديّ مثقّف وعضو سكرتاريّة البيضاء، والشّيخ عبد الكريم الجهمي، القياديّ في محافظة إب، الذي سوف يُستشهد لاحقاً. كانا يتابعان بعض مستحقّات أسَر الشهداء في هاتَين المحافظتين ومعهما رسالة يتعيّن عليّ أن أراجعها وأوقّعها، لم أعدْ أذكر الجهة التي ستحال إليها. قالا: يجب أن توقّعها قبل أن تذهب إلى الاجتماع. قلت: اعذروني لديّ اجتماعٌ ويجب أن أحضر في الوقت المحدّد، ويجب أن أعيد السيارة للأولاد لتقلّهم الى المدرسة. غضِبا وقالا: على القيادة أن تستمع للنّاس. خشيتُ من غضبهما فقبلت التّأخير. أرسلْت سيارتي إلى المدرسة والتزما بنقْلي بسيارتهما إلى الاجتماع. بعد إكمال العمل تحرّكنا إلى التواهي، ولم نصل إلّا وقد مضى على الاجتماع عشرون دقيقة. لدى صولنا

إلى باب اللّجنة المركزيّة سمعنا من داخل المبنى أصوات رصاص بدت لنا خافتة مثل بنادق الصّيد. وكان العسكر يُغلقون باب مبنى المكتب السياسيّ، فتساءلنا جميعاً ما هذا الذي يجري في الداخل؟ قلت يبدو أنّها بنادق صيد وأنّهم يصطادون الغربان. وكانت هناك حملة للقضاء على هذا الطائر بسبب ما يُلحقه من أذى بالحدائق وصوته المزعج للسكّان. فردّ عليّ الأخَوان الاثنان اللّذان كانا معي أنّ هذا رصاص، وأنّ هذه بنادق وهناك معركة داخل المكتب السياسيّ. فقلت: لندخلْ ونرَ ماذا يحصل، فقالوا: تدخلّ ماذا تفعل؟ تدخل لتموت؟ يجب ألّا تفعل شيئاً، يجب أن تعود من الباب. أمسكوا بي بقوّة ومنعوني من الدّخول إلى قاعة الاجتماعات. وكان باب اللجنة المركزيّة قد أُغلق فعدنا أدراجنا نبحث عن الّذي حصل وأين نذهب. وعند عودتنا من مبنى المكتب السياسيّ إلى التّواهي لاحظْنا حركةً في الجبال المحيطة بالمدينة وبداية إطلاق الرّصاص. وعندما وصلنا إلى خور مكسر لاحظنا أناساً مسلّحين يفتّشون السّيّارات عند المستديرات. لم نخضع للتّفتيش ولم يسألْنا أحدٌ لأنّ السّيّارة التي كنّا نستقلّها كانت عاديّة وغير معروفة، وليستْ تابعة لأيٍّ من الأطراف المتصارعة المعروفة. جلْنا على بيوت أعضاء المكتب السياسيّ. ذهبنا إلى منزل صالح مصلح وزير الدفاع وهو يقع في خور مكسر وسألنا عنه. قالوا لنا إنّه ذهب إلى الاجتماع وحضَرَ تلقائيّاً، وعلي ناصر لم يكن يريده أن يحضر. وقد أكّد عبد الغني عبد القادر فيما بعدُ أنّهم لم يكونوا يفكّرون بقتل صالح مصلح، وهذا ما أكّده أيضاً محمّد علي أحمد المتواجد الآن في بريطانيا، وكان هو الرّجل الذي يعتمد عليه علي ناصر محمّد، لكنّه ما لبث أنْ اختلف معه وقرّر العودة إلى الحزب. بعدما تعاون محمّد علي أحمد مع علي عبد الله صالح بعد كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ وقرّر العودة إلى الحزب الاشتراكيّ اليمني، قال: «نار صنعاء ولا جنّة ذمار»، وهو مثل شعبيّ. وأكّد لي محمّد علي أحمد أنّه ذهب إلى صالح مصلح ليلة ١٣ كانون الثاني / يناير وسهر معه حتى الصباح كي يمنعَه من حضور اجتماع المكتب السياسيّ في اليوم التالي.

ثمّ ذهبْنا إلى منزل حسين الهمزة، عضو المكتب السياسيّ، نسأل إذا كان قد حضر الاجتماع أمْ لم يحضر. وجدناه في البيت يقرأ أوراقاً ولم يكن جاهزاً لحضور الاجتماع. وكان لحسين صِلاتٌ بعلي عنتر وعبد الفتّاح وبعض العسكريّين أكثر منّا وسبَقَنا في تحديد الموقف. الله يرحمه أخبرَناه بوجود إطلاق رصاص و«أنّنا لم نعلم بشيء وأنّنا وجدنا مبنى اللجنة المركزيّة

مغلقاً، وكان الهاتف غير مقطوع. وهذا واحد من أخطاء المهاجمين، إذ لم يقطعوا الهاتف»، فاتّصل بنائب وزير أمن الدولة ثابت عبده حسين، وهو ضابط شجاع وطيّب، ووجد أنّ هاتفه مقطوع، وكان واضحاً أنّه هوجم وقُتل، واتّصل مرة ثانية بحسّان حسين، نائب قائد الاستطلاع السياسيّ، وهو الآن من المشرّدين في القاهرة، فسأله حسين الهمزة عن الوضع لديهم وعمّا قد حصل. فردّ عليه بأنّه قد حصل انقلاب و«أنّنا محاصَرون في طرف وزارة الدّفاع، وأنّ الطرف الآخر قد استولى على وزارة الدفاع وهناك أناس قتلوا». سأله حسين إن كانوا قد استولوا على كلّ شيء؟ قال «نعم، سيطروا على وزارة الدفاع وغرفة العمليّات وهناك إطلاق نار في اللجنة المركزية»، فوجّه له تعليمات بالانسحاب من هناك، والباقي منهم يتوجّهون إلى خارج عدن إلى حيث الوحدات العسكريّة المؤيّدة للطّرف الآخر، فانسحب حسّان حسين وذهب إلى خارج المحافظة، ولعب دوراً كبيراً فيما بعد. قلت له أنا وحسين الهمزة أن يهرب من عنده، ففعل. هيثم قاسم طاهر الذي صار بعد الأحداث النّائب الأوّل لوزير الدّفاع، كان حينها قائد سلاح المدرّعات. سمع إطلاق النّار في وزارة الدّفاع فهرب من هناك إلى منطقة صلاح الدين حيث قيادة سلاح المدرّعات.

الاختباء، بيان الانقلاب والبيان المضادّ

بعد ذلك خرجْنا من منزل حسين الهمزة وكنّا أربعة، اثنان الآن غائبان فحسين همزة توفّي وعبد الكريم الجهمي استُشهد في صنعاء بعد قيام الوحدة. ذهبنا إلى منزلي في خور مكسر فأخبرتني الزوجة أنّ أحد أصدقاء محمّد سعيد عبد الله (محسن)، الوزير السابق لأمن الدولة، ومحمود عبد الله عشيش، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الوحدة والخبير الاقتصاديّ، الذي قتل في أحداث كانون الثاني / يناير - أخبرتْني أنّهما اتّصلا وقالا لها إنّ إطلاق نارٍ يحصل في اللجنة المركزيّة والمكتب السياسيّ وأنّ على جار الله أن يخرج من المنزل. قالت لي: «رجاءً لا تبق هنا، سيأتون بحثاً عنك». خرجنا من البيت نبحث عن مكانٍ نختبئ فيه. عرض علينا عبد الكريم الجهمي أن نختبئ في بيته في مدينة المنصورة، حيّ نجوى مكّاوي، لأنّه اتّضح لنا أنّ المهاجمين من الطرف الآخر قد سيطروا على المدينة بشكلٍ كامل. لم يبقَ لدينا الآن إلّا أن نبحث عن مكانٍ نختبئ فيه، فذهبنا إلى منزل عبد الكريم وهو شخصٌ غير معروف كثيراً ولديه هاتف.

وصلنا إلى المنزل في مدينة المنصورة حيث يسكن عبد الكريم في الطبقة الثالثة من أحد الأبنية، فوجدنا أنّ مجموعةً من الطّرف الآخر تسكن في الطّبقة أسفله وكانوا ينقلون السّلاح. نحن لم يكن لدينا سلاح سوى مسدّس واحد. اختبأنا عنده في المنزل والقتال قد انتشر في كلّ مكان والمدينة تحت سيطرة الطرف الآخر. وكانت الإذاعة لا تزال تبثّ وهي تحت سيطرة جماعة علي ناصر. وعند الساعة الثّانية عشرة والنّصف من بعد الظهر لاحظنا تحرّك الدّبابات من معسكر صلاح الدّين الذي كان تحت سيطرة هيثم قاسم قائد سلاح الدّروع والذي أرسل الدبابات التي دخلت المدينة من دون مشاة. ولاحظنا أنّ الكمائن كانت موجودة ودمّر الكثير منها قبل أن تصل إلى الهدف الذي كان محدّداً لها: إنقاذ القيادة والسيطرة على الإذاعة.

عند الساعة الثّانية والنّصف تقريباً سمعنا بياناً من الإذاعة يتحدّث عن حصول محاولة انقلاب عسكريّ من قبل جماعة علي عنتر وأنّه قد تمّ إفشال الانقلاب وألقي القبض على قادة المؤامرة الانقلابيّة وحوكموا أمام محكمة سريعةٍ وقد حُكم على أربعةٍ منهم بالإعدام ونُفّذ فيهم الحكم وهم: علي أحمد ناصر عنتر، علي شائع هادي، علي سالم البيض، عبد الفتّاح إسماعيل. سمعنا البيان في لحظة هلعٍ وفزع. لزمنا الصّمت، لم نكلّم بعضنا البعض لمدّة ربع ساعة. وبعد ساعةٍ توقّفت الإذاعة عن الإرسال. وكان السبب واضحاً، إذ إنّ الدبّابات وصلتْ إلى التواهي ودمّرت مبنى الإرسال. عند الثالثة والنّصف أو الرابعة من بعد الظّهر اتّصل بنا محمّد سعيد عبد الله (محسن) إذ تركنا له رقم الهاتف عند زوجته. تبيّن أنّه مختبئٌ في عدن، وأخبرنا أنّ البيان الذي أصدره علي ناصر كاذب وأنّ الأشخاص الذين قيل إنّه قد تمّ إعدامهم لا يزالون أحياء وهم موجودون في المكتب السياسيّ. قلنا له: «تريدون رفع معنويّاتنا والجماعة قد قُتلوا». قال لنا «لا»، خذوا هذا الهاتف واتّصلوا. فاتّصلنا وكان أوّل مَن ردّ على الهاتف من مبنى اللّجنة المركزيّة علي سالم البيض وإلى جانبه عبد الفتّاح، فأخبرَنا أنّهم أحياء ومحاصَرون، لكنّ علي عنتر وصالح مصلح وعلي شائع مصابون إصاباتٍ بسيطة. كذبوا علينا حتّى لا تضعف معنويّاتنا فصدّقنا أنّه إذا كان هناك اثنان ما زالوا أحياء فهذا يعني أنّ الجميع أحياء برغم شكّنا بأنّهم مصابون. وأخبرَنا علي البيض أنّهم الآن محاصرون وقال لنا إنّ علينا نحن من تبقى من أعضاء المكتب السياسيّ أن نتصرّف بوصفنا قيادة وأن ننسّق مع قيادة الجيش.

عند حلول المساء استطعنا الاتّصال بقيادة الجيش، هيثم قاسم ومحمّد هيثم وقاسم عبد الرّبّ، وقد شكّلوا غرفة عمليّاتٍ تولّوا قيادةً للجيش وهم يقودون القتال. بعد ذلك أقمنا قناة اتّصال مع القادة العسكريّين وعلمنا أنّهم يريدون بعض أعضاء المكتب السياسيّ كي يعطوهم تعليمات سياسيّة. في هذا الوقت كان كلّ شيءٍ قد بات واضحاً لكنّنا كنّا خائفين أن يكشفَنا المقيمون تحتنا في المنزل الّذي كنّا مختبئين فيه. قبل غروب الشمس أخبرنا بن حسينون، وهو قائد عسكريّ محنّك وكان رئيساً لهيئة أركان الجيش ثمّ وزيراً للنّفط، أنّ علي عنتر وعلي شائع وصالح مصلح قد انتهوا، فكلّفنا أنفسنا أن نصدر بياناً إلى الرّأي العامّ نوضح فيه ما قد حصل أنا وحسين الهمزة وعبد الكريم الجهمي وعبد الرحمن سيلان. صغنا البيان واختلفنا عليه. كان رأيي أن نقول إنّ الخلاف حصل بسبب ميول علي ناصر للسيطرة على السلطة بشكلٍ كامل. وكان رأي المرحوم حسين الهمزة أن نقول إنّها مؤامرة إمبرياليّة ورجعيّة. رفضْتُ ذلك لأنّ رأيي أنّ الصراعَ على السلطة هو داخل الحزب. رأى حسين أن نتحدّث عن مؤامرةٍ من أجل تحريض النّاس، فيما رأيت أنا أن يكون البيان واقعيّاً. تشاجرنا وعلَتْ أصواتنا وطلب منّا عبد الكريم أن نهدأ حتى لا يعرف الّذين تحتنا أنّنا هنا فيصعدون إلينا. فرفع صوت المذياع كي لا يسمعوا أصواتنا ولكنّنا اتّخذنا حلّاً وسطاً وأصدرنا البيان، ثمّ تساءلنا حول كيفيّة إذاعة البيان وإيصاله إلى العالم ونحن محاصَرون. اتّصلنا بالدكتور محمّد جرهوم، الّذي عُيّن بعد ذلك وزيراً للإعلام، وهو خرّيج روسيّا. أمليْنا عليه البيان بالهاتف باسم المكتب السياسيّ وكان أوّل بيانٍ يتكلّم عن الحدث. تحرّك محمد جرهوم إلى خارج عدن حيث هناك إذاعةٌ محلّيّة تحت سيطرة جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح وكانوا مسيطرين على لحج سيطرة كاملة لأنّ علي عنتر من لحج والجيش أغلبه من هذه المحافظة، وعبد الفتّاح من الشمال ولكنّه كان مؤثّراً في تلك المنطقة.

مسلّحو المناطق في عدن

في إذاعة لجج كان المهندسون الذين ربطوا الإذاعة المحلّيّة بالمقويّات الموجودة في جبل جحاف في الضالع، فأذاعوا البيان من الإذاعة المحلّيّة فالتقطتْه الإذاعة في صنعاء والكويت وبعض دول الخليج. وفي اليوم الثاني، يوم ١٤ كانون الثاني / يناير، كانت إذاعات العالم تذيع الذي حصل، تذيع بيان علي ناصر وبيانَنا. استمرّت المعركة والدبّابات التي دخلت المدينة دُمّر

معظمها، وقضي على حوالي سريّتين بقذائف «الأر بي جي» المضادّ للدبّابات. وصلتْ أربع دبّابات إلى التواهي لكنّها لم تتعرّف الى مبنى اللّجنة المركزيّة - وهذا يدلّ على أيّ مدى كان الجيش الجنوبيّ مدرَّباً على صدّ الانقلابات! أخيراً دخلَت الدبّابات مساء يوم ١٣ كانون الثاني / يناير لإنقاذ عبد الفتّاح إسماعيل وعلي سالم البيض وآخرين، حسب رواية الأخ أحمد علي السلامي. لكنّ الدبّابات لم تستطِع أن تُخرج عبد الفتّاح من المنطقة فوقعت دبّابته في كمين وقُضي عليه. أمّا علي البيض فأصيب وذهب إلى المستشفى حيث وزارة الدّفاع. لكنّ الذي حصل يوم ١٤ و١٥ كانون الثاني / يناير هو أنّ القوّات التي جاءت من لحج، كانتْ قوّات عسكريّة ومواطنين، تمكّنوا من الوصول إلى الشيخ عثمان ودار سعد، ودخلوا بعض أحياء المدينة بعد ثلاثة أيّام. وكانت هناك حربُ مدن وشوارع. كانت هناك جماعات تحتلّ أبنية تحاول جماعات أخرى احتلالها فتدور المعارك. في اليوم الرّابع طلبَتْ منّا قيادة الجيش أن نخرج وننضمّ إليهم في «معسكر المشاريع» الّذي يقع على طرف الشيخ عثمان. وكان خروجنا صعباً، فالمنطقة التي نحن فيها محتلّة من قبل الآخرين فتنكّرنا، ارتدينا ملابس عاديّة وحملْنا أكياساً بأيدينا على أساس أنّنا ذاهبون للتسوّق، فلم يعترضنا أحد. وكانتْ أجسامنا صغيرة. وصلْنا إلى دوّار مصنع الغزل والنّسيج ما بين المنصورة والشيخ عثمان، وكانت هناك دبّابة صغيرة تنتظرنا. لم يصدّق الجنود أنّنا أعضاء المكتب السياسيّ بسبب أشكالنا. شكّوا بنا وكانوا على وشك إطلاق النّار علينا. رفعنا أيدينا وقلنا «ليس معنا سلاح لكْن هذا مسدّس خُذوه». وبعد مناقشات معهم وإعطائهم ما لدينا من سلاح، وكان المسدّس بحوزة حسين الهمزة، أمّا أنا فلم يكن معي سلاح، وافقوا فصعدْنا إلى الدبّابة، ومن باب الصدفة وجدنا فيها قريباً تعرّف إلينا. قال: «أيّوه، هؤلاء معروفون». وانتقلْنا إلى المعسكر على بُعد كيلومترين من المكان الذي كنّا فيه، وهناك تولّينا القيادة السياسيّة. وجدنا ضبّاط الجيش يشكّلون قيادة وشاركناهم في إدارة المعركة وبالذّات الجانب السياسيّ. وكانت مهامّنا متابعة المعركة وإصدار البيانات. لم نقُل إنّ الجماعة قتلت مثلما فعل معنا البيض عندما أخفى علينا في البداية أنّ الجماعة لم تُقتل حتّى لا يَهزم معنويّاتنا، أعلنّا مقتلهم بعدما انتهت المعركة. عادةً ما يجري في الحزب إخفاء مثل هذه الأخبار حتّى لا تضرّ بمعنويّات الجيش. طبعاً الجيش انقسم، البحريّة مع علي ناصر والدبّابات مع علي عنتر.

المهمّ أنّ المعركة استمرّت لعشرة أيّام أو أحد عشر يوماً. وتمكّنت جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح من الاستيلاء على المدينة كاملة بعدما قطعوا الطريق على الفريق الآخر. أرسل هيثم الدبّابات وقطعوا عنهم التموين الوارد من محافظة أبين، فاضطرّوا إلى الانسحاب من عدن رغم أنّهم حصلوا على دعم بحريّ. كان طريق لحج مفتوحاً وميزان القوى العسكريّة يميل إلى جانب عنتر. تمكّنوا من احتلال المدينة بعد معارك شوارع استمرّت أسبوعاً أو عشرة أيّام. وقبل أن تنتهي المعركة ظلّ المصدر الوحيد لإذاعة أخبارنا هو إذاعة لحج. ولم نعرف كيف نقوم بتشغيل الإذاعة المركزيّة في عدن، لكنّ أحد المهندسين اتّصل بنا عندما كنّا في مدينة الشعب وقال إنّ الإرسال الحقيقيّ لديكم. لم نكن نعرف ذلك، كنّا نعتقد أنّ المبنى الرئيسيّ هو في التواهي ولم نكن نعرف أين هي الإذاعة. وكُلّفت أنا ومحمّد جرهوم من قبل أعضاء المكتب السياسيّ الموجودين أن نحتلّ مبنى الإرسال. كان معنا ضابط من المدرّعات من قِبل هيثم قاسم وفصيلة من الجنود. قمنا باحتلال المبنى في يوم عشرين أو ٢٢ كانون الثاني / يناير تقريباً، واكتشفنا أنّ أجهزة الإرسال صالحة للبثّ، فكتبنا أنا ومحمّد جرهوم بياناً سياسيّاً مرناً وهادئاً، لأنّ التعاطف الخارجيّ كان مع الطرف الآخر، قلنا فيه إنّ المعركة قد انتهت وإنّ الحزب قد انتصر. طبعاً هكذا يتصرّف المنتصرون. وهذه كانت من أخطائنا. نحن ظننّا أنّ الحزب هو نحن. مع أنّ جميع أوراقنا «تبدّدت» إلّا أنّ البيان موجودٌ في الصحف ويمكن العودة إليه وإلى البيانات التي أصدرناها. في تلك الأثناء احترنا بأيّ شيء نفتتح الإذاعة، فاقترحتُ أنا أن نفتتحها بأغنية اسمها «يا بلادي أحبّك أفديك بروحي ودمي وأولادي» لأحمد قاسم وقد غنّاها بصوتٍ شجيّ.

السيطرة على الإذاعة المركزيّة وإذاعة هذا البيان أثّرتا تأثيراً كبيراً فينا خارجيّاً وداخليّاً، وانسحب الطرف الآخر من أبين ثمّ إلى الشّمال، وبعدها تمكّنا من إخراج بقيّة أعضاء المكتب السياسيّ باستثناء علي سالم البيض الّذي كان يرقد في المستشفى حيث تمّ إخراجهم بواسطة قوارب من البحر، واجتمع المكتب السياسيّ في مبنى وزارة الخارجيّة في مدينة الشّعب وقرّر دعوة اللجنة المركزيّة إلى الانعقاد، لكنْ وجدنا أنّ عدداً من اعضائها قد قتل وهرب البعض الآخر إلى الشّمال وتمّ اعتقال ما تبقى من طرف علي ناصر. أي أنّ النّصاب غير متوافر إذ بالكاد يوجد نصف العدد. وكان عدد أعضاء اللّجنة المركزيّة بحدود ٨٠ عضواً أو أكثر وهم موزّعون في الشمال والجنوب،

فتفرّقوا بين علي ناصر والآخرين، وقد اضطررنا إلى أن نُحضِر المعتقلين من أصحاب علي ناصر لكي نكمل النّصاب. بالإضافة إلى هذا كان عبد الفتاح ضائعاً ولم يكن هناك أمين عام للحزب فيما معظم الأعضاء في المكتب السياسيّ غائبون، فتناقشنا حول من يرأس اجتماع اللجنة المركزيّة. اقترح الحضور أن يرأس الاجتماع الأكبر سنّاً في المكتب السياسي. وكان الأكبر سناً بين الحاضرين هو يحيى الشّامي.

اجتمعنا والمدينة عبارة عن أنقاض. وقد اتّخذت اللجنة المركزيّة عدداً من الإجراءات الأوّليّة لإعادة تشكيل الدّولة لأنّ رئيس الدولة خرج، كما واتّخذتْ قرارات فصل بحقّ الجماعة التي تدعم علي ناصر وأصدرتْ بياناً قالتْ فيه إنّ أصحاب علي ناصر الذين لم يشتركوا في القتال هم أصحاب رأي وينبغي ألّا يعاقبوا، وإنّ المدنيّين لا شيء يدينهم. وطبعاً تولّى المكتب السياسيّ القيادة اليوميّة، وأوّل مشكلة واجهناها كانت القتال الّذي كان لا يزال منتشراً في المدينة من قبل المنتصرين لأنّ أصحاب علي ناصر قبل أن ينسحبوا قاموا بقتل بعض الأفراد. وحصل قتالٌ متبادل مؤسف وصار القتل والاقتتال على الهويّة الشخصيّة، فيُقتل من هو من لحج أو من هو في المقابل من أبين وهكذا دواليك. فاضطرّ المكتب السياسيّ أن يتّخذ بعض الإجراءات ومن ضمنها إطلاق إنذار للمقاتلين المنتصرين إذا لم ينضبطوا أنه ستطلق النّار على أيّ شخصٍ يَقتل أو ينهب. وبالفعل تمّ إطلاق النار على بعض المقاتلين من الطرف المنتصر وقتلوا ثلاثة أشخاص أحدُهم يُدعى البيضاني وآخر يُدعى الشعبي، وهما من المنتصرين وكانا يقومان باعتقال أشخاص من الطّرف المهزوم ويقتلونهم.

جاري هو الضّابط المكلّف بقتلي

ومن اللّحظات الصّعبة بالنّسبة إليّ أنّه في منتصف المعركة شاهدنا حريقاً في مخزن الذّخيرة في «جبل الحديد» القريب من منزلي، فاتّصلت بالزّوجة والأولاد في البيت. قالوا إنّهم بخير لكنّ الحريق اخذ ينتشر حول المبنى. فطلبتُ منها أن تخرج من المنزل فرفضَت وقالت إنّها ستحافظ على المكتبة وستحافظ على البيت مهما حصل، وستبقى في البيت. كانت لحظةً صعبة. لكن بعد يومين توقّف الحريق ولم يحصل ما كنّا نتوقّعه. أخبرتني زوجتي أنّ أحد الضبّاط الذي كان جارنا اقتحم المنزل بالسّلاح وبحث عنّي وقام بتفتيش

المنزل كاملاً وأنّه كان مكلّفاً بقتلي. كان اسمه محمّد عبد الله. اكتشفتُ فيما بعد أنّ هذا الشّخص قد اعتُقل من قبل قوّات الأمن وأنّه موجود في السّجن. حقّقوا معه واعترف بأنّه كان مكلّفاً بقتلي لكنّه كان شخصاً بسيطاً.

عندما انتهت المعركة كان لديّ هاجس آخر مهمّ وهو زملائي في الطرف الآخر من حزب الوحدة الشعبيّة، فرع الحزب في الشمال، ومن الجبهة الوطنيّة الذين كانوا مع علي ناصر. سمعت أنّ بعضهم قد اعتُقل وربّما قُتل أثناء المعركة أو في نهايتها انتقاماً. وقلتُ لنفسي: إذا قتلوا هؤلاء وأنا كنت معهم في مجموعةٍ واحدة فسأتحمّل المسؤوليّة. لماذا؟ لأنّي مسؤول عن حياتهم وأنا في الطرف المنتصر. وكان من ضمنهم رئيس الجبهة الوطنيّة سلطان أحمد عمر وعضو قيادة الجبهة عبد الحافظ قائد، والاثنان قد توّفيا رحمهما الله، ومجاهد الكهالي وحسن شكري، محمّد عبد ربّه السلامي وهو الآن في «المؤتمر الشعبي العام» وعبد الله صالح عبده، وهو قياديّ متقاعد. زملائي هؤلاء كانوا في الطّرف الآخر ولم يتمكّنوا من الهرب وكانوا معرّضين للخطر. أحدهم «لحقتُه» في آخر لحظة وهو سيحكي القصّة. كذلك الشّيخ محسن أبو نشطان، وهو شيخ من منطقة أرحب، ونصر الشرعبي. كانوا موجودين جميعهم في المدينة ومن مؤيّدي علي ناصر. وقد اعتُقل بعضهم. خرجتُ مع عددٍ من الجنود وبحثت عنهم وأخذتهم إلى منزلي وأقفلنا عليهم الباب. أبقيناهم في البيت سرّاً لمدّة شهر حتّى هدأت الأمور. أمّا معظم المقاتلين الذين هم من الجبهة والمتواجدون في عدن فقد انضمّوا إلى جانب الطرف المنتصر، أي إلى علي عنتر وجماعته.

عدتُ إلى العمل في المكتب السياسيّ بعد الحرب. لم تكن هناك شرعيّة. فقط شرعيّة القوّة، وكان يجب تأمين غطاء سياسيّ لعمل القوى عن طريق اللّجنة المركزيّة لأنّ السلطة في اليمن الجنوبيّ كانت بيد اللجنة المركزيّة والمكتب السياسي وهم الذين يشكّلون الدولة فيها. كان يجب أن يتأمّن نصاب قانونيّ في الهيئتين القياديّتين من أجل تشكيل الدولة. وقد ترتّبت أوضاع الدولة ثمّ انتخاب علي سالم البيض أميناً عامّاً للحزب، لأنّه أقدم شخصٍ من الشخصيّات التاريخيّة بعد غياب عبد الفتّاح، ولأنّه كان أثناء المعركة ثابتاً وشجاعاً وهو الذي تصرّف وأجرى الاتصالات وأعطى التعليمات للجيش إلخ.

ألغاز مقتل عبد الفتّاح إسماعيل

هناك من يقول إنّه هو، أي علي البيض، الذي قتل عبد الفتّاح. وهذا غير صحيح، فعبد الفتّاح لم يُعثر له على أيّ أثر وكان تقدير اللجنة التي تمّ تشكيلها أنّه احترق في الدبّابة التي أُحرقت بالبترول بين اللّجنة المركزيّة ووزارة الدّفاع والبحريّة في منطقة التواهي. لكنّ الشائعات التي أطلقت فيما بعد كثرتْ، بأنّه غاب، وهو مات موتاً تراجيديّاً، موتاً مثيراً، موتاً أسطوريّاً وهذا يتّفق مع شخصيّة عبد الفتّاح. والأرجح أنّه قُتل في الدبّابة، كما قالت اللجنة التي حقّقت في الموضوع وقالت إنّه احترق مع الدبابة وبانفجار الذّخائر في المكان المذكور. وقد حقّقت اللجنة مع الضبّاط الذين نقلوه في الدبّابة لأنّهم كانوا قد أصيبوا بقذيفةٍ أصابت البرج وهو كان فيها. أغمي عليهم ثمّ نقلوا إلى المستشفى. وكان عبد الفتّاح في مؤخّرة الدبّابة مع الذّخائر فاحترق معها. وهذا تقدير اللجنة، ولم تظهر أيّ رواية أخرى سوى الشائعات.

بعض زملائي في حزب الوحدة تمكّنوا من الهرب إلى الشمال مع علي ناصر ومنهم الأخ محمد قاسم الثور. بقيت زوجته فأخذناها إلى منزلي. ومن الزملاء الذين قتلوا وتأسّفت عليهم نصر الشرعبي الذي قُتل في منطقة خارج عدن. أتى إليه أشخاصٌ من الطرف المنتصر وأخذوه ليلاً وقتلوه. وأصررنا على المكتب السياسي أن يستنكر هذا العمل، وأن يتّخذ موقفاً ويسمّيه شهيداً. لكنّ عملي مع بعض الزملاء على منع القتل أو الاعتقال والانتقام سبّب لي مشكلة مع المنتصرين، إذ اعتبروني مع بعض الإخوان الآخرين مُوالين لـ«الزّمرة» [أي جماعة علي ناصّر]. وقفنا ضدّ الانتقام، أنا ويحيى الشامي وحيدر أبو بكر العطّاس. واستنكر المقاتلون موقفنا هذا. لم يرتاحوا له. لكنّ الجيش الجنوبي كان جيشاً منضبطاً خضع للّجنة المركزيّة والمكتب السياسيّ وللتعليمات التي صدرت له. من اللافت للاهتمام أنّه تمّ تشكيل الحكومة ولم يُطلب الجيشُ للمشاركةَ في القرار ولا هو طلب المشاركة في الحكومة، إلّا منصب وزير الدفاع فقط. وقد تمّت السيطرة على كلّ المناطق باستثناء أبين. كان لا يزال هناك تواجد للرئيس علي ناصر وأنصاره. تحرّكت قوّة من المدرّعات والمشاة إلى أبين على رأسها هيثم قاسم، وقد عُيّن فيما بعد نائباً لوزير الدّفاع وصالح عبيد أحمد وزيراً جديداً للدفاع. فخرجنا [يقصد هو ومجموعات من مقاتلي «حزب الوحدة الشعبيّة» الشمالي] مع هيثم وصالح عبيد إلى أبين. وصلنا إلى نهاية حدود جمهوريّة اليمن الديمقراطية التي هي

منطقة مكيراس ولم تحصل أي معركة مع الطرف الآخر. عندما وصلت القوّات إلى أبين لفَتَ انتباهي أنّ الجيش الجنوبيّ المنتصر عندما دخل أبين، محافظة علي ناصر، لم يدخلوا أيّ قرية، لم يدخلوا القرى ولم يعتقلوا المواطنين ولم يأكلوا ويشربوا القهوة أو الشاي عند المواطنين، بعكس ما كان في ذهني عن الجيش في الشمال عندما يدخل مهاجماً أو منتصراً، أو يدخل أي قرية. كان ينهب.

الجيش الجنوبي كان مدرّباً على الطريقة الروسيّة. لم ينهبوا وانتهت المعركة بعد يومين وتمّ تأمين مكيراس وعدنا بطائرة الهيليكوبتر إلى عدن.

أختتم هذه القصة بأنّي عندما عدتُ إلى عدن اكتشفت أنّ الشخص الذي كان مكلّفاً باغتيالي موجودٌ في السجن. طلبت من وزير أمن الدولة الشهيد سعيد صالح سالم إطلاق سراحه! فقال لماذا؟ هذا الشخص سنحاكمه لأنّه اعترف بأنّه كان مكلّفاً باغتيالك، فلماذا تريد إخراجه من السجن؟ فقلت له إنّه إنسان بسيط وهو ضحيّة ولا يتحمّل المسؤوليّة، نحن السياسيّين نتحمّل المسؤوليّة فيما حصل، كما أنّه جاري بجانب البيت. قال لي سعيد صالح: أنت تريد أن تزايد في هذه القضيّة؟ قلت نعم أنا مزايد وأريد أن نزايد في هذه القضيّة وأن أبالغ في منع إراقة مزيدٍ من الدماء لأنّ الضحايا كثر. قال لي: اكتبْ لي رسالة على مسؤوليّتك، فكتبت له رسالة فأطلق سراحه. خلق هذا ارتياحاً لدى الجيران وزوجتي لم تعارض هذا التصرف الذي قمت به لأنّ المعركة خلّفت ضحايا كثراً.

بعض الذين كانوا عندي في المنزل فُصلوا من عضويّة اللجنة المركزيّة لكن تمّ إخراجهم بعد شهر من منزلي. المهمّ، انتهت المعركة وكانت الدنيا كلّها خراباً. شُكّلت لجنة لإحصاء القتلى والجرحى من القانونيّين ومن الهلال الأحمر ومن الأطبّاء ومن قيادة الجيش ولجان الدفاع الشعبي... فاتّضح أنّ عدد القتلى بحدود خمسة آلاف شخص. لكنّ الدعايات الخارجيّة كانت تبالغ في العدد حيث قالت إنّ عددهم اثنا عشر ألف شخص وهذا غير صحيح. القتلى من الطرفين معظمهم من أعضاء الحزب وكوادره ومن ضبّاط الجيش والأمن.(...)